المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم السياسة العامة والنظم المقارنة

مذكرة بعنوان:

تحليل سياسة الرعاية الاجتماعية في الجزائر دراسة نقدية

مذكرة تخرج ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم السياسية
تخصص: سياسة عامة

إعداد الطالبة:
دلالي ليليا

تحت اشراف:
د. ياسين بولالوة

أعضاء لجنة المناقشة

الاستاذ : مكي سعيد .....رئيسا

الاستاذ : ياسين بولالوة .....مشرفا

الاستاذة : لويجاني وسيلة .....عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2021 /2022

بسم الله الرحمن الرحيم

الملخص

تكتسي سياسة الرعاية الاجتماعية أهمية قصوى في مجال الدراسات والأبحاث السيوسيولوجية و لما كان الامر كذلك اولت العديد من الدول اهتماما خاصا بظاهرة الرعاية الاجتماعية و هذا ما تستهدفه دراسة التي سنقوم بها و هذا ما تستهدفه دراستنا حيث سنقوم بتحديد مختلف الاليات التي تتخذها الجزائر في تحقيق الرعاية الاجتماعية ، و في هذا الصدد سنت العديد من القوانين و التشريعات و الاليات انها تعتبر من الحقوق الأساسية التي لا يمكن التنازل عنها للتغلب على العوائق الاجتماعية ولهذا اعتمدت الجزائر على مجموعة من الاليات الرسمية و الغير الرسمية في سبيل تغطية مختلف المخاطر الاجتماعية التي تهدد الامن والرفاهية الاجتماعية و لهاذا تستهدف دراستنا الراهنة تحديد الدور الذي تقوم به الدولة الجزائرية باعتبارها دولة اجتماعية و التعرف على مختلف المجهودات التي كرست في سبيل بناء مسار الدولة الاجتماعية الجزائرية منذ الاستقلال الى يومنا هذا، وذلك بتبني السياسة الاشتراكية التي انتهجتها الجزائر و بنيت على اسوسها ترسانة من السياسات و الإستراتيجيات الاجتماعية والاقتصادية بما فيها سياسة الدعم الحكومي التي لازلت تنتهجها الجزائر الى يومنا هذا رغم العوائق و التحديات التي تكتسيها في سبيلها

الكلمات المفتاحية: الرعاية الاجتماعية ، دولة الرفاه ، الدعم الحكومي

Abstract:

Social welfare policy is of paramount importance in the field of sociological studies and research, and since that is the case, many countries have paid special attention to the phenomenon of social welfare, and this is what the study aims to do, and this is what our study aims to do, as we will identify the various mechanisms that Algeria takes in achieving social welfare. And in this regard, many laws, legislations and mechanisms have been enacted. They are considered among the basic rights that cannot be waived to overcome social obstacles. Therefore, Algeria relied on a set of formal and informal mechanisms in order to cover the various social risks that threaten security and social welfare. That is why our current study aims to determine the role played by the Algerian state as a social state and to identify the various efforts devoted to building the path of the Algerian social state since independence to the present day, by adopting the socialist policy pursued by Algeria and built on its foundations an arsenal of policies and strategies The social and economic policy, including the policy of government support, which Algeria still pursued until July We do this despite the obstacles and challenges that it faces in its path

Keywords: social welfare, welfare state, government support

الاهداء

احمد الله عز وجل على منه وعونه لإتمام البحث.

الى الذي وهبني كل ما يملك حتى احقق له اماله الى من كان يدفعني قدما نحو الامام لنيل المبتغى،

الى الانسان الذي امتلك الإنسانية بكل قوة الى الذي سهر على تعليمي بتضحيات جسام مترجمة في تقديسه للعلم الى مدرستي الأولى في الحياة،

ابي الغالي على قلبي اطال الله في عمره،

الى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء والحنان الى التي صبرت على كل شيء التي رعتني حق الرعاية وكانت سندي في الشدائد وكانت دعواها لي بالتوفيق تتبعني خطوة خطوة في عملي الى من ارتحت كلما تذكرت ابتسامتها في وجهي نبع الحنان امي اعز ملاك على القلب والعين جزاها الله عني جير الجزاء في الدارين،

اليهما اهدي هذا العمل المتواضع لكي ادخل على قلبهما شيئا من السعادة الى اخوتي واخواتي الذين تقاسموا معي عبئ الحياة.

الشكر

ماانبل كلمة الشكر و التقدير و أوسع شموليتها اذا انبثقت من أعماق النفس الصافية و انسابت متموجة مع الاحاسيس لتؤلف شلالات النور

أولا اشكر المولى عز وجل الذي منحني الصبر و القوة ووفقني في إتمام هذا العمل ونحمده انه سخر من عباده الصالحين من امدنا بالعون و المساعدة

أقول شكرا جزيلا للمشرف الأستاذ ياسين بولالوة على المجهودات الجبارة التي بذلها معي و على مجهوداته و ارشاداته طيلة انجاز هذا العمل و على سعة صدرة

كما أتقدم بجزيل الشكر الى الأستاذ حكيم غريب على المساعادات التي قدمها لي و اشكر كذلك جميع الأساتذة الذين درسوني طيلة مشواري في الجامعة

كما اقدم اسمى ايات الشكر و الامتنان الى امي و ابي الذي كانا بمثابة السند و الدعم منذ بداية مشواري الدراسي

قائمة الجداول :

العنوان	الصفحة
جدول يظهر تطور الدعم الحكومي الصريح في الجزائر	85
جدول يظهر توزيع 201.508 وحدة سكنية على المواطنين خلال سنة 2020	91
جدول تطور ميزانية الدعم الحكومي لقطاع التعليم العالي	94
أنواع الدعم الحكومي في الجزائر	83
جدول يظهر تطور الدعم الصحي في الجزائر خلال الفترة 2021- 2017	92

الفهرس :

مقدمة : 1

المبحث الأول: ماهية السياسة الاجتماعية 11

..... 11

المطلب الأول: نشأة السياسة الاجتماعية 11

أولا : السياسة الاجتماعية عند الفراعنة: 11

ثانيا : دلالات السياسة الاجتماعية في الهند والصين: 12

ثالثا : السياسة الاجتماعية عند الاغريق: 12

رابعا : السياسة الاجتماعية عند المسلمين: 13

المطلب الثاني: مفهوم السياسة الاجتماعية 13

أولا : السياسة العامة: 13

المطلب الثالث : ابعاد السياسة الاجتماعية 15

المبحث الثاني: الأسس الفلسفية لدولة الرفاه 17

المطلب الأول: مفهوم دولة الرفاه 17

أولا : تعريف الدولة: 17

.....ثانبا ثانيا : **تعريف الرفاه:** .... 18.

المطلب الثاني: السياق التاريخي لدولة الرفاه 21

المطلب الثالث: نماذج دولة الرفاه 25

أولا : النموذج المتبقي Residual Model : 25

ثانيا : نموذج الأداء الصناعي Model Performance- Achievement Industrial: 25

ثالثا : نماذج دولة الرفاه حسب Gosta Esping Anderson: 26

المطلب الأول: مفهوم للرعاية الاجتماعية 30

المطلب الثاني: الاتجاهات الفكرية للرعاية الاجتماعية 32

أولا : الإتجاهات المعارضة للرعاية الإجتماعية : 32

ثانيا : الاتجاهات المؤيدة للرعاية الاجتماعية: 34

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للرعاية الاجتماعية 35

الفصل الثاني: الرعاية الاجتماعية في الجزائر 42

المبحث الأول: المسار التاريخي لدولة الاجتماعية في الجزائر 44

المطلب الأول: بناء الدولة الاجتماعية 44
أولا : تعريف عملية بناء الدولة: 44
المطلب الثاني: سياسة بناء الدولة الاجتماعية من خلال النصوص و المواثيق 47
أولا : برنامج طرابلس 1962: 47
ثانيا : ميثاق الجزائر: 49
المطلب الثالث: مخططات التنمية 51
المبحث الثاني: اليات الرعاية الاجتماعية في الجزائر 54
المطلب الأول: تاريخ التامين الاجتماعي في الجزائر 54
المطلب الثاني: مؤسسات التامين في الجزائر 57
المطلب الثالث: نطاق التغطية الاجتماعية 61
أولا : التامين على المرض: 61
ثانيا : التامين على العجز 61
ثالثا : تامين الوفاة: 62
رابعا : التامين عن الامومة: 62
المطلب الثالث: دور مؤسسات المجتمع المدني في إرساء الرعاية الاجتماعية 63
المبحث الثالث: البرامج الاجتماعية لمحاربة الثالوث الاسود 68
الفصل الثالث: دراسة نقدية لسياسة الدعم الحكومي في الجزائر 74
أولا : معايير تحديد الفئات المستهدفة من الدعم: 76
ثانيا: اهداف الدعم الحكومي: 77
المطلب الثاني: أنواع الدعم الحكومي 78
المطلب الثالث: المفاضلة بين الدعم النقدي والدعم العيني 79
المبحث الثاني: واقع سياسة الدعم الحكومي في الجزائر 81
المطلب الأول: أنواع الدعم الحكومي في الجزائر 81
المطلب الثاني: الدعم الحكومي في مختلف القطاعات 86
أولا : دعم السكن: 86
ثانيا : التوريق كألية تمويل القروض الرهينة: 88
المبحث الثالث : التوجه نحو رفع الدعم في الجزائري 95
المطلب الأول: عيوب الدعم الحكومي في الجزائر 95

المطلب الثاني: إجراءات رفع الدعم في الجزائر 98
المطلب الثالث: اليات رفع الدعم الحكومي 99
خلاصة الفصل : 102
قائمة المراجع 103

مقدمة

مقدمة :

تمر دول العالم على منعرجا هاما في مسيرتها نحو التقدم و التنمية المستدامة ما يجعلها في حاجة ماسة لجمع شمل أطياف المجتمع المختلفة و تهيئة كافة الإمكانيات المادية و البشرية لمواكبة التطورات الهائلة و السريعة التي يشهدها العالم و لا يكون ذلك الا بإصلاح الخلل في المنظومة الاجتماعية سواء بتقديم الرعاية للطبقات الهشة او للنخبة من اجل مواكبة التقدم ،و ان لاي كون خلل ،و فجوة في المجتمع و هذا ما يدفع حكومات الدول لتطبيق سياسة الرعاية الاجتماعية لمحاربة كل اشكال الثالوث الأسود وصولا الى قاطرة التقدم بتحقيق الرفاه الاجتماعي.

و لتحقيق هذا الهدف المنشود يجب العمل على تحسين ظروف المجتمع و المساهمة في احداث التغيير الاجتماعي لان فئات المجتمع هي محور العملية التنموية ، و يكون ذلك بتطبيق الدولة للخدمة الاجتماعية و التي تعتبر مهنة حديثة ظهرت و تبلورت في القرن العشرين و لو ان جذورها عميقة تمتد لتشمل تاريخ البشرية فهي كانت تعبر عن نية صادقة في التكافل الاجتماعي بين افراد و جماعات المجتمع غير ان تعقد المشكلات التي تقابل افراد المجتمع كان لزاما لظهور الخدمة الاجتماعية و متخصصين للعمل فيها و تناول هذه المشكلات بطرق علمية و مناهج سليمة.

فكان الهدف العام للخدمة الاجتماعية السعي للوصول الى تحقيق التكيف الاجتماعي السليم للأفراد و الجماعات مع اشباع حاجاتهم في ظل موارد المجتمع باعتبار المجتمع بناء يظم أنظمة كثيرة تقوم بوظائف مختلفة منها إنتاجية ،و أخرى خدماتية لغرض الحفاظ على سيرورة المجتمع و بقائه و تطوره و لكل نظام داخل هذا البناء وظيفة محددة تلبي حاجيات كأفراد و جماعات ومن هذه الأنظمة نصف نظام الصحة التعليم بحيث ان تقاس تقدم و تطور الأمم بمدى تقدم ثلاث القطاعات، و لحساسية هذه القطاعات نظرا لأنها تمس بأمن الدولة تسهر الحكومات و باحثي السياسات العامة على توفير رعاية ،و خدمات اجتماعية من اجل النهوض و تنظيم جهود المجتمع .

و في سبيل تحقيق ذلك تحرص الدولة على رسم السياسة الاجتماعية التي تعبر عن الموجهات العامة لاتخاذ القرارت التخطيطية تحقيقا لأهداف المأمولة تحدد بموجبها المجالات المختلفة للرعاية الاجتماعية و تحسبا لتطلعات المجتمع و لو بتحقيق الحد الأدنى المطلوب تسعى دولة الرعاية الى تلبية كل الحاجات عن طريق مؤسسات الرعاية الاجتماعية من مؤسسات علمية صحية اجتماعية تعليمية ،و إنتاجية و الكل وفق أساليب تنبثق عن تخطيط اجتماعي و في ظل تشريعات اجتماعية تضعها ضمن اهداف استراتيجية و فق أنظمة تأخذ بعين الاعتبار المتطلبات الاقتصادية ،و الاجتماعية وغيرها من العوامل ذات الدلالة بتوفير كل الإمكانيات المناسبة و المتناسبة في مؤسساتها الصحية ،

و مختلف القطاعات ذات الاهتمام المشترك و ترتيبا على هكذا أدت سياسات الحكومات المتعاقبة التي قدست و تبنت منهج نقل المسؤولية و توفير مجمل الخدمات الاجتماعية على عاتق الدولة .

و مع تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي، و الاجتماعي تعاظمت أهمية الانفاق العام باعتباره الوسيلة التي تستخدمها الدولة لتحقيق دورها في الميادين المختلفة و خاصة مع تغيير دور الدولة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و تحولها من الدولة الحارسة الدولة المتدخلة أدى الى تطور و توسع مهامها و بالتالي زيادة نفقاتها العامة و لقد شهدت معظم دول العالم زيادة ملحوظة في نفقاتها العامة فالنفقات العامة للدولة قد ساهمت و لا زلات تساهم بشكل كبير في تنمية راس المال البشري بتمويلها للخدمات الاجتماعية الضرورية كالتعليم و الصحة التي تقدم لأفراد المجتمع باعتبارهم الهدف المبتغى من الرعاية الاجتماعية اذا يعتبر الدعم الحكومي و برامج الحكومة في تطبيق الرعاية الاجتماعية اهم المعايير المستعملة في قياس حجم تدخل الدولة في النشاط و الحماية الاجتماعية و رعاية افراد المجتمع فالدولة تعتبر المحرك الأساسي و الوحيد في الدفع بعجلة التقدم الاقتصادي و الذي يرمي بضلاله على المستوى الاجتماعي.

و قد جاءت سياسة الدعم كأحد الحلول المقترحة و بقوة لحل مشكلة الفئات الهشة في المجتمع و لتحقيق اعظم حد من الرعاية المجتمعية فتدخل الدولة بطريقة مباشرة و غير مباشرة لتحقيق سبل الرعاية الاجتماعية ،

ومع تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بسياسة الدعم الحكومي لدى الدول المتقدمة و النامية على حد السواء و ما زاد من وتيرة الاهتمام ارتفاع أسعار السلع الغذائية مع المجاعة التي اصابت العديد من الدول الفقيرة و خاصة سنة 2008 هذا من جهة و المساهمة في التشغيل، و الناتج الداخلي من جهة أخرى و ترجع صعوبة التحديات التي تتعلق بسياسة الانفاق الى كثرة المتغيرات التي تدخل بطريقة مباشرة او غير مباشرة في الدعم الحكومي خاصة في الدول النفطية كالجزائر حيث انها تعتبر من الدول التي تعتمد على عوائد النفط كمورد أساسي في تحقيق الامن المجتمعي و تغطية نفقات التعليم الصحة السكن اخ ...

ومنه فهو مورد مالي كبير لتمويل كافة برامج التنمية وتوفير احتياجات المواطنين وتوفير سبل العيش الكريم من خلال الانفاق العمومي، والتحويلات الاجتماعية الموجهة لكل القطاعات التي من شانها ان تحسن من ظروف المواطن الجزائري كالسكن والصحة والتعليم ... من خلال السياسة التوزيعية التي تتبناها الحكومة الجزائرية .

المشكلة البحثية:

وفي إطار التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها أي دولة بطبيعة الحال فقد اولت الدولة الجزائرية اهتماما كبيرا بالفئات الأولى بالرعاية كي لا تصبح عرضة للأثار السلبية النادمة عن التحولات الهيكلة في الاقتصاد الجزائري. لذا قدمت الحكومة الجزائرية على زيادة مخصصات الرعاية الاجتماعية وما تشمله من برامج الحماية الاجتماعية وما تشمله من برامج الحماية الاجتماعية المقدمة للفئات الاولى بالرعاية.

من هذا المنطلق كان اهتمام الدولة بالفئات الأولى بالرعاية وخاصة الاسر الفقيرة وذوي الاحتياجات الخاصة، حيث تعتبر هذه الفئات من الفئات الضعيفة والتي تحتاج الى وجود الحماية الاجتماعية وتوفير أوجه الدعم اللازم لهم ،حيث تعتمد العديد من المجتمعات الى سن القوانين والبرامج التي توفر الحماية الاجتماعية والاقتصادية والصحية لمثل هذه الفئات الضعيفة في المجتمع.

وهذا تسعى الجزائر لتحقيق الرعاية الاجتماعية وذلك في إطار الدعم الحكومي من اجل ضمان الامن المجتمعي للفئات الأولى بالرعاية ، ورغم الصعوبات والعراقيل التي تواجه الدعم الحكومي في تحقيق الرعاية، و في هذا السياق سنقوم باستهداف تحليل نقدي لسياسة النقد المنتهجة في الجزائر و مختلف التغيرات التي تؤثر سلبا عليها، و كما سنحدد مختلف الاليات التي تسنها لتغطية الرعاية الاجتماعية .

و في ضوء ذلك تتجسد إشكالية الدراسة في ما يلي :

الإشكالية :

الى أي مدى نجحت الجزائر في تحقيق رعاية اجتماعية نموذجية?

التساؤلات الفرعية :

للإجابة عن هذا التساؤل الرئيسي لا بد من تجزئته الى مجموعة من الأسئلة الفرعية حتى يتسنى لنا دراسته

1. هل هناك ارتباط بين توفر الموارد الاقتصادية لدولة و تحقيق رعاية اجتماعية نموذجية
2. هل لعبت التشريعات القانونية التي سنتها الجزائر منذ الاستقلال دورا في تحقيق دولة اجتماعية
3. هل أثر التحول السياسي لدولة الجزائر من النهج الاشتراكي الى الليبيرالي على الرعاية الاجتماعية

الفرضيات الرئيسية:

الفرضية الأولى: ترتبط أهمية الرعاية الاجتماعية في الجزائر لما لها دور في تحقيق عدالة اجتماعية او تحقيق الامن الاجتماعي.

الفرضية الثانية: افتراض يؤسس الصلة بين توفر الموارد الاقتصادية، وتحسين الرعاية الاجتماعية في الجزائر.

الفرضية الثالثة: العلاقة التي تؤسس بين الرعاية الاجتماعية كحق انساني في المجتمعات التي تكون فيها الثروات الطبيعية هي الأصول الرئيسية اقتصاديا، وارتباطها بتقلبات السوق الدولية.

الفرضية الرابعة: هناك علاقة سببية بين انتعاش أسعار النفط في الجزائر كشرط ضروري لزيادة الدعم الحكومي.

الدراسات السابقة:

تعرضت لدراسة اجنبية نشرت في باريس 2009 بجامعة كولومبيا بالولايات المتحدة الامريكية معنونة ب السياسة الاجتماعية في الدول النامية

Social Policy in Developing Countries

للباحثان اصبال مارسي و ميثاو كارنس (Matthew E Cames and Isabela Mares)

الصادرة عن مجلة العلوم السياسية Annual Review of Political Science

ة التي تعرض الباحثان من خلال دراستهما الى تقديم واقع السياسة الاجتماعية في الدول النامية وخصا بالذكر بعض دول أمريكا اللاتينية وافريقيا، حيث بلورة إشكالية مفادها: كيف تسهم الديموقراطية الاجتماعية في تحقيق العدالة الاجتماعية بدول أمريكا اللاتينية وافريقيا ؟ حيث بينا اهم العقبات التي واجهت هذه الدول، اذ ربطا الوصول لهذه الغاية بضرورة تحقيق الديموقراطية بأبعادها الاجتماعية، كما اشارا الى تأثير مستوى التنمية الاقتصادية على كيفية تمويل البرامج الاجتماعية، الموجهة لفقراء الأرياف و المتضررين من النزاعات المسلحة و الحروب الاهلية، كما اغفل الباحثان الالية التي تتحقق بمقتضاها اهداف السياسة الاجتماعية، الا و هي مؤسسات الدولة المسؤولة عن تحقيق الرفاه الاجتماعي .

- **دراسة احمد علي يونس 2010**[1]

بينت الدراسة بان الفجوة بين شرائح الافراد ذوي الدخول المختلفة تتسع بحيث و جدت فئة دنيا و فئة عليا نتيجة الى تحليل وقياس الرفاهية و علاقتها بعدالة التوزيع و عامل التضخم و الفساد المالي ،وقد اخذت مدينة كركوك كعينة دراسية لسنة 2009 و تمت الاستعانة باستمارة الاستبيان والذي يهدف الى تحليل مؤشر الرفاهية الاقتصادية ، ومن اهم المصادر المعتمدة بيانات التقارير الإحصائية المنشورة و بيانات (استمارة استبيان) وقد تم اختيار 500 اسرة من 76 حيا سكنيا تم اخيارهم عشوائيا و قد استحصل منها 330 إجابة فقط .

ومن اهم النتائج التي توصل اليها الباحث وجود تباين كبير في توزيع الدخل لصالح الطبقات العليا من خلال المعاملات المذكورة انفا. وان 60% من سكان كركوك يحصلون على 38% من اجمالي الدخل قدم الباحث عدة مقترحات من أهمها ضرورة التدخل الحكومي لإعادة توزيع الدخل للشرائح الدنيوية باستخدام سياسات مالية مناسبة و خلق مصادر أخرى للدخل و تنويعها .

[1] يونس علي احمد،" تحليل و قياس الرفاهية و علاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك2009"، مجلة كلية الإدارة و الاقتصاد جامعة السليمانية ،ع 83 (2010) .

- **دراسة (GUISAN and FRIAS 1996)**[1]

قام الباحثان (GUISAN and FRIAS 1996) بدراسة عن العلاقة بين الرفاهية الاجتماعية و النمو الاقتصادي في بلدان اوربا ، و قد أوضح الباحثان بان الاختلاف بين بلدان أوروبا ليس في مستوى الدخل والعمالة وانما في العديد العوامل المهمة و المؤثرة في الرفاهية الاجتماعية كمؤشرات التعليم ، الصحة و العدالة او رضا الناس على المؤسسات الحكومية ،وان الاختلاف بين الرعاية الاجتماعية و المؤشرات الاقتصادية اهم ما يميز بلدان أوروبا .

أهداف الدراسة

- ✓ تتبع أهمية هذه الدراسة من نفس البحوث التي تناولت هذا الموضوع، مما اثار فضول التطرق اليه وتحليله و عيا بضرورة و أهمية الدولة في تطبيق الرعاية الاجتماعية و مدى مساهمة الدولة في التنمية الاجتماعية والبشرية.
- ✓ من خلال طبيعة الدراسة النقدية التي نحن بسدد إنجازها والتي تنطوي على تحليل الجانب الاجتماعي الاقتصادي و في هذا السياق سنتعرف اكثر على خصائص و مميزات التي ترتبط بالرعاية التي تقدمها الدولة و في هذا السياق.
- ✓ تسليط الضوء على التدخل الدولاتي في الانفاق و التنظيم المجتمعاتي.
- ✓ التعريف بنماذج دولة الرفاه.
- ✓ التعرف على طريقة تسيير وتغطية الرعاية الاجتماعية التي تقررها الأجهزة المسؤولة في الدولة
- ✓ تشخيص لكيفية الرعاية الاجتماعية في الجزائر.
- ✓ تحديد الاخطار والصعوبات والعراقيل التي تغطيها الرعاية الاجتماعية في الجزائر.
- ✓ ترشيد ممارسة سياسة الدعم الحكومي التي تسير على خطاها الحكومة الجزائرية وذلك من خلال ما قد تكشفه الدراسة النقدية والتحليلية من نتائج وتوصيات.

[1] GUISAN MARIE Carmen and FRIAS ،Isidro ،ECONOMIC GROWTH AND SOCIAL WELFARE IN THE EUROPEANREGIONS ،EURO-AMERICAN ASSOCIATION OF ECONOMIC DEVELOPMENT ،Working paper n -9 ،1996 .

حدود الدراسة:

يمكننا تقسي حدود الدراسة الى:

-**حدود مكانية:** اقتصر الإطار المكاني للدراسة على بلدنا الجزائر

-**حدود زمنية:** انحصر المجال الزمني في الفترة الممتدة من 2021 - 2017

صعوبات الدراسة:

- ✓ عدم القدرة على الوصول الى مجتمع البحث.
- ✓ عدم امتلاك الوقت الكافي لإنجاز المذكرة و هذا ما اثر سلبا علي .
- ✓ معاناة من مشاكل وظروف صحية.
- ✓ عدم وجود مصادر كافية للدراسة العلمية.

هيكلة الدراسة:

بغرض الإجابة على إشكالية الدراسة تم تقسيم هذه الأخيرة الى ثلاثة فصول، حيث يشمل الفصل الأول الجانب المفاهيمي للسياسة الاجتماعية والرعاية الاجتماعية حيث سنتناول في المبحث الأول تاريخ السياسة الاجتماعية وفي المبحث الثاني نماذج دولة الرفاه و في المبحث الثالث اتجاهات و نظريات الرعاية الاجتماعية

اما في الفصل الثاني المعنون ب اليات تطبيق الرعاية الاجتماعية في الجزائر سنتناول في المبحث الأول المسار التاريخي لبناء الدولة الاجتماعية في الجزائر اما المبحث الثاني اليات الرعاية الاجتماعية في الجزائر اما المبحث الثالث فقد تم الذكر فيه برامج محاربة الثلوث الأسود في الجزائر

اما الفصل الثالث فنحاول من خلاله القيام بدراسة نقدية وسياسة الدعم الحكومي المنتهجة في الجزائر حيث سنتناول في المبحث الأول ماهية الدعم الحكومي اما بالنسبة للمبحث الثاني واقع الدعم الحكومي في الجزائر وختاما بالمبحث الثالث سنذكر اليات رفع الدعم في الجزائر

الخاتمة

مرت الرعاية الاجتماعية في الجزائر بمراحل عديدة حتى وصلت الى ما وصلت اليه من الان منذ الاستقلال الى يومنا هذا، فأصبحت تعتمد على قواعد ومبادئ علمية ومهارات وطرق للعمل الاجتماعي وبذلك أصبحت عنصرا أساسيا في دراسة المشكلات والازمات التي تعترض الفئات الهشة في المجتمع، وأصبحت عامل مهما في وضع أسس علاجها والتخفيف من حدتها. واصبح لسياسة الرعاية الاجتماعية في الجزائر ثلاث طرق وهي خدمة الفرد و المجتمع و الجماعة وبهذا أظهرت الحاجة الماسة الى سند مختلف الجهات والهيئات الرسمية و الغير الرسمية لتغطية مخاطر الرعاية الاجتماعية في الجزائر بهدف مساعدة الافراد والجمعات والمجتمعات على مواجهة المشكلات و الصعوبات التي تعترضهم لبلوغ اقصى درجات الرفاهية و التقدم ، ومن خلال دراستنا هذه التي استعرضنا فيها الاليات التي انتهجتها الجزائر في تحقيق الرفاهية الاجتماعية حيث ان استعرضنا تحليل و نقد سياسة دعم الحكومة المطبقة في الجزائر و توضيح انعكاسات هذه الاخرة على الخزينة العامة و هذا بسبب كثرة أنواعها حيث ان يستفيد كافة افراد المجتمع من الدعم بدون استثناء أي الغني و الفقير من اهم دعم استنفاذا للنفقات مثل دعم الأسعار دعم التعليم والدعم الصحي ما أدى الى مزاحمة الدعم الحكومي للنفقات و برامج التنمية الاقتصادية ورغم تراجع مداخيل الدولة في آونة الأخير الى انه بقيت محافظة على نصيب الدعم الحكومي من موازنة العامة للدولة .

وبعدما قمنا بتحليل سياسة الدعم الحكومي المعمم في الجزائر ،الذي يظهر في نفقات التسيير تحت مسمى الدعم الحكومي والتحويلات الاجتماعية ،يمثل اكثر من 20% من نفقات الميزانية ،وحوالي 8% من الناتج المحلي الإجمالي ، وفي ظل ارتفاع نفقات الدعم اصبح من الصعب الاستمرار في تمويل التكلفة المرتفعة لمختلف برامجه خاصة في ظل الوضعية المالية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري الى جانب استفادة الأغنياء و الفقراء من الدعم على السواء لذلك و لأسباب أخرى ازدادت الحاجة للمطالبة بإعادة النظر في نظام الدعم و ذلك بضرورة إصلاحه من خلال التوجه نحو نظام الدعم الموجه مما يسمح باستهداف مستحقيه .

الفصل الاول: دراسة مفاهيمية للسياسة الاجتماعية

المبحث الأول: ماهية السياسة الاجتماعية

المبحث الثاني: الأسس الفلسفية لدولة الرعاية

المبحث الثالث: الاتجاهات الفكرية والنظرية للرعاية الاجتماعية

تمهيد:

اكتسبت السياسة الاجتماعية أهمية كبيرة منذ قرون نظرا لما تحققه من استقرار اجتماعي، واقتصادي وذلك من خلال فعاليتها في تحقيق الأهداف المسطرة ،والتي تختلف أولوياتها حسب الاحتياجات الاجتماعية لكل دولة وتحظى بأهمية كبيرة لأنها تحمل في طياتها الاستجابة للحاجات، وتجنب المخاطر واستغلال الافراد وصقل طاقات المجتمع وتمكنيها بكل مكوناتها من التحرك خدمة لأهداف المجتمع الكبرى فجهود الدولة تعمل على تلاحم و تماسك أجزاء المجتمع تحت شعار ضمني و بالتالي إعطاء صورة للدولة الرفاه الاجتماعي.

المبحث الأول: ماهية السياسة الاجتماعية

سوف نتناول ماهية السياسة الاجتماعية من حلال مطلبين نتطرق في المطلب الاول إلى نشأة السياسة الاجتماعية أما المطلب الثاني نخصصه مفهوم السياسة الاجتماعية.

المطلب الأول: نشأة السياسة الاجتماعية

يرجح الكثيرون ظهور السياسة الاجتماعية معنى و أهدافا و أسلوبا، لدى اقدم الجماعات البشرية بشكل عام و يستشهدون بالعدد الهائل من المخطوطات، و الرسومات، و النقوش بالإضافة الى التقاليد الثقافية و الاجتماعية، و الاقتصادية منذ العصور المتعاقبة و القرون، و المجتمعات الممتدة و المستمرة و هناك عقود اجتماعية ضمنية بين البشر و البدو و الريف و الحضر، و اصر على التكاليف و التعاون من اجل الحياة و النهوض بها، و يكاد هناك اجماع علمي على ان السياسة الاجتماعية بمختلف معانيها و نطاقها قد تأسست استجابة لاحتياجات الانسان و رغباته الضرورية للمجتمعات البشرية منذ العصور القديمة حيث ان اتسمت بالوضوح والتنوع ،المرونة ،الحيوية خلافة الشعوب ،الحكومات و الأنظمة[1].

أولا : السياسة الاجتماعية عند الفراعنة:

تمحورت صور الرعاية الاجتماعية في المجتمع المصري القديم حول فئات اجتماعية معينة. كرعاية الفقراء من سكان مصر، و اسر الحرفيين ، المزارعين و الاعتناء بالجنود و مساعدة الشباب و المسنين و هذا عبر لجان خاصة تابعة للإدارة السياسية، اذ يتم حصر و تسجيل تعداد هذه الفئات، و تخصيص أموال لهم و يمكن اعتبار هذه العمليات بداية بسيطة للفكر الحديث، الذي نراه اليوم باسم سجل تبادل المعلومات

[1] حسين أنور جمعة، عبد المعبود محمد عبد الرسول، **السياسات الاجتماعية الأسس النظرية والمعاصرة**، (المنيا: دار التيسير، الطبعة 01، (2007، ص59.

و هي احد وسائل الخدمات الاجتماعية في المجتمع الحديث، الا ان هذه المساعدات لا يستفيد منها العبيد برغم ان هؤلاء دعامة أساسية في بناء الحضارة الفرعونية، وعمرانها الذي لا يزال قائما على مدى العصور فسياسة ملوك مصر كانت تقصي هؤلاء، و تحرمهم من ابسط شروط الحياة. [1]

ثانيا : دلالات السياسة الاجتماعية في الهند والصين:

تشير الفلسفة الكونفوشيوسية والمنشورية، والأفكار والأنظمة في الصين القديمة، وقوانين مانو وتعاليم البراهمة في الهند القديمة والتقاليد الصينية والهندية الأخرى، والكتب المتعلقة بالتراث الاجتماعي إلى أن الفلسفة الصينية الشرقية كانت مليئة بجوانب الحياة الاجتماعية، التي تهدف إلى خلق أجيال من المواطنين الأحرار وبالتالي أولت مزيدًا من الاهتمام بشؤون الحياة الاجتماعية بشكل عام، وكانت تعاليم كونفوشيوس وتلميذه ما نشوس في الصين أكثر وضوحًا في تركيزهم على الجوانب الاجتماعية، والرعاية الاجتماعية من بين التعاليم الاجتماعية لكونفوشيسوس ، التي تعتبر المهد الأصلي للسياسة الاجتماعية التوزيع الصيص للثروة، و عدم التركيز في ايدي عدد قليل من الرأسماليين، و رجال الاعمال الجدد رأسمالية المحسوبية الغني ، و الضعيف في حمى المؤمنين ، و المرضى في خير الأصحاء لينعم الجميع بحياة سلمية أساسها الفضيلة و العدل و المساواة جميع حقوقها، وعنما يتم التعلم بهذه الطريقة تقل الفروق و لا تتسع الفجوة بين الطبقات، و الافراد و الجماعات فان التنظيم الاجتماعي يدعو الى الاستقرار في التجمعات البشرية القديمة سواء كانت المصرية او هندية او صينية. [2]

ثالثا : السياسة الاجتماعية عند الاغريق:

يستفيد القليل من سكان أثينا من الرعاية، و الخدمات الاجتماعية التي تعطى من قبل ملوك دولة المدينة فالتعليم كان محصورا على اسر الاشراف، و النبلاء دون سائر أبناء الشعب كما ان الرعاية الخاصة بالطفولة مقدمة الا لأبناء قادة الجيش، و الفكريين و يستفيد أهالي الجنود و قدامى المحاربين الذين يعيشون حالات البؤس، و العجز من مساعدات انحصرت من مأكل و الملبس و المشرب .أشار افلاطون الى الوظيفة الأساسية للدولة ،و نهي التفكير في مواجهة المشكلات الاجتماعية ،و تحقيق المصلحة العامة

---

[1] خليل زغدي، **دور الدولة في تفعيل السياسات الاجتماعية دراسة مقارنة في البناء المؤسساتي بين الجزائر و الأردن بين 2024 –2014** ، أطروحة دكتوراه ،(جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2020 2019) ،ص37.

[2] حسين أنور جمعة، عبد المعبود محمد عبد الرسول ،نفس المرجع السابق، ص63.

وحماية المواطنين و توفير الرعاية لهم ،الا ان الواقع يعكس عكس ذلك لان المساعدات الاجتماعية كانت محصورة في شريحة معينة ،حيث كان يستثني الأجانب و العبيد منها لعدم امتلاكهم صفة المواطنة التي نادى بها مفكري الاغريق.[1]

رابعا : السياسة الاجتماعية عند المسلمين:

حرص الإسلام كل الحرص على ما يمكن ان يقود الى وحدة ابناه في كل صغيرة، و كبيرة كل امر له علاقة مباشرة بشؤون المجتمع، كما اكد على توفير السبل الرامية لتحقيق العدالة الاجتماعية و المساواة بين افراد المجتمع ،حيث ان حقق الإسلام العدالة الاجتماعية عن طريق التكافل الاجتماعي ،و من دلائل تطبيق ((يقدمه من طعام و كسوة و سكن لمن تجنب له الأصناف الستة التي حددها الشرع نفقة الزوج على زوجته الزكاة الصدقات و الوقف، و دعم الكفارات حيث ان قامت دعائم الإسلام في تحقيق الرعاية الاجتماعية على دعائم متينة لتضمن توفير رعاية متكاملة بالمجتمع و لتخدم افراده على افضل الوجوه.[2] .

المطلب الثاني: مفهوم السياسة الاجتماعية

أولا : السياسة العامة:

يذهب بعض الباحثين الى ان السياسة العامة هي ما تقوم به الحكومة او ما تعتزم القيام به، لحل مشكلة عامة تواجه المجتمع بهدف توفير الحاجات المطلوبة التي ينشدها المجتمع. فهي جهد منظم يهدف الى تحليل وفهم وتقييم الكيفية التي يمارس بها الحكومة دورها لخدمة المجتمع ورعاية مصالح من ناحية و تحسين مستوى كفاءة الأداء الحكومي من جهة أخرى تشتمل السياسات العامة على عدة ابعاد:[3]

البعد السياسي: و الذي يتمثل في كون السياسات العامة تنتج قرار إرادة سياسية سواء صدر عن فرد ام مجموعة من الافراد .

---

[1] خليل زغدي، نفس المرجع السابق، ص37.

[2] سلمى الزميل، "الرعاية الاجتماعية"، في: https://shms.sa/authoring ، (02 /2016/10)، 03/02/2022)

[3] ميسون علي حسين الليلة، "الحكومات المحلية و دورها في تنفيذ السياسات العامة و تقديم الخدمات :دراسة حالة لمجلس محافظة بابل"، **مجلة جامعة بابل العلوم الصرفية و التطبيقية**"، م 24 ، ع 4) 2012 (، ص1024.

البعد الاجتماعي: حيث تهدف السياسات العامة الى توزيع الموارد المعاباة في المجتمع فالثورة والسلع و الخدمات، و كل الموارد المادية تشكل نقطة التقاء المصالح بين مجموعة من الفاعلين، و الفئات الاجتماعية كالنقابات او منظمات ارباب العمل.

البعد الاقتصادي والمالي: يتوقف التنفيذ المادي لكل سياسة عامة على ما يرصد من موارد مالية تهدف الى إنجاح، وتنفيذ هذه السياسة وكثيرا ما تبرز الحكومات عجزها عن مواجهة المشاكل التي تعترض تطبيق برامجها بنقص الاعتمادات المالية، ومن ثم عدم توفرها على الوسائل التي توصل الى تحقيق اهدافها. **تعريف السياسة الاجتماعية:** السياسة الاجتماعية التي تتخذها الدولة لتسيير ،و تنظيم شؤون المجتمع و أمور الافراد تعتمد على عدة متغيرات ، و قوى ترتكز على المعطيات المادية و البشرية التي يزخر بها المجتمع حيث انها تستطيع بناء أجرتها ، و الاشراف عليها و تحقيق استمرارها إضافة الى ان السياسات الاجتماعية في المجتمع تركز على مدى التقدم العلمي ،و التكنولوجي و كذلك قدرة كوادرها على ادراتها بطريقة تضمن فعالية الخدمة الاجتماعية في تلبية احتياجات و متطلبات الافراد، و الجماعات تحقيق الرفاهية المطلوبة من حيث كفاءة الأداء و القدرة على العمل ، و انجاز الأهداف المخططة دون ان تكون هناك مشكلات و تحديات و صعاب تواجه الافراد و الجماعات و تحمل السلطة على اتخاذ الترتيبات التي من شانها ان تواجه هذه المشكلات و التحديات وتطويقها بكفاءة عالية فتصبح السياسية الاجتماعية اكثر تأثيرا و حيوية اثناء الازمات و المشكلات التحديات التي يشهدها المجتمع لإظهار كفاءتها في وضع التخطيط الاجتماعي، والمسار التنموي بغية اللحاق الى الاستقرار و الازدهار و الرفاهية.[1] يعرف **Patrick de Laubier** السياسة الاجتماعية مجموعة من الإجراءات المتخذة على مستوى الدولة كرؤية لتحسين أو تغيير الظروف المادية أو الثقافية، مع مراعاة الظروف الاقتصادية والسياسية لبلد ما في وقت معين.[2]

يعرفها **احمد كمال احمد** السياسات الاجتماعية بانها مجموعة من الاوامر التي تصدرها الجهات المختصة في المجتمع لتحقيق مطالبها الاجتماعية العامة. توضح هذه القرارات مجالات النفع الاجتماعي والتعرض الملزم وأسلوب العمل والادعاءات في حدود وصية المجتمع. يتم فرض هذه السياسة من

---

[1] دريد السيد حافظ، **السياسة الاجتماعية و متغيرات المجتمع المعاصر** ،(الإسكندرية ، دار المعرفة للنشر و التوزيع ،الإسكندرية ،2007)،ص87.

[2] De Laubier Patrick ،**La politique sociale dans les sociétés industrielles 1800 à nos jours**،(France : Economia , 1984) p 62 .

خلال تطوير خطة واحدة أو أكثر تحتوي على عدد من البرامج ومجموعة من الأنظمة الاجتماعية المتشابكة والمتشابكة.[1]

المطلب الثالث : ابعاد السياسة الاجتماعية

للسياسة الاجتماعية ثلاث ابعاد: الحماية الاجتماعية، الاستثمار في البشر، دعم التنمية البشرية[2]

الحماية الاجتماعية كانت الحماية الاجتماعية في صلب السياسة الاجتماعية و تشمل الحماية الاجتماعية المبنية ضمن الدائرة الداخلية من الرسم البياني للسياسة الاجتماعية التامين الاجتماعي و المساعدة الاجتماعية بالإضافة الى عنصر أساسي هو عنصر الرعاية و التضامن داخل الاسرة فالتامين الاجتماعي هو أداة للتخفيف من المخاطر المرتبطة بدورة الحياة و هو يعتمد على المساهمات الاجتماعية و يغطي مخاطر كالمرض و البطالة و التقدم في السن و الإصابات اما المساعدة الاجتماعية فتشكل أداة التخفيف من حدة الفقر و هي ممولة في معظم الحالات من الميزانية العامة و تشمل المساعدات المقدمة للمحتاجين او الإعانات

انشات معظم الدول الأعضاء في الإسكوا أنظمة حماية اجتماعية تهدف الى التخفيف من المخاطر والفقر وتغطي برامج التامين على أساس الاشتراكات المرض والحوادث والشيخوخة لكن هذه البرامج تشمل في معظم الحالات قطاع العمل النظامي و تكاد تنحصر بالطبقات المتوسطة من سكان المدن و قد باشرت بعض البلدان في معالجة هذا الضعف الأساسي من خلال توفير وسائل لتغطية شرائح اكبر من السكان على سبيل المثال اختار الأردن استراتيجية لتوسيع التغطية أنواع إضافية من المخاطر

ما الحد من الفقر فيتم تحقيقه من خلال مجموعة من الأدوات التي تستهدف الفقراء والفئات الأكثر حرمانًا في المجتمع. تشمل برامج المساعدة الاجتماعية التحويلات النقدية، وتوزيع المواد الغذائية، ودعم الأسعار من خلال الإعانات العامة، ومعدلات المرافق المخفضة، وفي بعض الأحيان برامج الأشغال العامة، وفي منطقة ، على سبيل المثال. لقد لعبت دورًا مهمًا واستهلكت الكثير من

---

[1] بندر عبد الله العنزي،" السياسة الاجتماعية والتخطيط" ،في: https://qawaneen.blogspot.com ،(23/02/2022) ، (06/03/2022).

[2] اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي اسيا," السياسة الاجتماعية والحماية الاجتماعية التحديات في منطقة الاسكوا "، **مجلة الأمم المتحدة الاسكوا** م 2، ع 8 (2009)) ، ص03- 02 .

الموارد العامة. تدور المناقشات الحالية حول فعالية هذه الإعانات العامة وجدوى الحفاظ عليها أو استبدالها. مع منح لمجموعات محددة. وبرزت التحويلات النقدية المشروطة كنهج بديل لتقديم المساعدة المادية الى العائلات التي تستوفي شروطا معينة ففي منطقة الإسكوا يعمل اليمن منذ عام 2007 على اختبار التحويلات النقدية المشروطة في ايطار مشروعها الأول للتحويلات النقدية المشروطة الذي يشمل 200عائلة في حي عين السيرة ومن المقرر تنفيذه في عام 2010 في 40 قرية أخرى في مصر العليا

تعلق السياسة الاجتماعية بمعناها الواسع بالسياسات المتعلقة بالصحة والتعليم وسوق العمل. تقع هذه السياسات في الدائرة الثانية من الرسم البياني للسياسة الاجتماعية، والذي يمثل مفهوم الاستثمار في الأفراد ، وهو عنصر أساسي للنمو الاقتصادي. مهمة السياسة الاجتماعية والاندماج في سوق العمل هي إحدى ركائز السياسة الاجتماعية في هذا المجال. يمنح العمل اللائق الناس العديد من الفرص والتماسك الاجتماعي الفعال ويحسن معارفهم ومهاراتهم. ومع ذلك، لا تزال سياسة التشغيل مشكلة في الدول العربية. المنطقة، حيث أن معدلات المشاركة في سوق العمل منخفضة نسبيًا

المبحث الثاني: الأسس الفلسفية لدولة الرفاه

لم يكن الفلاسفة و السياسيون وحدهم من يجادل في مفهوم الرفاه ومكوناته وانما قمة بلدان في العالم المتطورة نظمت او اعادت تنظيم نفسها وسوف نتطرق في هذا المبحث الى الاسس الفلسفية لدولة الرفاه من حلال مطلبين ، المطلب الاو نتناول فيه مفهوم دولة الرفاه أما المطلب الثاني نتطرق فيه ’الى **السياق التاريخي لدولة الرفاه** أما المطلب الثالث نحصصه إلى نماذج دولة الرفاه

المطلب الأول: مفهوم دولة الرفاه

أولا : تعريف الدولة:

الدولة هي أحد أشكال التنظيم السياسي والقانوني للمجتمع، والذي يتكون من مجموعة من المواطنين أوالرعايا أو لدولة معنية. بمفهومها العام، فهي تمتلك حدودًا أصلية وتنفيذية وسياسية معروفة جيدًا تُمارَس فيها قوانينها بشكل متكرر، وتتكون من مؤسسات ووكالات تمارس من خلالها نفوذها، حيث ترتكز شرعية هذه السلطة على السيادة. يستنتج من الشعب أو الأمة. هذا المعنى العام للدولة جعلها تعبيرا عن القوة التعاونية للأمة، والشكل الأسمى لتجسدها وانعكاس المؤسسات التي تمنحها الديمومة والنظام والقوة. ومن خلاله تمارس الدولة سلطتها لتوحيد المجتمع، لأنه بدون موافقتها ستتعرض حتما للفوضى والانفجار والانحلال.[1]

يعتقد الألماني ماكس ويبر أن الدولة، كتجمع سياسي، لا يمكن تعريفها إلا من خلال العنف. العنف الجسدي هو الوسيلة الوحيدة التي تسمح للدولة بممارسة سيادتها، وبدون عنف تكون هناك فوضى. ويؤكد المفكر أيضًا أن للدولة الحق في استخدام العنف، لذلك فهو عنف مشروع لا يمكن لأي وجود أن يمارسه دون موافقة الدولة.[2]

---

[1] عبد المجيد رمضان، "الدولة العميقة و الدولة القائمة و إشكالية التضارب و التوافق في المصالح" ، **مجلة الناقد للدراسات السياسية** ، م 4 ، ع 01 (25افريل2020), ص105.

[2] مولاي عبد الصمد صابر, "مفهوم الدولة ", في : https://www.mominoun.com ،(2014 09 11) ، ((20/03/2022.

على عكس ما تم تداوله في المعاجم الغربي، نجد أن كلمة "دولة" في العرب تدل على معاني أخرى من وجهة النظر اللفظية. يصف ابن منظور، مؤلف لسان العرب، كلمة "دولة" بـ "الفعل". والانتقال من حالة إلى أخرى ". تأخذ الدولة نفس المعنى في "كتاب الكلمات المحيطة" في فيروز آبادي، ولكن يبدو له أكثر خطورة عندما يرى في كتاب الكلمات السابق ليس مجرد فعل أو انتقال ،بل تغير الزمن والعمر من حالة إلى أخرى.[1]

ثانيا : **تعريف الرفاه:**

الإمكانيات في المجتمع التي توفر الحاجات و الفرص للفرد لتحقيق طموحاته و أهدافه ضمن المحددات الثقافية و القيمية و المادية في المجتمع و على الرغم من ان مصطلح الرفاه الإنساني واسع الاستخدام الا ان ليس له تعريف عام متفق عليه كما ان المصطلحات المتعلقة بالرفاه الإنساني و نوعية الحياة و السعادة و الرضا الحياتي غالبا ما يتم استخدامها لهدف واحد و تعرف مؤسسة الاقتصادات الجديدة New Economics Foundation 2008 الرفاه بانه تلك الحالة التي يكون فيها الفرد مستعدا لتطوير قدراته و رفع انتاجياته في العمل و رفع قدراته على الابتكار و قدرته على بناء علاقات قوية و إيجابية مع الاخريين و قدرته على المساهمة في تطوير مجتمعه.[2]

الرفاه الاجتماعي:

انها فكرة ولدت من العلوم الاجتماعية التي تمثل الطريقة التي يقيم بها المرء حياته. يتضمن مقاييس الرضا عن الحياة ويقلل من الاكتئاب والقلق. إنه يدعم الرفاهية والإنتاجية الوظيفية والسلوكيات المرغوبة اجتماعيًا والصحة العقلية والبدنية الجيدة. ومع ذلك، لم يحظ باهتمام في الخدمة الاجتماعية فيما يتعلق بتعزيز الرفاهية [3]هي أيضًا أكثر شمولاً من المقاييس الفردية للرضا عن العمل أو الحياة. يمكن أن تساعد معرفة العوامل والظروف التي يقيمها الأخصائيون الاجتماعيون والتي تساهم في إدراكهم للرفاهية العامة في تحديد نقاط القوة والضعف التي يمكن البناء عليها بعد

---

[1] محمود حيدر، **الدولة فلسفتها و تاريخها من الاغريق الى مابعد الحداثة** ، (العتبة العباسية المقدسة : المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية ، الطبعة 01 ، 2018)، ص22- 21.

[2] كمال صالح، "مؤشرات قياس الرفاه الإنساني محاولة لنموذج عربي"، المعهد العربي لتدريب البحوث الإحصائية،(أكتوبر 2014)،ص8.

[3] Graham, J., Bradshaw, C., Surood, S., & Kline, T. (2014). Predicting Social Workers' Subjective Well-Being. Human Service Organizations Management, Leadership & Governance

ذلك. من تحسين ظروف العمل في مجالات الممارسة علاوة على ذلك، يعد مفهوم الرفاهية مفهومًا قويًا لا يشمل المتخصص فحسب، بل يشمل أيضًا الأسرة والأشخاص المهمين الآخرين في الحياة. يجب على الأخصائيين الاجتماعيين أيضًا إيجاد طرق لتقوية هذه العلاقات في المجتمع، وقد تعلموا أن أهمية التوازن بين العمل والحياة ذات أهمية كبيرة، مما يؤثر على الرفاهية الاجتماعية.[1]

ابعاد الرفاه الاجتماعي: بناء المفهوم الحديث للرفاه كنموذج متعدد الابعاد يتكون من جميع الابعاد ذات الصلة كالتالي: [2]

البعد العاطفي: يشير الى الجوانب العاطفية المرتبطة بالعمل مثل الاحتراف العاطفي او الالتزام التنظيمي ومشاركة المواطنين في عملهم.

البعد المهني: يضم الاستقلال الوظيفي والمهني والكفاءة والطموح ويشير الى الدافع المرتبط بالوظيفة والموارد التنظيمية.

البعد الاجتماعي: يرمز الى مدى جودة الوظيفة في المجتمع الاجتماعي وعلاقات العمل.

البعد المعرفي: يتميز بقدرة الموظفين على التركيز في العمل والنمو على الحصول على معلومات جديدة.

يأخذ نموذج الدولة الرفاه شكل تدخل الدولة المباشر من خلال إضافة دوره في إتقان مكانة السخاء في المجتمع ، بما في ذلك توفير الرعاية الاجتماعية والمربحة للمواطنين ، والتي تسمى في كثير من الأحيان نموذج الدولة الحمائية أو دولة الرخاء الاجتماعي. إنه نموذج الدولة الذي يقدم خدمات وإعانات مربحة ، خاصة للمعوزين والمهمشين ، من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل أشكال عدم المساواة في المجتمع. هذا هو السبب في أن البلدان التي تتوسع من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية لمواطنيها يطلق عليها دولة الرفاه تحاول حكومات دول الرفاهية الحد من عائد الاثار

[1] Graham , J., Shier, M., Newberry , A., & Esina, E. (2014). Aligning Perspectives of Subjective Well-Being: Comparing Spouse and Colleague Perceptions of Social Worker Happiness. The Qualitative Report

[2] Baldschun, A. (2010, December). OCCUPATIONAL WELL-BEING OF FINNISH AND GERMAN SOCIAL WORKERS WORKING WITH FAMILIES AND CHILDREN. Master's Thesis, Program of International Social Work

السلبية لنتائج اقتصاد السوق على حياة الفئة الضعيفة من المجتمع يمكن أن تستجيب لمقتضيات السوق الحرة ، وفق نظام يسعى إلى معالجة المزالق التي يواجهها هؤلاء الأشخاص في حياتهم.[1]

دولة الرفاه:

يقصد به ان الحكومي تلعب دورا حاسما في حماية وتعزيز الرفاه الاجتماعي، والاقتصادي لمواطنيها وهو يقوم على أساس تكافؤ الفرص، والتوزيع العادل للثروة والمسؤولية العامة لاولائك الغير القادرين على الاستفادة من الحد الأدنى من ليحظى بحياة كريمة قد يشمل المصطلح على مجموعة متنوعة من اشكال التنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وهي نظام تتحمل الحكومة بموجبه مسؤولية توفير الأمن الاجتماعي والاقتصادي للسكان من خلال المعاشات التقاعدية ومزايا الضمان الاجتماعي والرعاية حية المجانية والتعليم المجاني. الحكومة توفر للناس في أوقات الحاجة[2].

[1] رابح زغوني، " السياسة الاجتماعية كسياسة عامة :نماذج متعددة لمفهوم متغير"، **حوليات جامعة قالمة للعلوم الإنسانية و الاجتماعية** ، م 15 ،ع01 30)جوان2021)، ص52.

[2] Md Mohinuddin "،what is welfare state?،" https://www.sweducarebd.com/) ،28/02/2017) (22/02 /2022) .

المطلب الثاني: السياق التاريخي لدولة الرفاه

بعد هيمنة البرجوازية ونشوء النظام الرأسمالي وإزاحة النظام الإقطاعي، بدأت العلاقات الاجتماعية الانكليزية تتغير في ظل الاستغلال الطبقي الذي تتعرض له الطبقة العاملة، وكلما اتسعت المؤسسات الصناعية زاد حجم المحرومين كماً ونوعاً. فخلال أواسط القرن الثامن عشر بدأت الثورة الصناعية، في بريطانيا، بفضل بقاء أراضيها بعيدة عن حروب أوربا وويلاتها، وتراكم الأموال فيها منذ القرن السادس عشر من استغلال الأراضي، ومن أرباح التجارتين الداخلية والخارجية، فضلا عن قيام الثورةالتجاريةRevolution Commercial وإتّباعها السياسة الماركنتلية Mercantilism ، وتجارة الرقيقTrade Slave التي يس رت العمل الرخيص للرأسماليين. لقد ظهرت جملة من الاختراعات لمصلحة النظام الرأسمالي القائم على أسس ا لمِلْكية الخاصة لوسائل الإنتاج والأرض، وأدى استغلال الطبقة العاملة بالضرورة إلى زيادة أرباح الرأسماليين، ازداد الاستغلال والظلم الطبقي، ما أدى إلى المطالبة بإنصاف هذه الطبقة المحرومة، لذا نشأت هناك حركة نقابية استهدفت تنظيم العمال والدفاع عن حقوقهم[1]

ولهذا صدرت مجموعة من المراسيم والقوانين البريطانية التي أدت التغيير من النظام القائم تتمثل في :

قوانين الفقراء:

وقد شملت برامج الرعاية الاجتماعية في أوقات مبكرة في أوروبا قانون الفقراء الإنجليزي لعام 1601، والذي أعطى الأبرشيات مسؤولية توفير مساعدات الإغاثة من الفقر للفقراء. وقد تم تعديل هذا النظام بشكل كبير من خلال قانون الفقراء الإنكليزي لسنة 1834، الذي أدخل نظام ملاجئ الفقراء[2].

من اشهر القوانين القانون الإنجليزي للفقراء الذي وضع 1601 و نقح سنة 1834 و التزمت فيه الحكومة بمساعدة العاطلين، ومن اشهر النظم المعروفة نظام همبرج الذي وضع الفقراء و العاطلين و

[1] طالب محيبس الوائلي، "الإصلاحات الاجتماعية في بريطانيا"، **مجلة كلية التربية جامعة واسط قسم التاريخ**، م01، ع 10 (2011)، ص141- 140 .

[2] محمد عبد الجبار الشبوط، "التكافل الاجتماعي وجائحة كورونا"،في: https://m.annabaa.org ، 26) 04/ /2021) ،(11/04/2022).

هو يتلخص في تأسيس مكتب رئيسي في المدينة للنظر في شؤون الفقراء، و تنظيم الاحسان و تنظيم المدينة الى اقسام و تعيين مشرف على الفقراء في كل قسم ووظيفته اعانة العاطلين على وجود عمل

لهم دراسة أسباب الفقر في الاسر ووصف العالج لها و انشاء مدارس صناعية لأولاد الفقراء ،و مستشفيات لمرضاهم و يقضي بمنع الاحسان يدا بيد الى الفقراء انما يعطي الاحسان لهذه الجمعية وكان من اثر هذا النظام قلة الفقراء و تنظيم معيشتهم و نشأت في أمريكا جمعيات على هذا النظام و شعت بعض اغراضها ومن ذلك انها رات ان اكبر مساعدة ليس إعطاء المال للفقراء و لكن إيجاد العمل لهم كما جعلت من اهم اغراضها ترقية المعيشة الاجتماعية في منازل الفقراء والعناية بحالتهم الصحية [1]

وظل نهج دولة الرفاه في بريطانيا محدود نسبيا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية في عام 1945 ثم اتسع اتساعا كبيرا وفقا للتوصيات الواردة في تقرير بفريج الذي نشر عام 1942 و كان الدافع لإقامة دولة الرفاه في الفترة التي اعقبة الحرب هو تسيير نظام اجتماعي جديد و كان الشغل الشاغل لتقرير بفريج هو ضمان حد ادنى من الدخل الأساسي لكل فرد و عدم السماح بانخفاض دخل أي فرد لأدنى من ذلك المستوى انطلاقا من ان اعمال الضمان الاجتماعي سينمي انتماء جميع افراد المجتمع الى الجماعة و كانت الحكومة ملتزمة في الفترة التي أعقبت الحرب بتحقيق العمالة الكاملة باعتبار ذلك من الأهداف الأولى للسياسات استنادا الى النظريات الاقتصادية الجديدة التي اتى بها جون ماينا رد كينز [2]

ازمة الكساد:

بدأ الكساد الكبير في 3 سبتمبر 1929، عندما أغلق متوسط دار جونز الصناعي عند 381 نقطة، وفي 2 أكتوبر 1929، انخفض المؤشر بمقدار 49 نقطة. و صاحب هذا الانخفاض انخفاض اخر يوم في اليوم التالي قدر ب 43 نقطة معلنا بداية حدوث الكساد الكبير و في 23 أكتوبر سجل المؤشر 306 نقطة وهذا يعني انخفاضًا في البورصة مقارنة بما كان عليه الحال في سبتمبر ، أي في أقل من شهرين. واستمر التراجع في أسعار الأسهم بعد ذلك لثلاث مرات، حيث أغلق المؤشر في 8 يوليو 1932 عند 41 نقطة فقط وهذا يعني ان المؤشر وصل حوالي 11 مما كان عليه في 3 سبتمبر 1929 وخلال

[1] احمد امين، **فيض الخاطر**،(مصر : دار التقوى للطبع والنشر والتوزيع، الطبعة01) ، ص56 .

[2] " الضمان الاجتماعي باعتباره حقا من حقوق الانسان"، دائرة الحقوق ، الوحدة رقم 11،
http://hrlibrary.umn.edu/arab/M11.pdf

تلك الفترة افلست العديد من الشركات واتشرت البطالة فانخفض الطلب على السلع والخدمات وانخفضت معه أسعارها التاريخ كما فشل المدينون في تلبية درجاتهم، فامتنع المقرضون عن تقديم الائتمان، وبالتالي انخفض حجم الاستثمار، وواجهت البنوك صعوبة في تحصيل مستحقاتها، وفشلت في تلبية مستحقات العملاء. وأعلن افلاس الكثير منها ففي الولايات المتحدة وحدها أعلن افلاس 500 بنك وخسر المدينون ما يبالغ دولار حتى أُجبر الرئيس روزفلت على إغلاق جميع البنوك اعتبارًا من 6 مارس 1933 وسمح أيضًا للبنوك التي لديها قدر من السيولة بفتح أبوابها بعد أسبوع من ذلك التاريخ حيث فشل المدينون في تلبية درجاتهم، امتنع المقرضون عن تقديم الائتمان، وبالتالي انخفض حجم الاستثمار، وواجهت البنوك صعوبة في تحصيل ادعاءاتها، وفشلت في تلبية ادعاءات الضيوف.[1]

بناءً على هذه البيانات ، انخفض أحد المؤشرات التنموية بشكل كبير ، حيث تم تسجيل البطالة في عام 1931 في الولايات المتحدة الأمريكية، 12 مليون بطال وانخفضت الأجور إلى 60 %،واكتظت المدن بالعمال العاطلين والجياع والمغلوبين على أمرهم الذين راحوا يبحثون عن الخبز بأي وسيلة إلى جانب ذلك يقول جوزيف شومبيتر إنه لم تكن هناك منطقة معرضة للخطر من أقصى حدود عام 1929 لأنها كانت طرفًا صناعيًا وزراعيًا ، لذا فإناثارها السيئة تنطبق على الجميع وتقلل التدفقات الداخلة والتعيينات في جميع البلدان ولجميع الأفراد ، سواء كانت تعمل بشكل جانبي ناجم عن سقوط الدولار أو بشكل مباشر عن طريق خفض الإنفاق الحكومي ، وهو ما اضطرت الحكومات إلى القيام بذلك عندما تقلصت خزائنها بنسبة 25 إلى 45 في المائة.[2]

وهذا ما ادى الى الكثير من العمال بتبني الأفكار والأيديولوجية الاشتراكية نظرا لما احدثته الازمة من اثار سلبية

وفي هذا السياق ظهرت النظرية الكينزية كمحاولة لعلاج الآثار السلبية لأزمة الكساد الكبير لعام 1929 ،وقد أرجحت النظرية بان الاختلال الحاصل في الاقتصاد سببه عدم عمل الاقتصاد في مستوى اقل من التشغيل الكامل مما أنتج بطالة مرتفعة، تكمن الوضع البديل ، وفقًا لهذا الاقتراح ، في تدخل الدولة عن طريق إضافة حجم الطلب الكلي لزيادة معدل التوظيف ، وأن التوظيف الكامل يكون

[1] شريفي مسعودة، دولي سعاد، مداخلة بعنوان الازمة المالية العالمية الراهنة وازمة الكساد الكبير أوجه التشابه والاختلاف، الملتقى الدولي الثاني متطلبات التنمية في اعقاب افرازات الازمة المالية العالمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير جامعة بشار،(20 افريل 2010) ، ص04 -03.

[2] خميس خليل، "الازمات الاقتصادية والمالية وأثرها على مسارات التنمية"، **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**،م 03، ع 05 (ديسمبر 2016)،ص126 .

فقط في وضع استثماري محدد ، ولا يمكن تحقيق هذا الأخير بصفة كاملة إلا من خلال تدخل الدولة رفض كينز فكرة اليد الخفية التي كانت سائدة في الفكر الكلاسيكي والتي بموجبها تكون العمالة الكاملة والموازنة وتصحيح عمليات التحويل في الاقتصاد تلقائيًا وبالتالي مضمونة. ومن هنا نادى كينز بوجوب اضطلاع الدولة بدور هام ليس فقط من خلال السياسة المالية والنقدية ولكن أيضًا من خلال إقامة الورشة العامة وإرساء قابلية الخدمة ، لأن تدخل الدولة في المجهود الاقتصادي هو العامل القادر على تطوير الطلب الفعال ، حيث ينمو كل من الاستهلاك والاستثمار في نفس الوقت ، وهذا يكفي لرفع معدلات التوظيف والنمو وتحقيق استقرار مربح.[1]

تزامنت التجربة التطبيقية للسياسة الكينزية مع التطورات العالمية الاقتصادية، وأهمها ظهور الدولة الاشتراكية وتأسيسها على أساس يتعارض مع أسس النظام الرأسمالي. من ناحية أخرى، تلعب الدولة دورًا حيويًا في مجال التنظيم والتجمع، وفي مجال الاستثمار والإنتاج والاستهلاك من خلال قطاع عام قوي، هذا من جهة ومن جهة أخرى نجد الخراب الكبير الذي خلفته الحرب العالمية الثانية، والذي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتمكن اليد "الخفية السوقية" بإعادة إعماره وبنائه، الأمر الذي يستدعي تدخلا دور الدولة في الاقتصاد بين الضرورة والحدود محوريا من قبل الدولة ضمن خطة للتعمير والتنمية. بالإضافة إلى كل ذلكتراجع الحركة الاستعمارية وتنامي انجراف التحرر لأقصى البلدان التي كانت تحت السيطرة الاستعمارية وتخليها عن برامج مكافحة الرأسمالية التي أدت إلى تآكل فضاءها الحيوي الاقتصادي والسياسي في الموقف الخارجي.[2]

---

[1] معيزي قويدر، "تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في ضل اقتصاد السوق"، **مجلة الاقتصاد الجديد**، ع (08ماي 2013 (، ص140- 139.

[2] احمد سبع، "دور الدولة في الاقتصاد بين الضرورة و الحدود"، **المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية** ، م 07 ا،ع 01(01جوان 2017) ،ص158- 157.

المطلب الثالث: نماذج دولة الرفاه

لقد اقترح تيتموس Titmuss ثلاثة نماذج فرعية كآلية ضمان حاجيات المواطن عن طريق كل من السوق والعائلة والدولة:[1]

نموذج الفضل المتبقي Model Residualالذي يقوم على تقديم الحد الأدنى من الحاجات

نموذج الأداء الصناعي Model Performance- Achievement Industrial المبني على العمالة الفردية الخاضعة لسيطرة قوى السوق الحرة، حيث يكون دور الضمان الإجتماعية فيه دورا تكميليا؛

النموذج المؤسسي الذي يعتبر أن لدولة الرفاه وظيفة رسمية للمجتمع، يتعين بموجبها تقديم خدمات تقتضيها حاجيات الأفراد في إطار تحقيق المساواة الاجتماعية

أولا : النموذج المتبقي Residual Model :

يرى النموذج المتبقي للعمل الاجتماعي والرفاهية الاجتماعية أساسًا أن الدعم الحكومي لرفاهية الناس هو بمثابة شبكة أمان يتم اللجوء إليها كملاذ أخير. عندما يكون الفقراء غير قادرين على مساعدة أنفسهم من خلال الطلب ، بشكل عام عن طريق العمل ، أو الحصول على مساعدة من الأسرة أو الفرسان أو الروابط الاجتماعية الأخرى ، يجب أيضًا وعلى الحكومة فقط التدخل بالمساعدة اللازمة لتناسب متطلباتهم يُنظر عمومًا إلى أنواع البرامج التي يتم إنتاجها بموجب هذا النموذج على أنها مقصورة على الفقراء. غالبًا ما ينقطع الدعم بمجرد أن يكون لدى الأشخاص الوسائل للحصول على المساعدة في مكان آخر. نتيجة لذلك ، يمكن أن تكون هذه الأنواع من البرامج أرخص في إدارتها من النماذج الأخرى ويمكن أن تلائم مفهوم الناس للعدالة من حيث أن شخصًا ما لا يتلقى شيئًا مقابل لا شيء ، ولكن يمكنهم أيضًا تقديم دعم أقل من البرامج المنتجة في ظل نماذج مختلفة.[2]

ثانيا : نموذج الأداء الصناعي Model Performance- Achievement Industrial:

في هذا النموذج ، يتم توفير الرعاية الاجتماعية بشكل أساسي لكل فرد في المجتمع ، غنيًا كان أم فقيرًا ، وتعتبر جزءًا مما يجب على المجتمع توفيره لمواطنيه. غالبًا ما لا تواجه البرامج التي تم تطويرها

---

[1] معتصم دحو، زياد محمد، "دراسة قياسية لعلاقة جودة الحياة و المحددات الاقتصادية الاجتماعية للرفاهية في الجزائر"، **مجلة مجاميع المعرفة** ،م،07 ،ع 03 (27اكتوبر 2021) ،ص58 .

[2] Steven Melendez "،Differences Between Residual and Instituation in Social " ، https://pocketsense.com/)،02/ 11 /2018،((22/04/2022) .

في ظل هذا النموذج المشكلات التي تواجهها النماذج المتبقية مع الأشخاص الذين يدخلون ويخرجون تدريجياً أثناء صعودهم وهبوطهم في الثروة والازدهار ، ولكن يمكن أن تكون أكثر تكلفة في إدارتها ويمكن أن تثير حفيظة الأشخاص الذين يفضلون نهج محدود للحكومة.[1]

على الرغم من أن تصنيف wilensky و lebeaux كان معنيًا بـ socila welfar في الولايات المتحدة ، فقد استخدم titmuss لتصنيف البلدان المختلفة سابقًا ، وقد بنى titmuss سابقًا نموذجًا يميز بين توفير عالمي وانتقائي أخفى انتقائي عالمي كان مشابهًا لنهج wilensky و lebeaux ولكن في كتابه الأخير فضل titmuss لاستخدام التصنيف المؤسسي المتبقي الذي يقارن بين بريطانيا والدولة المتحدة ، يعتقد أن الدولة المتحدة تفضل نهجًا متبقيًا وتبنت بريطانيا أسلوبًا مؤسسيًا كان يعتقد أن الدول الاسكندنافية ها قد تبنت أيضًا نهجًا مؤسسيًا يعتقد تيتموس أيضًا أن بعض البلدان مثل ألمانيا والاتحاد السوفيتي لا تتناسب مع نموذج residaul المؤسسي في هذه البلدان ، حيث تم استخدام سجل عمل الأشخاص كمعيار لاستعادة خدمات الرفاهية الحكومية لتوفير الرعاية الاجتماعية مثل إسكان الرعاية الصحية ودعم الدخل في كثير من الأحيان لأداء التوظيف[2]

ثالثا : نماذج دولة الرفاه حسب Gosta Esping Anderson:

تستند الأنواع المثالية لإسبينج أندرسن على الفروق التي قدمها ريتشارد تيتموس (1974: 30-32) بين ثلاثة مبادئ مختلفة للرفاهية: النموذج الثلاثي، والنموذج المؤسسي والصناعي. ومع ذلك، أطلق عليها Esping-Andersen اسمًا وفقًا للقوى السياسية من ورائهم. كما لا نجد علاقة بين الأنظمة والأحزاب السياسية بشكل مباشر نفضل التسميات: نموذج الرفاهية المتبقي، الشامل والنقابي.[3]

و قد توصل **Gosta Esping Anderson** الى التمييز بين ثلاث نماذج و هي:[4]

---

[1] Steven Melendez ،Differences Between Residual and Instituation in Social ، https://pocketsense.com/)02/ 11 /2018، ((22/04/2022).

[2] Jame Med Gly ،**Social Welfar in Global Context** ،sage publication 26،marche 1197.

[3] Jørgen Goul Andersen ،**Welfare States and Welfare State Theory** ،Centre for Comparative Welfare Studies (CCWS) Department of Political Science ،P 6.

[4] غرداين حسام ،**الامساواة الية الحماية و إعادة التوزيع دراسة تحليلية و قياسية لحالة الجزائر**،اطروحة دكتوراه ، (جامعة ابي بكر بالقايد تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير2020 – 2019)،ص97 –96.

1- **النموذج الليبرالي Liberal:**

إنه نموذج تنتشر فيه المساعدات المشروطة والتحويلات أنظمة التأمين الاجتماعي المتواضعة والشاملة والمتواضعة، يتم تقديم الإعانات بشكل أساسي لذوي الدخل المنخفض، وبشكل عام للعمال وبعض موظفي الدولة. حقيقة أن الإصلاح الاجتماعي في هذا النمط مقيد بالقاعدة التقليدية لأخلاقيات العمل الليبرالية: حدود الرفاهية تساوي الميل الهامشي لاستبدالها بالعمل. وبالتالي، فإن قواعد الحصول على مقومات الرفاهية صارمة، وغالبًا ما ترتبط بوصمة الدونية، والمزايا والفوائد متواضعة، مما يؤكد أن الدولة تشجع الاعتماد على السوق، إما عن طريق تقنين الحد الأدنى من الرفاهية، أو من خلال دعم برامج الرعاية الخاصة. يؤسس هذا النموذج نظام التقسيم الطبقي الذي يمثل مزيجًا من المساواة النسبية للفقر بين متلقي الرعاية الاجتماعية، والرفاهية المتمايزة بالسوق بين الأغلبية، والانقسام السياسي بين الاثنين. يوجد هذا النموذج من الرفاهية في الولايات المتحدة، وبدرجة أقل في كندا وأستراليا.

2- **النموذج التعاوني المحافظ Corporatist**

إنه نموذج يعتمد بشكل أساسي على النقابات المنتسبة تحت رعاية الدولة (دولة - شركة) ، ويهدف إلى

للحفاظ على تفاصيل الحالة الاجتماعية، ترتبط الحقوق بالطبقة والوضع، أو عضوية الفرد في فئة معينة من المجموعات التي تقع جميعها تحت خيمة الدولة، ولهذا فإن الأخيرة مستعدة لتحل محل السوق من خلال توفير العناصر ومع ذلك، فإن تأكيد الدولة على التمايز الطبقي يعني أن تأثيرها على إعادة التوزيع متواضع. هذا النموذج التعاوني تتشكل بشكل عام من قبل الكنيسة وبالتالي فهي ملتزمة بشدة بالحفاظ على الأسرة التقليدية. الضمان الاجتماعي بشكل عام يستبعد الزوجات غير العاملات والإعانات العائلية تشجع على واجب الأمومة ، على سبيل المثال. الرعاية اليومية والخدمات العائلية المماثلة متخلفة عن الركب ، الأمر الذي يبرر اعتماد مبدأ تقديم ثانوي

3- **النموذج الاجتماعي الديموقراطيSocial Democratic:**

إنه نموذج تلعب فيه الدولة دورًا التمحور في إعادة توزيع الثروة من خلال تبني سياسة مالية فعالة (تعتمد على الضرائب التصاعدية، من أجل ضمان أقصى تغطية للمخاطر الاجتماعية الأساسية (المرض والبطالة ، والشيخوخة ، وما إلى ذلك) ، وحالات الحاجة والفقر المختلفة ، وهذا النمط شائع

في البلدان التي تشمل فيها الحقوق الاجتماعية ذات النمط الاسكندنافي الطبقات. هذه هي الدول التي تم فيها إلغاء مبادئ الشمولية في وسائل الإعلام الجديدة. يمكن أن نسميها "نظام ديمقراطي اجتماعي" لأن الديمقراطية الاجتماعية في هذه البلدان كانت بوضوح القوة المهيمنة للإصلاح الاجتماعي.

- **نماذج دولة الرفاه حسب "Palme & Korpi":**

تم تصنيف دولة الرفاه حسب كل من Palme & Korpi الى ثلاث انواع:[1]

1- **النمط المستهدف:**

تستند الأهلية في البرامج المستهدفة إلى اختبار الوسائل، مما يؤدي إلى فوائد دنيا أو مماثلة نسبيًا لأولئك الذين يقعون تحت خط الفقر أو يتم تعريفهم على أنهم محتاجون. على الرغم من أن البرامج المستهدفة لها تقاليد تعود إلى قوانين الفقراء القديمة، إلا أن معايير تحديد الحاجة يمكن أن تختلف اختلافًا كبيرًا من حيث العقوبة والكرم. خلال هذا القرن، جاءت العديد من البلدان لتخفيف المعايير المستخدمة لاختبار الوسائل. وهكذا، على سبيل المثال، في أستراليا، أصبح الاستهداف تدريجياً يركز على استبعاد أصحاب الدخل المرتفع بدلاً من إشراك الفقراء فقط.

2- **النموذج التطوعي:**

يقوم هذا النموذج على ان البرامج التطوعية المدعومة من الدولة حيث يتم استخدام أموال الضرائب لمساعدة جمعيات المنفعة المتبادلة والمنظمات التطوعية الأخرى لتوفير التأمين لحماية أعضائها من فقدان الأرباح. نظرًا لأن الأهلية للحصول على المزايا تستند هنا إلى المساهمات الطوعية التي تمنح العضوية في البرامج المعنية ، فقد كانت أكثر أهمية بالنسبة للعمال المهرة والطبقات الوسطى منها بالنسبة لغير المهرة والفقراء. يمكن أن يكون للخطط الطوعية مزايا ثابتة أو ذات صلة بالأرباح، ولكن الأخيرة غالبًا ما تقترب من تلك ذات السعر الثابت بسبب السقوف المنخفضة نسبيًا لاستبدال الأرباح.

[1] Walter korpi joakim palmi،" the paradox of redistrubution and strategies of equality welfar state instutition inequality and poverty in western countries" ،Article in American Sociological Review ،(03/ 03/ 2015)،P 19-20-21.

3- **النموذج الاشتراكي:**

يمكن القول أن الفكرة الأساسية للنموذج التشارك يخلق "مجتمعات اجتماعية سياسية" داخل قطاعات مختلفة من القوى العاملة وحث التعاون بين أصحاب العمل والموظفين ضمن هذه القطاعات. في النموذج الشركات ، يتم توجيه البرامج إلى الجزء النشط اقتصاديًا منتعداد السكان. تستند الأهلية للحصول على المزايا على مزيج من المساهمات وينتمون إلى فئة مهنية محددة. برامج تأمين اجتماعي منفصلة مع يتم تنظيم استحقاقات مختلفة لمختلف المهن أو فروع الصناعة خلق تجزئة بين الفئات المهنية. بدءا من الصناعية خلق تجزئة بين الفئات المهنية. بدءا من الصناعية الطبقة العاملة ، تمت إضافة فئات مهنية جديدة ومنحها تدريجياً برامج تأمين منفصلة على مدى عقود. من الواضح أن الفوائد مرتبطة بالدخل(الخطوط العمودية) لكن الاستحقاقات والقواعد يمكن أن تختلف اختلافًا كبيرًا بين البرامج من مختلف الفئات المهنية. على عكس الأنواع المؤسسية الأربعة الأخرى ، وتعكس فكرتها الأساسية في إنشاء مجتمعات اجتماعية وسياسية والتعاون بين الخصوم المحتملين في سوق العمل ، في نموذج الشركات يتم إدارة البرامج من قبل ممثلين منتخبين للموظفين وأرباب العمل ، في كثير من الأحيان مع وجود الدولة أيضًا كطرف ثالث ثانوي. يتم تمويلها في المقام الأول عن طريق مساهمات من أصحاب العمل والموظفين. من خلال اقتصارها على الاقتصاد السكان النشطين ، جاء هذا النموذج لاستبعاد ربات البيوت وغيرهم من خارج العمل فرض. بشكل نموذجي ، تم أيضًا إدخال سقف دخل للتغطية ، لذوي الدخل المرتفع وبالتالي من المتوقع أن يجد أصحاب الدخل حلولاً خاصة.

المبحث الثالث: الاتجاهات والمداخل النظرية للرعاية الاجتماعية

يعد التنظيم الاجتماعي سمة أساسية من سمات العصر الحديث الذي يدعى بعصر التنظيمات، ويعتبر التباين الذي اتسمت به مظاهر الحياة الاجتماعية المختلفة، من أبرز التحديات التي تواجه التنظيمات الاجتماعية الحديثة من النشاطات والوظائف المستحثة التي كانت نتاجاً لتعقد الحياة الاجتماعية وتشعبها .يقوم التنظيم الاجتماعي على عناصر تعزز توازنه وتحقق استقراره سعياً إلى تحقيق الأهداف التي يتوخاها، وعناصر أخرى تسهم في تأكيد مظاهر الصراع والتناقض الاجتماعيين بين العاملين ضمنه بسبب اختلاف المصالح وتباين الأهداف التي تسعى إليها الجماعات المتعددة ضن التنظيم، فلكل جماعة أهدافها ومراميها المتمثلة في اكتساب أكبر قدر ممكن من القدرة والسلطة والثروة. سوف نتطرق في هذا المبحث إلى الاتجاهات والمداخل النظرية للرعاية الاجتماعية من خلال مطلبين نتناول في المطلب الأول مفهوم للرعاية الاجتماعية أما المطلب الثاني نتناول فيه الاتجاهات الفكرية للرعاية الاجتماعية

المطلب الأول: مفهوم للرعاية الاجتماعية

تعتبر الرعاية الاجتماعية من أهم جوانب الحياة العصرية في المجتمع المعاصر ، وتشمل خدمات الرعاية الاجتماعية البرامج الملونة ، وأهمها الخدمات الصحية والطبية ، والخدمات الدماغية ، والخدمات التعليمية ، والخدمات المهنية ، والخدمات الترفيهية ، والرعاية الاجتماعية. له معنى واسع. إنه نظام منظم من الخدمات والمؤسسات الاجتماعية تم إنشاؤه لمساعدة الأفراد والجماعات على تحقيق المعايير المقبولة للمعيشة والصحة ، ويهتم بالروابط الخاصة والاجتماعية التي تسمح للأفراد بالنمو إلى أقصى قدراتهم وتحقيق تقدمهم وتحسين حياتهم من أجل تلبية متطلبات المجتمع.. تطور محتوى الرعاية الاجتماعية ، بعد أن اشتملت على خدمات تقليدية شبيهة بالمساعدات ، وخدمات للفئات الخاصة والمحتاجين ، توسعت لتشمل خدمات حديثة للغاية مثل التأهيل المهني ، التأمينات والتوظيف[1]

[1] بن حسان زينة،" الرعاية الاجتماعية الصحية: المفهوم وسيرورة التطور"، **مجلة المعيار**، م25، ع 65، (15 جوان 2021)، ص649 .

عرف **قاموس الخدمة الاجتماعية** الرعاية الاجتماعية عام 1987 على انها: نظام قومي للدولة يتضمن برامج ومساعدات تساعد الناس على تلبية احتياجاتهم الاجتماعية ،الاقتصادية ،التعليمية ،الصحية و التي تعتبر ضرورية للحفاظ على كيان المجتمع و تحقيق رفاهية لجميع افراد المجتمع.[1]

تعرف الرعاية الاجتماعية على أنها مجموعة متنوعة من الخدمات التي يمكن تقديمها لدعم الأشخاص الذين يحتاجون إليها، ويمكن تسليم خدماتها في عدد كبير وقطاعات واسعة من الحياة، حسب الإعاقة وحاجة من هم في حالة فشل. ومحتاجين. من بين هذه القيود مجال الرعاية الصحية يعتبر هذا المجال من أهم مجالات الرعاية الاجتماعية، وذلك لارتباطه بمسألة حياة الوجود، ومدى إعاقته. وهذا يشمل استيفاء كل أو بعض متطلبات الحالة في التمريض والخدمة، بما في ذلك الحالة الصحية الجسدية والدماغية والداخلية.[2]

مجال الرعاية الصحية: يعتبر هذا المجال من أهم مجالات الرعاية الاجتماعية، وذلك لارتباطه بمسألة حياة الموجود ، ومدى إعاقته. وهذا يشمل استيفاء كل أو بعض متطلبات الحالة في التمريض والخدمة، بما في ذلك الحالة الصحية الجسدية والدماغية والداخلية.

مجال الاسكان: يتعلق هذا المحتوى بتوفير غلاف مدعوم أو غلاف مستقل، فضلاً عن دور الرعاية الاجتماعية وخدمات الراحة القصيرة

مجال الرعاية الخاصة: ويشمل المساندة في الأكل والاستحمام وارتداء الملابس لمن لا حول لهم ولا قوة وللمحتاجين.

مجال المتطلبات الاجتماعية: يمكن أن يكون هذا في شكل تكييف ترفيهي، وتكييف نهاري، ودخول الدعم من الخدمات الاجتماعية.

العمل: يشمل مجال العمل المساندة في التحضير للتوظيف أو المساندة في الاستمرار في العمل.

التعليم: يندرج مجال التعليم في مجال الرعاية الاجتماعية، عندما يتعلق الأمر بالدعم في دخول التعليم الجديد أو تعليم الكبار.

---

[1] أبو بكر حبوسة،" دعم الوقف لخدمات الرعاية الاجتماعية "، **مجلة الابراهيمي للعلوم الاجتماعية** ، ع 08 (30 مارس2021 (، ص213 .

[2] حميد الهاشمي،" أهمية برامج الرعاية الاجتماعية و محددات تطبيقها في العالم العربي"، https://elaph.com ، 11) 2009/ 12/)،11/04/2022)).

الجوانب المالية: ويتعلق هذا بالمساندة في حمل الإعانات أو الدعم المالي.

المطلب الثاني: الاتجاهات الفكرية للرعاية الاجتماعية

أولا : الإتجاهات المعارضة للرعاية الإجتماعية :

1- : الآراء السياسية المعارضة:

نشأت هذه الآراء السياسية من الفكر السياسي الأمريكي، الذي يتميز بسمات رئيسية للنهج الفلسفي الأمريكي لا سيما تجنب استبعادها من قبل الأنظمة والعادات والتقاليد وقواعد الأسرة، أو من استبعادها من قبل الآراء الطبقية وأشكال التعصب القومي. إلى حد ما، وكذلك عدم تبني التقاليد والعادات الآمنة لأنها وسيلة لاكتساب المعرفة، وليس من خلال الحقائق الموجودة، إلا من حيث استخدام الرؤوس لأداء ما يفعلونه بطريقة أخرى وبصورة أفضل، والبحث من أجل أسباب الأشياء لذاتها، وللتغلغل من الصورة إلى الجوهر.[1]

يرون وفق اعتراضاتهم الفلسفية والسياسية أن تدخل الدولة في بناء مفهوم الرفاهية يؤدي إلى توجيه الخدمات والدعم لمن لا يستحقها، ومن ثم يؤثر سلباً على آليات عمل السوق ويعطل العدالة التي هي من المفترض أن تكون موجودة، حيث أن هجاء الرأي الفلسفي يستند إلى نقد فكرة الرفاهية بدعوى أنها ليست في الواقع مشاكل اجتماعية موجودة يتم حلها بل وتفاقمها وأعمقها. من الصعب جدًا تخيل إمكانية تحقيق العدالة الاجتماعية الكاملة بين مجتمع يضم طبقات اجتماعية واقتصادية ذات قدرات ومهارات وموارد متفاوتة، وأن المساواة التي حرمتها الطبيعة نفسها لا يمكن أن تتحقق بين البشر في المجتمع على أساس منتظم.[2]

2- الآراء الاجتماعية المعارضة:

تعتبر المدرسة الداروينية أقرب تفسير للآراء الاجتماعية للاعتراض على نظام الرعاية الاجتماعية. على الرغم من أن داروين هو مؤلف هذه النظرية، إلا أن طلابه مثل سبنسر وسومنر وغيرهم هم الذين طوروا هذه النظرية لإخراج الداروينية الاجتماعية منها. يعتقدون أن حركة التغيير في المجتمع تترك لقوى لا يمكن تغييرها. أو تغييرها، وهي قوى طبيعية ليس للإنسان مجال للسيطرة عليها، وحول

---

[1] محمد سيد فهيمي ، **الرعاية الاجتماعية و الامن الاجتماعي** ، (الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، 1998) ، ص33.

[2] احمد عبد الفتاح ناجي، **سياسة الرعاية الاجتماعية**، (مصر، دار السحاب للنشر و التوزيع، 2008) ، ص143

محاولات التدخل في تنظيم الرعاية هي محاولات من شأنها أن تؤدي إلى القلق من التوازن الاجتماعي الموجود في المجتمع، لذلك لا جدوى من ذلك. الإصلاح والحركات الاشتراكية، فالمنافسة هي قانون الحياة ولا علاج للفقر إلا بالجهود الذاتية الفردية. يجب على الفقراء أن يدفعوا ثمن فقرهم على الطبيعة والعمل على تحمل أخطارها أو الهلاك[1]

ومن هنا فإن الاعتراضات الاجتماعية على هذا الموقف، وفقًا للاتجاهات الفكرية لليمين الجديد، ترى أن توفير الرعاية الاجتماعية قد تسبب في آثار اجتماعية غير مرغوب فيها:[2]

فبدلاً من أن يكون مفهوم دولة الرفاهية أو الرفاهية سببًا للقضاء على مشكلات اجتماعية معينة، فإن التجربة العملية والميدانية تشير إلى الدور الكبير الذي يلعبه هذا المفهوم في تعميق بعض المشكلات الاجتماعية وخلق مشاكل أخرى لم تكن موجودة من قبل، على سبيل المثال، مشكلة اجتماعية جديدة تعاني منها الدول الغربية التي طبقت مفهوم دولة الرفاه، وهو زيادة حالات الأسر التي تعيلها نساء تعتمد كليًا على برامج الرعاية الاجتماعية. كما أن ضعف المرونة أو جمود نظام تقديم الرعاية يجعل مستخدمي النظام يميلون إلى التحايل عليه لتحقيق بعض المكاسب المادية وغيرها.

صعوبة الوصول إلى نقطة يستطيع فيها النظام الادعاء بإشباع المحتاجين لهذه الخدمات، حيث توجد دائمًا مشكلة، ولكن هناك احتياجات متزايدة بشكل ينقل عبء النظام الاجتماعي ويسبب الفوضى الاجتماعية إلى زيادة الفئات الاجتماعية التي تعتمد كليا على الرعاية الاجتماعية

دفع تقديم خدمات الرعاية مجانًا أو بأسعار منخفضة العديد من الفئات الاجتماعية إلى التهرب من مسؤوليتها تجاه المجتمع، وخلق أجيالًا تعتمد كليًا على الدولة.

3- **الآراء الاقتصادية المعارضة:**

تبنى الليبراليون الاقتصاديون ادعاءات عدم التدخل في الرفاهية الاجتماعية، حيث أوضحوا أن تدخل الدولة لا يتوافق مع الحرية الفردية، وأن أي وظيفة إضافية لها تفرض أعباء ثقيلة عليها، وبالتالي فإن الخدمات المقدمة سيئة، وأنه إذا كان الأفراد متوفرين. على اليسار، سوف يقدمون أفضل

[1] محمد سيد فهيمي، مرجع سابق ،ص 35.

[2] احمد عبد الفتاح ناجي ، مرجع سابق ، ص 146 .

نتيجة للدافع الفردي والمنافسة. ساعدت هذه الآراء المتعارضة حول الرعاية الاجتماعية على ظهور الظروف المجتمعية التي يتم تفسيرها على النحو التالي:[1]

تُترك مجالات الرعاية الاجتماعية للمبادرات الفردية أو الأعمال الخيرية الفردية

أصبحت الرعاية الاجتماعية محدودة على الجهود المدنية التطوعية، ووصفت بأنها شكل من أشكال الصدقة

عدم قدرة الجمعيات التطوعية المسؤولة قانونًا على تقديم المساعدة الاجتماعية والعمل مع المخاطر المقيدة

ثانيا : الاتجاهات المؤيدة للرعاية الاجتماعية:

1- الآراء السياسية المؤيدة:

أشارت هذه الآراء إلى ظهور تيار اشتراكي جديد في العالم مناهض للرأسمالية، وبالتالي بدأت الحكومات الغربية في إظهار اهتمامها بمجال الرفاهية الاجتماعية لمواجهة الغزو الأيديولوجي والسياسي الجديد. تحقيق مجتمع شيعي يتضمن المساواة والعدالة الاجتماعية. استندت الأفكار الاشتراكية لتطبيقها وتطبيقها على العوامل الثلاثة التالية:[2]

الاشتراكية الأخلاقية والوصول الى مجتمع منشود بالقيم الفردية

التعاون من حيث تبني أفكار فابيان للعمل والملكية المشتركة

النقابات والنقابات العمالية التي ترافق العمال في نضالهم مع أصحاب العمل

2- الآراء الاجتماعية المؤيدة:

أدى تبني بعض الدول والحكومات للنظام الرأسمالي وانخراطها في التجربة الرأسمالية إلى ظهور العديد من السلبيات والعيوب في تطبيق هذا النظام، ولعل أهم السلبيات هي التجاوزات والاختلافات التي صاحبت ذلك النظام. ثورة صناعية. التي حدثت في منتصف القرن الثامن عشر وظهور المؤسسات الصناعية الحديثة مع نتائج عظيمة وظهور مدن كبيرة، حدثت تغيرات سلبية في بناء الأسرة ووظائفها.

---

[1] محمد سيد فهمي، ص36

[2] احمد عبد الفتاح ناجي، مرجع سابق الذكر، ص128 .

وزاد التفكك الاجتماعي في أواصر المجتمع بين التحرر والجماعات وفي نظام القرابة. كما ضعفت الروابط الدينية. كل هذا أدى إلى ضعف المؤسسات التقليدية والأسرة والأقارب والجيران والمؤسسات الدينية في الرعاية الاجتماعية لأفرادها، مما أدى إلى ظهور بدائل. منظمات الرعاية الاجتماعية، الممثلة، على سبيل المثال، في الدولة والجمعيات التطوعية والنقابات العمالية والأحزاب السياسية.[1]

في ضوء هذه الأفكار، بدأت الحكومات في معالجة قضايا الرعاية الاجتماعية، بحيث تمضي قدمًا في مجال ما وتتراجع في أوقات أخرى، وتشعر أحيانًا بالمسؤولية وتهدد بالتعامل مع الأشخاص الذين يواجهون صعوبات تارة اخرى، معتبرين إياهم مسؤولين عن الصعوبات التي تسببها لهم، وبين محاولات الإصلاح وأخطاء التنفيذ، عرفت الحكومات منذ بداية القرن العشرين دورها واعتبرت الحماية الاجتماعية إحدى مسؤولياتها تجاه مواطنيها. تبنت بريطانيا والسويد وفرنسا مفهوم دولة الرفاهية، مما يعني أن الحكومات مسؤولة عن توفير الحد الأدنى من مستوى المعيشة لجميع المواطنين دون تمييز أو تمييز على أساس الجنس أو الجنس أو الدين أو السياسة أو الانتماء الطبقي.[2]

3- الآراء الاقتصادية المؤيدة:

لقد كان موقف الحكومات في هذا الوقت منتصف القرن الثامن عشر تجاه تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية موقف متباين فبعض الحكومات اخذت بنظرة الاقتصاد الحر التي تؤكد ضرورة ان تبتعد الحكومات عن شؤون الإنتاج وتترك الانسان حرا يختار العمل الذي يروق له ويفاوض للحصول على الاجر الذي يلائمه وان تدخل في علاقات العمل تدخل في قوانين الطبيعة[3]

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للرعاية الاجتماعية

النظرية الاجتماعية:

هي مجموعة من الافتراضات التي تهتم بالمجتمع و تحاول شرح و تفسير العلاقات بين الظواهر الاجتماعية في عام 2003 ، عرّف ريتزر النظرية الاجتماعية على أنها مجموعة من الأفكار المترابطة التي تمكن من تنظيم المعرفة في العالم الاجتماعي ، وأشار إلى أنه يمكن استخدام هذه المعرفة للعالم للتنبا مستقبلا تتعامل النظرية الاجتماعية مع السياق الاجتماعي للسلوك البشري ، بحجة أن الطريقة التي

---

[1] مدحت أبو النصر، **فن ممارسة الخدمة الاجتماعية**، (مصر: دار الفجر للنشر و التوزيع، الطبعة (01 ، ص23 .

[2] مدحت أبو النصر، مرجع سابق الذكر، ص26 .

[3] مرجع سابق الذكر، ص24.

نتصرف بها ومعتقداتنا تنشأ جزئيًا من البنية الاجتماعية ، ولكن أيضًا من التواصل بين الأفراد والجماعات الاجتماعية ؛ مثل العلوم الاجتماعية ، النظرية الاجتماعية جديدة نسبيًا نعم ، ظهرت في فرنسا وأوروبا ما بعد الثورة ، عندما كان الناس على دراية بمفاهيم الدولة والشعب والمجتمع.[1]

نظريات الرعاية الاجتماعية:

تشير نظرية الرفاه الاجتماعي إلى المعرفة الأساسية بالمفاهيم والمبادئ التي تساعد في الصياغة وتنفيذ السياسات الاجتماعية لفهم كيفية تأثير هذه السياسات على وضع الفرد والمجتمع ككل، يرى طلعت السروجي أن هناك نظريتين أساسيتين للرعاية الاجتماعية لمجموعة الفلسفات والاستراتيجيات لجميع النظريات المتعلقة بالرعاية الاجتماعية هي:

-نظرية السمو بعمليات الفكر

إنه يزيل الابهام عن ما وراء الخبرة والمعرفة، ويتجاوز الوجود المادي، وينظر إلى التميز البشر الحياة وثقة الناس بالأشياء ومعرفتهم بالعالم والمجتمع الذي يعيشون فيه وتفسير المعنى يتجاوز الخبرة والمعرفة البشرية فيوتتعلق النظرية بالترجمة في إطار الخبرة، باعتبار أن الإنسان هو الذي يصنع التاريخ بوعيه، وتستند

النظرية حول الافتراضات التالية:[2]

- تقع مسؤولية المجتمع في إطار التقدم البشري
- تصطدم مسؤولية المجتمع في اطار الحماية الاجتماعية بالظلم الاجتماعي الذي تتعرض له بعض الفئات الرفاهية في هذا الإطار عالمية و غالبا ما تكون طويلة الأمد و مرتبطة بتحقيق التغيرات العالمية و هذه النظرية مفيدة لتحديد سياسة الرعاية الاجتماعية في الحالات التالية ترتبط صياغة سياسات الرعاية الاجتماعية بناء على ذلك بالقضايا الوطنية و بالتالي فان الضمان الاجتماعي هو مسؤولية كاملة للمجتمع و قياداته الاجتماعية و لا يعتمد

[1] ضحى حماده،" النظرية الاجتماعية تعريفها وأهميتها"،في: https://www.almrsal.com ، 30) 11//2020) ،(11/04/2022).

[2] هديل العتوم، "نظرية السمو بعمليات الفكر و التلازم في الرعاية الاجتماعية" ، في:https://e3arabi.com/، (20 /10/ 2020) ،(11/04/2022).

على المجتمع بل على الجدارة و الاستحقاق كحق من حقوق الانسان و لذلك تركز النظرية على الرعاية الاجتماعية من الخارج مع تجاهلها الاطار الداخلي للرعاية

نظرية التلازم:

تميل النظرية إلى التفسير الضروري والتأسيس من خلال التركيز على الوعي أو العقل وفهم العالم بالنظر إلى الداخل، فإنه يتضمن تفسيرًا يتجاوز المحتوى وبالتالي يعتمد على الحلول والمبادرات الشخصية الفرد ، وتستند هذه النظرية إلى الافتراض التالي:[1]

- المسؤولية الاجتماعية هي شراكة بين مؤسسات الرعاية الاجتماعية والجهود الذاتية
- المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بشبكة الامن المجتمعي غير متبوعة بالجهود الليست حكومية هذه النظرية مفيدة في سياسة الحماية الاجتماعية في الحالات التالية:

تطوير وصياغة سياسات الحماية الاجتماعية شاملة وقائمة على الجدارة الاستحقاق والمشاركة على أوسع نطاق والثقة في قدرات حل المشكلات التي تمثل الفقر وعدم المساواة والعدالة الاجتماعية ، يمكن أن تتم صياغتها وتنفيذها على مستوى المؤسسات ولا ترتبط منظمات الحماية الاجتماعية بمشكلة أو حاجة لا تعكس قضية وطنية يركز على فحص الرعاية الاجتماعية في إطار نظرية الترابط ، مما يعني رعاية اجتماعية غير الشمولية بل تقوم على أساس الجدارة والمشاركة الواسعة والاعتماد على القدرات الفردية ، مع الفقر وعدم المساواة ، يمكن أن تكون العدالة الاجتماعية واضحة وتعتمد عليها سياسات الرعاية الاجتماعية وصياغتها وتنفيذها على مستوى مؤسسات ومنظمات الرعاية تتعلق بمشكلة أو حاجة قد لا تعكس قضية وطنية ، وبالتالي شبكة الأمان يرتبط الجانب الاجتماعي للإنسان بشكل أساسي بالجهود غير الحكومية وقدرات الأفراد وحقهم.

نظرية القوة:

الحياة الاجتماعية مليئة بتجارب القوة المتعددة، حيث ذهب باريتو إلى وجود ازدواجية في المجتمع من الحكام والمحكومين وأطلقوا عليها فئة ELIT الأولى "استمرارية السكان واستمراريتهم" ، وهذه الرواسب تجعل الأسود نخبًا ، وتتميز بشكل رئيسي من خلال نمط الحفظ. في المقابل، يصف

[1] هديل العتوم، نفس المرجع السابق.

هؤلاء باريتو بأنهم ثعالب النخبة، الذين يعتمد سلوكهم على فئة أخرى من الرواسب، غريزة التكامل، وأصحاب هذه النخبة أقل صرامة فكريًا ، ويميل سلوكهم نحو الابتكار والإبداع ، وهذا ما يدفعهم. لخداع. في هذا السياق، فإن أفكار ماركس مقيدة كأداة في يد القوة المهيمنة، والمفهوم الماركسي للطبقة هو مفهوم اقتصادي ، والسلطة السياسية هي نتيجة وانعكاس للقوة الاقتصادية ، وأن الدولة و النظام القانوني ليس سوى غلاف خارجي ، يغطي بشكل سطحي بنية المصالح الطبقية ، وقد وصف ماركس دور الدولة. إنها فقط لجنة تنفيذية في أيدي الطبقة البرجوازية، و تستند هذه النظرية على الافتراض التالي:[1]

تؤثر القرارات السياسية النابعة من التراث البيولوجي الثقافي والطبيعي للنخبة على الاتجاه العام الذي يقودون إليه، وبالتالي تؤثر على قراراتهم.

من هناك يمكن فهم النخب وجماعات المصالح، بحيث يمكن التأثير عليهم تجاه المصلحة العامة، سواء كانوا مستبدين أو من يضعون المشاركة عن بعد، بشرط أن يخدموا مصالحهم أو النوع الأخير وهم كذلك. أصحاب المصلحة العامة. هذه النظرية مفيدة في تنفيذ سياسة الرفاهية في المجالات التالية: الاهتمامات الدفاع عن احتياجات أفراد المجتمع، وكسب أفراد المجتمع الذين يدعمون هذه المجموعات، وزيادة قوتهم من ناحية، ثم اكتساب المصالح الشخصية لهم من جهة أخرى.

نظرية الغرس الاجتماعي:

بالنسبة لبداية وجذور نظرية الغرس الثقافي ، يسترجع ملفين دي فلور بداياتها إلى مفهوم والتر ليبمان للصورة الذهنية التي تتشكل في أذهان الجماهير عن طريق وسائل الاعلام، سواء عن أنفسهم أو عن الآخرين، كما يرى ليبمان هذه الصورة أحيانًا تكون بعيدة عن الواقع وهذا نتيجة غياب الرقابة على الوثائق المعروضة في وسائل الإعلام ، مما يؤدي إلى الغموض في الواقع ، تشويه المعلومات وسوء فهم الواقع ، يعتبر الباحث الأمريكي جورج جيربنر أول من طرح هذه النظرية في نهاية الستينيات من القرن الماضي ، عندما عانى المجتمع الأمريكي فترات من الاضطرابات بسبب انتشار العنف و الجريمة

[1] هديل العتوم، نفس المرجع السابق .

التي أعقبت اغتيال مارتن لوثر كينغ والرئيس جون كينيدي والمشاركة في حرب فيتنام ينص الافتراض الرئيسي للنظرية على أن[1]

الأفراد الذين يتعرضون لمشاهدة التلفزيون المكثف أكثر عرضة لتبني الصور والأفكار العقلية ليكون لديهم معتقدات حول الواقع الاجتماعي التي تتوافق معها والنماذج الثقافية التي يعرضها التلفزيون تدور حول الواقع الحقيقي للمجتمع أكثر من أولئك الذين يشاهدونها وهكذا ، فإن نظرية الغرس الثقافي في أبسط أشكالها تنص على أن التعرض للتلفاز إنه ينمي بمهارة تصور المشاهدين للواقع بمرور الوقت وحتى يؤثر على ثقافتهم بأكملها بسبب العملية الزراعة ، وفقًا لجربنر ، هي نوع من التعلم العرضي ، والتعرض المستمر لوسائل الإعلام شيء خاص.أن العالم الذي يراه على التلفاز ولفترات طويلة ينمي لدى المشاهد عقيدة صور مماثلة للعالم الحقيقي الذي يعيش فيه.

[1] احمد إبراهيم الخصاونة، **استخدام المرأة في الحصول على الإعلانات التلفزيونية التلفزيون الأردني و قناة رؤيا انموذجا**، أطروحة ماجيستير، (جامعة البترا: كلية الاعلام للدراسات العليا، 25ماي2015)، ص 26-27-28-29 .

نظرية الفجوة الاجتماعية:

ظهرت منذ سنوات عديدة في ضوء الطبيعة الدائمة لعدم المساواة الطبقية ، واتسعت الفجوة المعرفية على مدى العقدين الماضيين بسبب الانقسامات الاجتماعية المتزايدة بسرعة والأكاذيب بين من يملكون ومن لا يملكون هيمان وشيتسيلي هي إحدى الدراسات الأولى فحصت العوامل التي تؤدي إلى فشل الحملات الإعلامية في إيصال المعلومات إلى جميع الجماهير على الرغم من كثافة التغطية الإعلامية تمت صياغة فرضية نظرية فجوة المعرفة بناءً على نتائج العديد من الأبحاث، وتشير الفرضية إلى فجوة المعرفة كما وصفها Tchner و Dunno و Olin في عام 1970 ، والتي "كلما زاد تدفق المعلومات عبر وسائل الإعلام في النظام الاجتماعي ، تميل القطاعات العليا من الجمهور في المستويات الاجتماعية والاقتصادية العليا إلى الحصول على هذه المعلومات بمعدل أسرع من شرائح الجمهور التي يكون المستوى الاجتماعي والاقتصادي فيها أقل من هذه المعلومات ، لذلك تميل الفجوة المعرفية إلى الزيادة بدلاً من ذلك. من النقصان.[1]

نظرية التبادل:

أما نظرية التبادل الاجتماعي فتقوم على فهم الأجزاء المكونة للمجتمع والعمليات التبادلية التي تحدث فيما بينها، وكذلك على التعرف على سلوك الأفراد واتخاذ الإجراءات المناسبة للتعامل معه. لمشاكلهم، على أساس أن السلوك هو المكون الرئيسي للمجتمع أو للمنظمات العاملة فيه، وعلى هذا يمكننا القول أن نظرية توجهات المفكرين القائمة على هذه النظرية. ونجد أن "جون هومانز" ركز على عملية التبادل بين الأفراد أو الجماعات كعملية تهدف إلى تحقيق المزايا والأرباح بين الطرفين. سعى هومان لشرح العلاقة بين هذه المحاور. بصفته الفرد، كجزء من سعيه ومصالحه لتلبية احتياجاته وتحقيق مصالحه، يدخل في علاقة متبادلة مع مختلف الأشخاص والجماعات والمؤسسات المجتمعية التي قد تتطلب منه القيام بأنشطة معينة مقابل الحصول على ما يريد، وهذه الطريقة تتم وفق ظروف المجتمع وأعرافه.[2]

---

[1] وجدي حلمي عبد الظاهر،" نظرية فجزة المعرفة"، https://elaphblogs.com، 2010 /10/ 20)) (11/04/2022،).

[2] اميرة يوسف بابكر بدري،" المسؤولية الاجتماعية تحليل مضمون معرفي"، ورقة بحثية جامعة الملك عبد العزيز جدة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ص07.

خلاصة الفصل الاول:

تأسيسا على ما سبق يمكن القول ان السياسة الاجتماعية هي مجمل التدابير التي تقوم بها الدولة بغية تحقيق تنمية اقتصادية، واجتماعية متضمنتا بذلك تطبيق أسس الرعاية الاجتماعية في مختلف مجالات العيش كالصحة التعليم محاربة الفقر اخذ بعين الاعتبار المشكلات ذات الأولوية، والإطار الثقافي المرجعي للمجتمع ،وفلسفته الإصلاحية فسياسة الرعاية الاجتماعية لا تقتصر فقط على تحليل المشكلات المجتمعية ووضع الخطط والبرامج، و تنفيذها بل كذلك العمل على تحقيق مدى كفاءتها وفعاليتها.

الفصل الثاني: الرعاية الاجتماعية في الجزائر

المبحث الأول: المسار التاريخي لدولة الاجتماعية

المبحث الثاني: اليات تطبيق الرعاية الاجتماعية في الجزائر

المبحث الثالث: البرامج الاجتماعية لمحاربة الثالوث الاسود

سعى قادة الدولة الجزائرية بعد الانتصار على الحقبة الاستعمارية لتحقيق مستهدفات الأجندة الوطنية التي تندرج في تعزيز التلاحم المجتمعي والتماسك الأسري، وإيجاد مجتمع مشارك بفعالية في البناء والتطور، وذلك من خلال تبني خطط استراتيجية طويلة الأجل، بما فيها النهج الاشتراكي الذي يعتبر السياسة الكفيلة للدولة الاجتماعية الراعية لمواطنيها كما تم العمل على تحقيق التوزيع العادل بهدف ترسيخ ثقافة المسؤولية الاجتماعية كونها قيمة أساسية في منظومة القيم الراسخة في المجتمع الجزائري، والانتقال من دولة مستعمرة إلى دولة الرعاية وفق أسس ثابتة و هذا ما سنتحدث عنه في الفصل الثاني بداء بالمسارات التي مرت بها دولة الرفاه الى غاية الاليات التي اصبت تنتهجها الدولة الجزائرية لتحقيق الرعاية الاجتماعية على اكمل وجه لمختلف الفئات الاجتماعية.

المبحث الأول: المسار التاريخي لدولة الاجتماعية في الجزائر

المطلب الأول: بناء الدولة الاجتماعية

أولا : تعريف عملية بناء الدولة:

تعرف الموسوعة السياسية المسيرة عملية هيكل الدولة بأنها عملية إنشاء المؤسسات والهياكل السياسية للدولة لأداء وظائفها بفعالية. يكمن أساس نجاح عملية هيكل الدولة في توسيع بوصلة ممارسة الحقوق وأداء الواجبات العامة وتنحية الرؤية الأصلية جانباً.[1]

تعريف الدولة التنموية:

يعرف مانويل كاستل الدولة التنموية انها تلك التي تؤسس شرعيتها من خلال قدرتها على إطلاق عملية تنموية مستمرة لا تقتصر فقط على تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي و انما أيضا بإحداث تغيرات جذرية في الهيكل الاقتصادي و الاجتماعي و كذا في علاقتها بالاقتصاد الدولي [2]

بعد الاستقلال، ورثت الجزائر وضعًا اجتماعيًا واقتصاديا كارثيًا، كنتيجة منطقية للاستعمار من خلال هذا لا يمكن إنكار أن التجربة الاجتماعية أثرت على خيارات الدولة الجزائرية ما بعد الاستقلال أنتجت التجربة الاجتماعية المختلفة - الشبيهة بالاستعمار، وفترة الحركة العامة، والثورة والاستقلال نوعًا من الثقافة السياسية لدى المجتمع الجزائري بشكل عام والنخب المصممة بشكل خاص[3].

وقد عرفت جملة من التحولات مصحوبة في كل مرة بتغيير عميق في موقع الهياكل الاجتماعية، من إعادة تشكيل الطبقات والتحول إلى المركز الديموغرافي. أُخضِع المجتمع الجزائري لعملية تفكيك شاملة نتيجة لسياسة القمعية الاستيطانية، التي أعادت زعزعة استقرار البنية الاجتماعية بشكل عام، والطبقات الوسطى بشكل خاص وإعادة هيكلة المجتمع. كان على الجزائر أن تبذل جهداً مضاعفاً للخروج من هذا الوضع المترتب عن بقايا الاستعمار، لذلك حشدت قدرات بشرية ومادية هائلة وأعدت الزي من أجل التخطيط الشامل، ولتحقيق ذلك تبنت بلادنا سياسة التخطيط الاشتراكي المحكم. وكانت أولى مراحله في عهد الرئيس هواري بومدين [4]

---

[1] محمد لبوخ ،"عملية بناء الدلة دراسة في المفهوم: الغايات و المرتكزات"، **مجلة باحث جامعة تلمسان**،م05 ،ع01 (15 مارس 2014)ص147- 148.

[2] عبد الاوي سيد احمد، الدولة الإنمائية المفهوم و المعالم ، **مجلة معارف مجلة علمية محكمة**، م 11، ع21، ص330

[3] مختاري نصر الله ، "الاقتصاد الجزائري بين إشكالية بناء دولة و غياب مشروع مجتمع" ، **مجلة الباحث في العلوم الإنسانية و الاجتماعية**،م10،ع03 (15سبتمبر2018)،ص 949 .

[4] منال كواش، "إشكالية بناء الدولة و المجتمع في الجزائر: قراءة نقدية مجلة تحولات"، م 01،ع 0213) جوان 2018)ص 176- 175.

تبنت الجزائر النموذج الاشتراكي سنة مع ظهور اختارت الجزائر الاشتراكية كوسيلة لتحقيق التنمية وتحسين ظروف الشعب الجزائري والقضاء على التفاوت الطبقي بين افراد المجتمع ترتكز الاشتراكية على نظام الإنتاج هدفها النهوض بالطبقة العاملة وتحسين ظروفها واشراكها فب الإدارة والتسيير[1] تولى هواري بومدين الحكم سنة بعد الانقلاب العسكري على احمد بن بلة وأطلق على هذا الانقلاب التصحيح الثوري حيث ان استمر بومدين في تبني الاشتراكية والسير على خطاها

جاءت أسس التي تقوم عليا الدولة الاجتماعية الجزائرية في خطاب الرئيس الراحل هواري بومدين حيث ان أكد على تطبيق العدالة الاجتماعية، و نبذ و استبعاد الاستغلال الاجتماعي التي ترددت 190 مرة وان مفهوم الرئيس بومدين للعدالة الاجتماعية لم يخرج عن ايطار التشجيعات المادية التي قدمتها الحكومة الجزائرية كما ان الرئيس بومدين لم يخرج في طرحه لموضوع الاستغلال الاجتماعي عن ترديد الشعارات السياسية التي رفعها في مناسبات ابراز جهود الحكومة في مجالات التأميم، و البرامج الخاصة بالولايات الداخلية الفقيرة من اجل تجنيد الجزائريين لفائدة المشاريع الاقتصادية، و بالتالي فان الاستغلال لم يتعلق في هذا الطرح بومدين بإنهاء العمل بالأساليب الرأسمالية التي استمر العمل بها فبي التجربة التنموية الجزائرية[2]

ثانيا : النظام الاشتراكي:

يمكن إرجاع بدايات الفكر الاشتراكي إلى العام الذي ظهر فيه أول كتاب للاقتصادي سيسمون دي، الذي يعتبر أول من كتب وأيد الاشتراكية، في كتابه المبادئ الجديدة للاقتصاد السياسي، يُطلق مصطلح الاشتراكية للعديد من المعاني المختلفة، وأحيانًا يُستخدم للإشارة إلى تدخل الدولة المجرد في النشاط الاقتصادي.

النظام الاشتراكي المربح الذي تم تبنيه في البلدان الاشتراكية السابقة وقائم على اعتبارات مختلفة تمامًا عن الانظمة الاستبدادية السابقة حيث كان السائد هو المستبد الذي أصدر آراء تتعلق بسير النظام المربح وبتنفيذ الشروط وتوزيع نتائج هذه الشروط لصالحه بشكل كبير على حساب المجتمع وأفراده. حيث كان السائد هو المستبد الذي أصدر القرارات التي تتعلق بسير النظام الاشتراكي وبتنفيذ النشاطات وتوزيع نتائج هذه النشاطات لصالحه بشكل كبير على حساب المجتمع وأفراده. في حين أن النظام الاشتراكي كان قائما على العكس من ذلك، فإن الليبيرالية كانت ترتكز على خشب القرار الخاص بعمل النظام الاشتراكي من قبل المجتمع وعن طريق الدولة التي يفترض ان تمثل المجتمع بخصوص

[1] حشماوي مختارية، **تكوين الإطارات المسيرة الجزائرية**، شهادة ماجستير،(جامعة وهران: قسم علم الاجتماع، 2011- (2012 ، ص44- 43

[2] احمد بن مرسلي، "مفهوم الاشتراكية لفي التجربة التنموية الجزائرية: دراسة تحليلية لخطاب الرئيس بومدين1978 1965"، م6، ع13،(1 جانفي (1996،ص 254 -255 .

القيام بنشاطات الاقتصادية وعلى أساس ملكية الدولة لوسائل الإنتاج اقتصاديا بالطريقة التي اريد تحقيقها لمصلحة المجتمع ككل والتي تحقق مصلحة الوجود في اطاره ومنى من خلال الاوامر التي تصدرها الدولة. وعبر سلسلة اقتصادية وهي جمعية التخطيط، ومن خلال خطة اقتصادية تحدد الاقتصاد كل ما سبق، ويلتزم الجميع بتطبيقه ومتابعته والعمل وفقه وما يفترض أن يحقق مصلحة المجتمع.[1]

1- **تعريف الاشتراكية:**

هي النظام الاقتصادي الذي تتحكم فيه الحكومة في انتاج أسعار السلع ،و الخدمات بالاشتراكية تتخذ الحكومة قرارات توزيع السلع و الخدمات بالكامل و بمعنى اخر يعتمد الناس فقط على الحكومة في الغذاء و السكن و الدخل ، و الرعاية الاجتماعية حيث ان يجادل الاشتراكيون بانه بما ان كل فرد يساهم في المجتمع في شكل عمل لذلك يجب على الجميع الاستفادة منه ، و تختلف درجة الملكية او السيطرة بين الاشتراكيين حيث يعتقد البعض ان الحكومة يجب ان تمتلك معظم الممتلكات، و الموارد الطبيعية بينما يعتقد البعض الاخر ان الشركات الصغيرة يجب ان تكون مملوكة ملكية خاصة.[2]

2- **مبادئ النظام الاشتراكي:**

الملكية الجماعية لوسائل الانتاج:

للملكية الجماعية لوسائل الإنتاج أهمية كبيرة لوسائل الإنتاج أهمية كبيرة في النظام الاقتصادي الاشتراكي و هو الجوهر الأساس في الاختلاف عن النظام الرأسمالي، و المقصود بها هو ان وسائل الإنتاج مملوكة ملكية جماعية أي ملك المجتمع، و ليس الرأسمالي أي ان المالك هو المجتمع و هذه الخاصية هي الأولى الرئيسية في النظام الاشتراكي و بموجبها يحصل توافق معين في المصالح بين العمال ، و زيادة الإنتاج باعتبارهم هم المالكون لوسائل الإنتاج و تستخدم تلك الوسائل للإشباع رغبات و احتياجات المجتمع الذي يمثله العمال بشكل أساسي و رئيس.[3]

الملكية التعاونية:

أهمية الدور الذي تلعبه وسائل الانتاج في العصر الحديث واستحالة لعب المنتج دورًا، على الرغم من أن من يمتلك الوسائل يهدف من وراء تشغيلها لتحقيق النفع الذاتي، مما يدفعه إلى توجيهها إلى المجالات التي لها أقصى فائدة. تلبية المتطلبات الاجتماعية، حيث تعتبر الأساس الجوهري

---

[1] داودي سهيلة، قرفي سمية، **الاقتصاد الجزائري من الاشتراكية الى اقتصاد السوق الواقع الاهداف التحديات**، شهادة الماستر،(جامعة 8 ماي 1955 قالمة: كلية العلوم الاقتصادية والتسيير)، ص02- 01.

[2] رحمة خالد ، النظام الرأسمالي و الاشتراكي و المختلط في الاقتصاد، https://tijaratuna.com ،(06 /2021/02) ، (11/02/2022)

[3] جعفر طالب ، احمد الخزعلي خصائص النظام الاشتراكي ، https://almerja.ne ،(2020(02 /20/،/ 03/ 24) /2022)

للاقتصاد الاشتراكي وتتجسد في السعي المستمر لتلبية الحاجات المادية والمعنوية لجميع أفراد المجتمع من خلال تطوير كمية الانتاج وإتقان جودة ومتانة الإنتاج على أساس استخدام الصفقات الإنتاجية الأكثر تقدمًا وتطورًا. يفسر هذا الأساس ماهية الانتاج في هذا النظام ووسيلة تحقيق هذا الشيء يترتب على الملكية الجماعية لوسائل النتاج في المجتمع ان توجه هذه الوسائل وجهة واحدة و محددة لتحقيق اقصى اشباع ممكن للحاجات المتزايدة بطبيعة الحال بالمستوى الذي بلغته القوى الإنتاجية للمجتمع في الفترة محل البحث و الطريقة الوحيدة للحصول على انتاج متزايد باستمرار و تحسين متزايد في نوعه هي استخدام احدث و ارقى فنون الإنتاج الذي يحققه الارتفاع المطرد في إنتاجية العمل و يمكنه خفض تكلفة المنتجات في نفس الوقت لم يتم تغسر و مشاركة القاعدة للقيادة في جميع القرارات التي تتخذ و التي تهم مستقبل البلاد في جميع الميادين.[1]

التخطيط المركزي:

الهدف من التخطيط هو خضوع جميع الفعاليات الاقتصادية الأساسية بمختلف اشكالها الى هدف الدولة المركزي والمتمثل بالتوزيع العادل للسلع والخدمات لكل شخص بقدر الجهد المبذول والحاجة للسلعة او الخدمة وهذا يأتي من خلال تواجد لجان مركزية للتخطيط تضع خطة موحدة لاقتصاد البلد ككل وليس لتحقيق اهداف فردية تحدد بموجبها واجبات واهداف كل مفصل من مفاصل خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية[2]

المطلب الثاني: سياسة بناء الدولة الاجتماعية من خلال النصوص و المواثيق

لقد اظهر تدخل وبروز دور الدولة في التنمية في مواكبة عميلة التنمية والرخاء الاجتماعي من خلال الملكية الاشتراكية التي نصت عليها واعتمدتها المواثيق والنصوص الرسمية للجمهورية الجزائرية بدءا

أولا : برنامج طرابلس 1962:

من المنطقي أن نقول إن بناء الجزائر المستقلة بدأ بسهولة ويسر بعد توقيع اتفاقيات إيفيان إعلان في 18 مارس 1962 بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكومة الفرنسية استعمار. لأنه قبل هذا التاريخ كان كل الجهود يتركز على تحرير الجزائر وبعد توقيع الاتفاقية حول الاتفاقيات وإعلان وقف على إطلاق نار في 19 مارس 1962 بين الجيش الجزائري والجيش الفرنسي، والإفراج عن القادة التاريخيين المحبوسين في فرنسا، ادعى أحدهم عقد جلسة استثنائية المجلس الوطني للثورة الجزائرية والذي يعتبر بمثابة قوانين اساسية لجبهة التحرير الوطني الهيئة التشريعية والهيئة العليا للثورة الجزائرية.

[1] داودي سهيلة، نفس المرجع السابق.

[2] جعفر طالب ،نفس المرجع السابق.

يعتبر ميثاق طرابلس من أهم الاستثناءات للثورة الجزائرية بسبب المرحلة التي جاء فيها والأفكار الجديدة التي أقرتها. تم وضعه في الفترة الانتقالية بعد إطلاق النار، وهي الفترة التي كانت صباح فترة التحولات الكبرى في المجتمع الجزائري، وكانت ضرورة إعادة بناء الدولة الجزائرية المستقلة أمرًا بالغ الأهمية. على أسس جديدة، تختلف جذريًا عما كانت عليه في الفترة الاجتماعية. في نفس الوقت كانت هذه الدولة المرتقب صعودها وتأسيسها تواجه صعوبات جمة. إنها تهدد بالموت قبل أن تولد من جديد لأن الظروف الاقتصادية والاجتماعية كانت مزرية كان الوضع السياسي داخل أجهزة جبهة التحرير الوطني يمر بأقصى حد من الازمات جاء ميثاق طرابلس لدعم الغايات التي ارتكزت عليها للثورة الجزائرية، والتي توعدت وحامت النظام الاجتماعي الاقتصادي الاستعمار بالطرح من الجذور، ووفقًا لها لن يتم ذلك إلا من خلال إصلاحات[1].

ظروف انعقاد مؤتمر طرابلس:

نشا عن عدم التجانس انعدام التماسك في البرنامج الذي هو في الحقيقة مزيج من التصورات المختلفة في كثير من المسائل لأعضاء السابقين كان حربي يدفع نحو اليسار و الاشرف و رضا مالك متفقان معه في كثير من الأمور غير ان سمات المجتمع الجزائري دفعت بهما الى عرقلة توجهات حربي و التوفيق بين ياسريته و الوطنية ام بن بلة فكان اكثر تشددا من الثلاثة في قضية الثوابت مثل العروبة و الإسلام و لكنه الأقل وعيا بمسالة التماسك في البناء النظري على هذا الأساس تم صياغة مشروع المجتمع الجديد من طرف اقلية لم تكن متشبعة بمنظومة الأفكار التي كانت اطراف الحركة الوطنية تعتمدها خلال فترة التحضير لمرحلة الكفاح المسلح و على العكس من ذلك فان اغلبية تلك الأقلية كانت متاثرة الى حد بعيد لاايديولوجية الماركسية لكنها لم تنته الى الأفكار التي لا تنبت الا في التربية الملائمة لها [2]

أسس برنامج طرابلس

لم يقدم برنامج طرابلس1962 أسس الدولة الجزائرية السياسية بتفصيل كما قدم الأسس و المبادئ الاقتصادية و الاجتماعية بل لم يذكر أي مؤسسة من مؤسسات الدولة على ما يذكر الباحث عبد الرحمان زوزو و نلخص اهم المبادئ الاجتماعية في :[3]

---

[1] وهيبة بشرير،" نظرة تقييمية و نقدية لمؤتمر طرابلس 1962 "، **مجلة تاريخ المغرب العربي**، م01 ،ع03 (10 جوان 2016)،ص135.

[2] سفيان لوصيف ، "الهوية الوطنية في النصوص و المواثيق الجزائرية" ،مجلة دراسات كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية ، م09، ع 08 (12 جولية2018) ،ص102.

[3] قواسمية عبد الكريم، **ا لثورة الجزائرية و مسالة بناء الدولة ما بين 1978- 1962**، اطروحة الدكتوراه ،(جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس: كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية)، 2018 -2017،ص44- 45 .

- مخطط التكوين العاجل للمستخدمين في الصحة
- تأميم عاجل للممارسة الطبية وللمؤسسات
- إعادة البناء بنية ادماج للمتضررين من الحرب في الدائرة الاقتصادية
- تقنين أجور الكراء في المدن واستعمال السكنات المحجوزة حجزا غير كاف
- مجانية الطب للجميع
- الاهتمام بالنظافة يوكل للمنظمات الجماهرية والجيش
- إعادة بنية ادماج السكان المتضررين

رصد برنامج طرابلس الواقع الاقتصادي والاجتماعي ما بعد الاستقلال حيث أصبحت محاور التنمية ممثلة في الإصلاح الزراعي واستثمار الطبيعة الطاقوية والمعدنية وتنظيم التجارة والاستثمارات[1]

تكريس الخيار الاشتراكي لبناء الدولة بعد ما كان بيان نوفمبر قد نص على بناء الدولة في ايطار المبادئ الإسلامية و الدولة الديموقراطية الاجتماعية تحولت الى دولة يهيمن فيها حزب واحد على الحياة السياسية الاجتماعية ،الاقتصادية و الثقافية الا وهو حزب جبهة التحرير الوطني حيث ان لم يتخذ البيان كمرجعية أساسية للخيارات الاقتصادية، و السياسية فالأيديولوجية الاشتراكية التي تم تبنيها في مؤتمر طرابلس عبارة عن أيديولوجية هجينة لها العديد من المخرجات سواء على مستوى الخطاب السياسي او على مستوى الممارسة السياسية و الاجتماعية.[2]

ثانيا : ميثاق الجزائر:

يعتبر ميثاق عام 1964 الوثيقة الثانية التي تضمنت توجهات الدولة الجزائرية في تحقيق اهداف الثورة الاجتماعية بعد وثيقة طرابلس التي تضمنت البرنامج الساسي ، و الاجتماعي و الثقافي للثورة الديموقراطية الشعبية فقد استعرض ميثاق الجزائر في القسم الأول تحليل الحركة الوطنية الدولة الجزائرية حتى عام 1954 مع التركيز على الثورة التحريرية بقيادة جبهة التحرير الوطني، اما القسم الثاني فقد عالج مشاكل الفترة الانتقالية و مهام البناء اما القسم الثالث فقد تناول القانون الأساسي للحزب الذي جاء في أربعة فصول مادة 40 اما القسم الرابع فقد احتوى على ملحق خاص بتقرير

[1] سليم عبد الوهاب، "مؤتمر المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس ماي جوان 1962 :الأسباب المجريات القرارات، م06،ع01 (01سبتمبر (3013،ص162.

[2] دعاس عميور صالح ،" مواثيق الثورة التحريرية الجزائرية و إشكالية البناء"، **مجلة العلوم الإنسانية**، م32 ،ع 6،01)جوان 2020)، ص535 -536 .

الأمين العام للمكتب السياسي الذي قدمه في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر مضافا اليه لائحة السياسية العامة، و اللائحة الاقتصادية و الاجتماعية التي صادق عليها المؤتمرون في الجلسة الختامية.[1]

بيان اول نوفمبر:

من حيث المحتوى، يمكننا تقسيم البيان إلى ثلاثة محاور رئيسية ". واحد منهم ظرفي، واللحظة التي تأتي فيه جزء من التاريخ " يتعلق الأمر بالعوامل والظروف التي حثت مؤلفي البيان على إشعال نار العمل المحصن ، بالنسبة للمحور الثاني فيتعلق بالصراع مع الاستعمار وتحديد الشروط الواجب توافرها لإجراءات التفاوض مع السلطة الاستدمارية. يبقى التأثير المتبقي بالفعل بعد استعادة الاستقلال. إنه الجزء المتعلق ابادعاءات الثورة التي لم تولد بعد ، بمعنى آخر ، أدق مبادئ وأسس الدولة العامة الوطنية[2]

- اقامة الدولة الجزائرية الجمهورية
- إقامة الدولة الجزائرية الديموقراطية الاجتماعية ذات السيادة
- إقامة الدولة الجزائرية التي تحترم الحريات
- إقامة الدولة الجزائرية التي لا تميز بين افرادها على أساس عرقي او ديني

و في الأخير نستخلص من المقارنة بما جاء في مؤتمر طرابلس و مؤتمر الصومام و بيان اول نوفمبر نجد ان مؤتمر طرابلس كرس الخيار الاشتراكي كاسا لبناء الدولة الجزائرية الاجتماعية ،فالإيديولوجية التي تم تبنيها في مؤتمر طرابلس عبارة عن أيديولوجية هجينة لها العديد من المخرجات سواء على مستوى الخطاب السياسي او الممارسة السياسية، و عليه فان وثيقة مؤتمر طرابلس مثل وثيقة بيان اول نوفمبر ووثيقة الصومام حتى و ان اختلفت معها في المفردات و المصطلحات المعبرة عن التوجه الفكري و الأيديولوجي للنخبة التي هيمنت على المؤتمر لم تطرح تصورا معينا لبناء الدولة، و المجتمع بعد الاستقلال و ذلك ناتج عن غياب استراتيجية واضحة يتم بمقتضاها تجسيد هذه الغاية على ارض الواقع فهي تعاملت مع الاني و المؤقت على حساب الدائم تبنت القطيعة كبديل للاستمرارية كما عكست ثقافة الاقصاء ،و الاستبعاد للمنافسين أيا كانت مشاريعهم و توجهاتهم الايديولوجية[3]

---

[1] بلعالية ميلود، "مؤتمر جبهة التحرير الوطني الجزائر 16 21 ابريل 1964 قراءة في: التفاعلات و الصعوبات"، **الحوار المتوسطي جامعة الشلف**، م10، ع02 (18 جويلية 2019)،ص454 .

[2] قواسمية عبد الكريم ، "أسس و مبادئ الدولة الجزائرية من خلال بيان اول نوفمبر 1954"،**المجلة الجزائرية للبحوث و الدراسات التاريخية جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس**، م 02،ع04،ص232 -226 .

[3] دعاس عميور صالح ،"مواثيق الثورة التحريرية الجزائرية واشكالية بناء الدولة "،**مجلة العلوم الإنسانية جامعة الاخوة منتوري قسنطينة**، م 32 ،ع01 ،01)ماي (2021 ،ص538 -536.

- إقامة الدولة الجزائرية التي تجعل من الإسلام و مبادئه اطارا للممارسة السياسية و غيرها

المطلب الثالث: مخططات التنمية

لقد تميز النظام الاشتراكي الذي طبقته الدول النامية ومن بينها الجزائر التي اتخذته منهجا لمجتمعها و الذي يقتضي أولا تدخل القيادة السياسية من خلال التخطيط الوطني لتوجيه الاعمال الاقتصادية و الاجتماعية و تقرير استخدام مجموع الوسائل التي تملكها الامة في الاتجاه المطلوب لتحقيق اهداف التنمية الشاملة حسب ترتيب الأولويات وفقا لما يقتضيه البناء الاشتراكي و في هذا السياق خاضت الجزائر تجربة التخطيط و لمدة لا يستهان بها اذ عرفت جملة المخططات التنموية تمثلت في:[1]

المخطط الثلاثي الأول: 1969 -1967

كان المخطط الثلاثي اول مخطط بدأت به الجزائر عهد التخطيط لأداء العملية الاقتصادية حيث تحدد بحجم استثماري بلغت قيمته 16, 9مليار دج و كانت معظم استثمارات هذه الخطة مركزة في المجال الصناعي لإيجاد قاعدة صناعية متكاملة تعمل على تحقيق التنمية الصناعية اذ حظيت بنسبة 49% من مجمل الاستثمارات المخططة أي بمبلغ 4, 5 مليار دج ثم يأتي قطاع الزراعة في المرتبة الثانية بمبلغ 1,869 و بنسبة 17%من هنا يتضح لنا الأسلوب الإنمائي الذي اختارته الجزائر و هو سياسة التصنيع [2]

المخطط الرباعي الأول :1970- 1973

اتسم هذا المخطط باستهداف تحقيق نمو سنوي يقدر ب9 بالمئة و حجم استثمار قدر بمبلغ 27 مليار دينار جزائري في حين لم يبلغ حجم استثمارات المخططة للخطة الثلاثية سوى 11081 مليار دينار جزائري و قد كانت اهداف هذه الخطة تتطابق مع استراتيجية التنمية الاجتماعية و الاقتصادية التي صبت اهتمامها بالدرجة الأولى على التخفيف من حدة البطالة في اطار خطة متكاملة للتصنيع السريع و هكذا اشتملت هذه الخطة على استثمارات ضخمة في مجال التصنيع استهدفت أساسا بعث صناعات الحديد و الصلب باعتبارها منطلق كل صناعة معدنية او ميكانيكية تحويل المواد الغير

---

[1] زير مي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق**، شهادة ماجيستير في التسيير الدولي للمؤسسات تخصص المالية الدولية، (جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية و التجارية 2010 2011) ،ص60- 59.

[2] عرقوب نبيلة ، "مسيرة التنمية في الاقتصاد الجزائري و اليات انجاحها"، **مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية**، م5 ،ع01 1) افريل (2011،ص167.

حديدة لتوسيع الصناعة الميكانيكة و الكهروبائية و كذا تطوير صناعة الأسمدة التي توفر المنتجات الاستراتيجية و تطوير القطاع الزراعي[1]

المخطط الرباعي الثاني: 1977- 1974

يعتبر المخطط الرباعي الثاني تكملة للمخطط السابق حيث اتجهت الجهود في تمويل المشاريع الاقتصادية الضخمة و خاصة الحديد و المحروقات و مواد البناء و الميكانيك و الكهرباء و الالكترونيك و كذا الاهتمام بالقطاعات الغير اقتصادية نتيجة ارتفاع إيرادات المحروقات ان إعطاء الأولوية للصناعة الثقيلة بهدف انتاج سلع إنتاجية لمختلف القطاعات بغية تحقيق الاستقلال الاقتصادي في المدى الطويل ان هذه النتيجة يبرزها نصيب القطاع العام من الناتج الوطني الخام حيث حقق 6542 سنة 1978 مقابل 3007 سنة 1969 و تتميز هذه المرحلة على العموم بالتخطيط التوجيهي للاستثمارات و التنظيم التساهمي كانت المخططات السالفة تهدف الى بناء الاقتصاد الوطني على أساس انشاء شركات وطنية كبرى تحتكر السوق الوطنية[2]

المخطط الخماسي: 1984- 1980

تم التركيز على إعادة الهيكلة العضوية و المالية للمؤسسات العمومية الهيكلة العضوية للمؤسسات العمومية الجزائرية تم في ايطار هذه العملية تفكيك المؤسسات العمومية اذ انتقل عدد هذه الأخيرة من 150 مؤسسة الى 480 مؤسسة بحجة الامركزية في التسيير و التحكم اكثر في الرقابة على الانفاق هذا في غياب شبه كلي للكادر البشري الذي يؤطر هذه العملية إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات العمومية الجزائرية تعتبر هذه العملية نتيجة حتمية للهيكلة العضوية اتسمت بضعف التأهيل للإطارات المالية للمؤسسات و شبه انعدام للحافز هيكلة الاستثمارات و التي تعني إعادة النظر في توزيع الاغلفة المالية على القطاعات فكانت نتيجة هيكلة الاستثمارات العمومية[3]

المخطط الخماسي الثاني :1989 -1985

جسد المخطط الخماسي الثاني الذي كان تكملة للمخطط الخماسي الأول و تميزت هذه المرحلة بحدوث الأزمة النفطية لسنة 1986 حيث انخفضت أسعار البترول إلى 97.12 دولار للبرميل بعدما كان

---

[1] بلقاسم نويصر، **التنمية والتغير في نسق القيم الاجتماعية –دراسة سوسيولوجية ميدانية بأحد المجتمعات المحلية بمدينة سطيف-**، أطروحة دكتوراه ، (جامعة الاخوة منتوري قسنطينة: كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة ، 2010-2011 ،ص 172 – 171 .

[2] كربالي بغداد، "نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر"، **مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر بسكرة** ،م 5،ع 8 (1 سبتمبر2005)،ص56 .

[3] عبد الرحمن تومي ،"الجزائر بين محاولتين من اجل التنمية شروط النجاح و أسباب الإخفاق" ، **مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية**، م 25 ،ع 31)113 جويلية 2019) ،ص429 .

سعر البرميل 52.27 سنة 1985 ،وقد كان لهذا الانخفاض أثر سلبي على إيرادات الدولة من المحروقات، حيث شهدت الإيرادات من الجباية البترولية انخفاضا من 4678 دج سنة 1985 إلى 21439 دج سنة 1986 وعلى ميزان المدفوعات الخارجية الذي تضاعف عجزه عن تغطية المستحقات للخارج من الواردات وخدمات الدين حيث تم خلق ما يعادل 75 ألف منصب شغل سنويا خلال المخطط الخماسي الثاني، بمتوسط معدل نمو سنوي للتشغيل يعادل 1.9 ،مقارنة بفترة المخطط الخماسي الأول ، و من ثمة انتقل متوسط معدل البطالة (25 (4.2 من 68.13 %في المخطط الخماسي الأول إلى 89.17 %وهو متوسط معدل البطالة خلال المخطط الخماسي الثاني. كما عرفت السنوات الأخيرة لهذه الفترة انتقالا من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق و هذا من خلال تطبيق أصحاب القرار لإصلاحات اقتصادية كانت تهدف إلى إعادة هيكلة للمؤسسات العمومية، إلا أنها لم تصل إلى الأزمة التي عرفتها الجزائر آنذاك. النتائج الإيجابية بل على العكس زادت من حدة[1]

[1] وردة عويسي، "البطالة و اتجاهات النمو الاقتصادي و الاستثمار العمومي و أسعار النفط"، **مجلة التواصل في الاقتصاد و الإدارة و القانون جامعة باجي المختار عنابة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية**، م39 ،ع30)3 سبتمبر2019) ،ص19- 20 .

المبحث الثاني: اليات الرعاية الاجتماعية في الجزائر

المطلب الأول: تاريخ التامين الاجتماعي في الجزائر

تعريف التأمينات الاجتماعية:

عرفها عبد الحميد عادل بأنها "نظام تأميني يعمم عمى أساس مبدأ التكافل الاجتماعي المزدوج بين مشتركين في هذا النظام ويكون إجباريا أو معان من جانب الدولة أو الغير أو الاثنين معا، وذلك لتحقيق هدف اجتماعي معين وهو حماية الطبقات العامة والضعيفة في المجتمعات من الاخطار التي يتعرضون لها وليس لهم دخل في تحقيقها، بحيث يكونوا في الكثير من الاحوال غير قادرين عمى تحمل نتائج تحقيقا 19 من خسائر مادية[1] .

التأمينات الاجتماعية هي خدمات يقدمها الجهاز الحكومي، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من أجل تغطية تهديد أو ضرورة معينة تقع ضمن صلاحياتها التي يحددها القانون ، وهي مدفوعات مالية تتمثل في الإعانات العائلية ، و اداءات ذات طابع خيري تتمثل في التأمين ضد المرض والوفاة والعجز والأمومة والانسحاب والمزالق المتعلقة مزاولة المهنة ، وهي حوادث العمل والظروف المهنية و تهدف الى[2].

- إعادة توزيع الدخل القومي توزيعا عادلا على كافة أفراد المجتمع
- رعاية الفئات المحرومة التي لا يمكنها مواجهة المخاطر المحدقة، ولا تقدر غالبا على تحمل تكاليف ونفقات
- محاولة ضمان مستوى معيشي يليق بالعنصر البشري
- المساهمة في التنمية البشرية في ميدان العمل يؤدي إلى تنمية ودفع عجلة الاقتصاد.

المرحلة الأولى:

أول ظهور للضمان الاجتماعي في الجزائر يعود إلى ظهور أوامر لا. 4 و 49 في عام 1945، الذي أنشأ نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر، والذي حدد في الأصل طبيعة الحوادث المؤمنة والأشخاص الذين

---

[1] سيد علي ، موسى فاطمة ملياني ، "دور الضمان الاجتماعي في التماسك الاجتماعي "، **مجلة دراسات في علم الاجتماع المنظمات** ، م 01 ، ع 09 ،27) سبتمبر 2021)،ص159 .

[2] عبد الرحمان شداد ، "التأمينات الاجتماعية كنظام اجتماعي في :التنظيمات من خلال نظرية الانساق الاجتماعية"، **مجلة سوسيولوجيا الجزائر**، م 03، ع2(1 اكتوبر (2019،ص113 -114- 115- 116.

تخدمهم ونظام التعويض. في 10 يونيو 1949، أصدر المجلس الأعلى الجزائري القرار رقم. رقم 45 1949 المتعلق بتنظيم هيئات الضمان الاجتماعي في الجزائر. على الصعيد التنظيمي ، صدر مرسوم بتاريخ 02 20 1950 يتعلق بتنظيم صناديق الضمان الاجتماعي في الجزائر ، مما مهد الطريق لتأسيس موارد مالية متنوعة ، أولها صندوق الضمان الاجتماعي. كما تم إصدار قرارين تنفيذيين ، الأول بتاريخ 03 28 1951 والثاني في 30 07 1951 حيث ارتبطت هيئات الضمان الاجتماعي بثلاث جهات مالية رئيسية ، وهي الصندوق الجزائري المركزي للتأمينات الاجتماعية ، ومالية التأمينات الاجتماعية المهنية ، ومالية التأمين بنظام خاص.[1]

المرحلة الثانية:

بطبيعة الحال بعد الاستقلال انتهجت الجزائر النهج الاشتراكي و في هذا السياق تم الاعتراف بالحق في الصحة و الحماية تم اصدار في هذه الفترة تشريع المرسوم رقم 63 457 المؤرخ في 14 نوفمبر 1963 و والي نص على تأسيس جهاز الضمان الاجتماعي خاص بهيئة البحارة سمي بمؤسسة الاستدراك الاجتماعي تحت اشراف وزارة النقل يسير التأمينات الاجتماعية المنح العائلية و التقاعد كما تميزت أيضا بالمرسوم رقم 64 125 المؤرخ في 12 افريل 1964 الذي يعيد تبيان التركيبة البشرية لمجلس الإدارة الخاص بصناديق الضمان الاجتماعي و الذي تميز ب:[2]

- التمثيل الخاص للمستخدمين أصبح نصف التمثيل العمال
- يتم تحديد ممثلي المستخدمين والعمال عن طريق تنظيماتهم المهنية و ليس عن طريق الانتخاب

كذلك تم الإصدار في هذه الفترة عن المرسوم رقم 64 125 المؤرخ في ديسمبر 1964 المتعلق بإنشاء الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المنوط ب:

- النشاط الصحي والاجتماعي
- الوقاية من الامراض المهنية
- الاعلام العام للمكلفين
- ابرام اتفاقيات وطنية مع المؤسسات الصحي

---

[1] محمودي حسين ،غجاتي الهام،" واقع الحماية الاجتماعية في :الجزائر دراسة حالة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الاجراء ولاية سطيف "،**مجلة البشائر الاقتصادية** م 06 ،ع 01 (30 ماي (2020،ص339 –338

[2] -HANOUZ MOURAD ET KHADIR MOHAMED ،PRECIS DE SECURETE SOCIALE O.P.U EDIT 1996 P11 ET 15

•

المرحلة الثالثة:

وشهدت هذه المرحلة نقلة في المجال التشريعي، وظهرت آثار المجلس منذ صدور المرسوم الأمر الإداري 70_116 الصادر في 1 أغسطس 1970 "المتعلق بالتنظيم الإداري لهيئات نظام التأمين حيث شكلت هذه الصناديق نظام الضمان الاجتماعي وتم الشروع في ادخال النظام الفلاحي من النظام العام للتامين قد اعترف المشرع لهذه الصناديق بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وخاضعة للوصية الادارية، ومراقبة من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والامتثال لها على النحو التالي:[1]

صندوق الضمان الاجتماعي لعمال المناجم

صندوق للضمان الاجتماعي للموظفين

صندوق التأمين على الشيخوخة للإجراء

الصناديق الجهوية للضمان الاجتماعي

الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

مرسوم 89 70 المؤرخ في 1970 12 15 المنشئ لصندوق التامين عن الشيخوخة لغير الاجراء المزارعين [2]

الامر رقم 80 74 المؤرخ في 17 أكتوبر 1974 يوسع شمول الضمان الاجتماعي للعمال الاجراء في القطاع غير الفلاحي الى العمال الاجراء [3]

منشور 17 سبتمبر 1974 يمنح الاستفادة من التأمينات الاجتماعية لغير الاجراء [4]

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، "مرسوم رقم –70116 المتعلق بالتنظيم الإداري لهيئات الضمان الاجتماعي" المؤرخ في:(08 جانفي (1970 ،**الجريدة الرسمية**، ع86 الصادرة بتاريخ (08 نوفمبر 1970).

[2] هوارية بن دمهة ،**الحماية الاجتماعية في الجزائر دراسة تحليلية لصندوق الضمان الاجتماعي دراسة حالة صندوق الضمان الاجتماعي تلمسان**، مذكرة ماجستير ،(جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان:كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، 2014–2015)، ص24 .

[3] عمار جفال، "منظومة الحماية الاجتماعية"، مخبر البحوث والدراسات المغاربية" ، جامعة الجزائر 3 ،ص22 .

[4] باديس كشيدة،**المخاطر المضمونة وآليات فض النزاعات في مجال الضمان االجتماعي**، مذكرة ماجستر، (جامعة باتنة : كلية الحقوق 2009 –2010) ،ص44 .

المطلب الثاني: مؤسسات التامين في الجزائر

الصندوق الوطني للتامين الاجتماعي :

الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الاجراء هو مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص طبقا للمادة 49 من القانون 01 88 المؤرخ في 12 يناير 1988 ،و المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية يتمتع بالشخصية المعنوية ،و الاستقلالية المالية تولى مجلس الإدارة ادراة الصندوق و هو خاضع لوصاية وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي و حتى يتمكن الصندوق من أداء مهامه على المستوى المركزي و الولائي يتكون من [1]

49 وكالة ولائية

839 هياكل الدفع

405 ملحقة دفع

66 ملحقة محلية

4 عيادات متخصصة (الجراحة القلبية للأطفال امراض العظام و التاهيل الاذن و الحنجرة

مراكز للتصوير الطبي الشعاعي

الاداءات :

- تسيير المنح العائلية لحساب الدول
- تحصيل الاشتراكات
- الرقابة والمنازعات المتعلقة بتحصيل الاشتراكات الموجهة لتمويل الأداءات
- منح رقم تسجيل وطني للمؤمن لهم اجتماعيا وكذا أصحاب العمل
- المساهمة في ترقية السياسة الرامية إلى الوقاية من حوادث العمل والأمراض المهنية
- تسيير الأداءات المتعلقة بالأشخاص المستفيدين من الاتفاقيات الثنائية للضمان الاجتماعي
- إجراء الرقابة الطبية لفائدة المستفيدين.

[1] الصندوق الوطني للتامينات الاجتماعية للعمال الاجراء CNAS خصائصه و كيفية التوظيف داخله،في: https://www.jobdza.com، (2022/ 03/ 11)) ،(2022/ 02/ 12)

- القيام بالنشاطات الرامية إلى تمكين العمال وذوي حقوقهم من الأداءات الجماعية ، على شكل انجازات ذات طابع صحي واجتماعي
- تسيير صندوق المساعدة والنجدة
- إبرام اتفاقيات مع مقدمي العلاج
- إعلام المستفيدين وأصحاب العمل بحقوقهم والتزاماتهم

الصندوق الوطني لغير الاجراء

الصندوق الاجتماعي لغير الأجراء CASNOS بشكله الحالي فقد تم إنشاؤه بموجب المرسوم التنفيذي407/92 بتاريخ جانفي 1992 استجابة للتحولات الاقتصادية الكبرى التي شهدتها البلاد في تلك الفترة، ويعتبر هذا الصندوق هو المسؤول عن الرعاية الاجتماعية للفئات المهنية غير المأجورة والتي تشمل التجار، الحرفيين، الصناعيين، الفلاحين وأصحاب المهن الحرة. ويقوم هذا الصندوق بمجموعة مهام رئيسة على رأسها القيام بتسيير الخدمات العينية والنقدية للتأمينات الاجتماعية المقدمة لغير الأجراء، وتسيير معاشات ومنح المتقاعدين. كما أن من مهامه تنظيم، ممارسة وتنسيق الرقابة 2 الطبية كما يقوم بأعمال الوقاية، الإعلام الصحي وتسيير صندوق المساعدات والإسعاف. ويتكون صندوق (CASNOS من مديرية عامة يترأسها مدير عام ويساعده مدراء مركزيين مكلفين، كما يضم الصندوق مجموعة من الوكالات الولائية والنقاط والمكاتب موزعة عبر كامل التراب الوطني، ويعتمد الصندوق على تكنولوجيا المعلومات في تطويره لنظم المعلومات الخاصة بها، وهو يسعى باستمرار لاستخدام هذه التكنولوجيا في مختلف عملياتها الإدارية الخاصة بتسيير مواردها وترشيد نفقاتها، وتحسين خدماتها المقدمة لشريحة واسعة من المنخرطين لديها[1].

مرسوم تنفيذي رقم 93-119 المؤرخ في15 مايو سنة 1993 د اختصاصات الصندوق الوطني للضمان، يحد ن الاجتماعي الخاص بغير الأجراء وتنظيمه وسيره الإداري، ج.ر عدد 33 سنة 1993 حسب المادة الثالثة منه تتمثل مهام الصندوق في :

- يسير معاشات المتقاعدين من غير الأجراء ومنحهم
- يسير الخدمات العينية والنقدية للتأمينات الاجتماعية

[1] شوقي جدي ،الحاج عرابة،" دور نظام المعلومات الالكترونية في تحسين أداء صندوق الضمان الاجتماعي لغير الاجراء لولاية تبسة"، **مجلة الباحث** ، م 16،ع 16 (1جوان2016) ، ص136 .

- يتولى تحصيل لاشتراكات المخصصة لتمويل الخدمات، النصوص عليها في الفقرات السابقة، ومراقبتها يتولى تحصيل الاشتراكات ومنازعات التحصيل

يسير عند الاقضاء، الخدمات المستحقة للأشخاص المستفيدين من اتفاقيات يسي الضمان الاجتماعي واتفاقاته الدولية.

- ينظم الرقابة الطبية و ينسقها و يراقبها
- يسير معاشات والمنح المصروفة بعنوان التشريع السابق للفاتح يناير يسي سنة 1984 لغاية انقضاء حقوق المستفديين

الصندوق الوطني للتقاعد:

الصندوق الوطني للتقاعد هيئة عامة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي. تأسس هذا الصندوق بموجب المرسوم 223-85، والذي حل محله المرسوم المؤرخ 20اوت1985 المتعلق بتشغيل أموال الضمان الاجتماعي التنظيم الإداري والمالي للتأمينات الاجتماعية. كان الغرض من إنشائها هو إدارة أنظمة التقاعد التي كانت موجودة قبل الدستور وتوحيدها في نظام تقاعد موحد يعطي نفس الامتيازات لجميع العمال بأي شكل من الأشكال في مجال مجهودهم. قد حدد القانون 1992 مهام ووظائف الصندوق لما وفقا يلي:[1]

- تسيير منح التقاعد ومنح التقاعد المنقول للمتقاعدين وذوي الحقوق التقاعد المباشر وغير الم باشر.

تسيير منح المستفيدين من التعاقدات الدولية

.ضمان التحصيلات والمراقبة والمتابعة القضائية الاشتراكات الموجهة لتمويل منح التقاعد المباشر.

[1] سماي علي، مزيود إبراهيم ، "تحليل المتغيرات المتحكمة في إيرادات و نفقات مؤسسات الضمان الاجتماعي في: الجزائر دراسة حالة الصندوق الوطني للتقاعد "، **مجلة الاقتصاد الجديد**، م6 ، ع2 (1جوان2015 (،ص126- 127

الصندوق الوطني للبطالة

وقد تم إثراء نظام الضمان الاجتماعي بهذا الصندوق في جويلية 1994، تطبيقا للمرسوم التشريعي رقم 1 94 المؤرخ في 11 ماي 1994 لتغطية العمال من جهة مشاكل الاقتصادية يمكن أن تؤثر على المؤسسة وتؤدي بها إلى الخراب ، مما يجعل شريحة كبيرة من العمال عاطلين عن العمل. عندما يفقد العامل وظيفته بسبب ماذكر سابقا، سواء بسبب التصفية أو لتسريح العمال فوق طاقة المؤسسة.هنا يظهر مدى اهمية دور هذا الصندوق، حيث يتولى هذا الأخير دفع منح شهرية لهذا البطال تمكنه من الاستمرار في تأدية وظائفه و مهامه بشكل نموذجي[1]

و يعتبر الركيزة الأساسية التي يرتكز عليها المهددون بفقدان مناصب العمل بطريقة غير ارادية لأغراض اقتصادية يعمل الصندوق على أداء مجموعة من المهام و هي عبارة عن مساعدات مالية و أخرى مجانية من اجل تقليص خطر البطالة حيث يوفر أيضا المساعدة في انشاء المؤسسات لكبار السن العاطليين عن العمل بين 30 و 40 بالشراكة مع وزارات و مؤسسات الدولة تعمل الدولة على ضمان وتوفير جميع الظروف للتمكن من انجاز المزيد من المشاريع كما توفر أيضا خدمات او مساعدات مالية تشبه الى حد بعيد ما تقدمه ANSEJ قرض ثلاثي بين المقاول CNAC و البنك و كذلك لمرافقة في جميع مراحل المشروع[2] ،

[1] بوحفصي عبد الله، "هيئات دعم التشغيل في :الجزائر مساهمة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI في الفترة 2017- 2002" ، **جامعة ادرار**، م 13 ،ع15 (14 جوان 2018)،ص720 .

[2] اوبختي نصيرة، "بوجنان التوفيق ،دور المرافقة المقاولتية في انشاء المؤسسات الصغيرة في الجزائر: دراسة حالة الصندوق الوطني للتامين عن البطالة لولاية تلمسان" ، **مجلة الريادة للاقتصاديات الاعمال** ،م13 ،ع15 (14جوان 2018)،ص368- 367 .

المطلب الثالث: نطاق التغطية الاجتماعية

أولا : التامين على المرض:

يعتبر هذا التعويض حقا من حقوق التي يوفرها التامين الاجتماعي و ليست مساعدة اجتماعية او اسرية بل هو حق مقرر بمقتضى قوانين التأمينات الاجتماعية ، و تعتبر هذه ميزة من ميزات التامين الاجبارية التي تتوفر عنصر الالزام الذي بموجبه يستطيع المؤمن اللجوء للقضاء للمطالبة به في حال عدم تمكينه منه و بالمقابل فهو أيضا ملزم بدفع اشتراكاته ولا خيار له في ذلك ،و هذا ما تنص عليه المادة72 من القانون رقم 83/11 المعدل و المتمم، و يعتبر التامين ضد خطر المرض من اهم الاخطار التي تغطيها قوانين التأمينات الاجتماعية نظرا لتأثير خطر المرض على قدرة العامل على العمل حيث يقلل المرض من قدرات العامل مما يؤثر عل مصلحة المجتمع ككل فالتنمية الاقتصادية، و الاجتماعية في اي مجتمع حتى وان توافرت لديه الموارد المادية فهي تحتاج الى يد عاملة نشيطة ،و سليمة فكلما كان العامل في صحة جيدة كلما اصبح قادرا على العطاء اكثر[1]

ثانيا : التامين على العجز

يعرف العجز بانه حالة عدم القدرة على العمل والتي يترتب عنها انخفاض في الدخل او انقطاعه فهدف التامين عن العجز هو توفير معاش المؤمن له الذي انقطع عن عمله والذي ليم يبلغ السن القانونية للتقاعد ويصنف تامين العجز حسب قيمة المنحة الى ثلاث فئات هي:[2]

الفئة الأولى: وتكون منحة العجز فيها مقدرة ب 60 بالمية من متوسط اجرة المنصب السنوية وتعني كل عاجز لا زال قادر على ممارسة نشاط اخر ماجور

الفئة الثانية: وتكون منحة العجز فيها مقدرة ب 80 بالمية من متوسط اجرة المنصب السنوية وتعني كل عاجز لا يستطيع ممارسة أي نشاط اخر ماجور

الفئة الثالثة : تكون فيها منحة العجز مقدرة ب 80 بالمية من اجرة المنصب مضافا اليها 40 بالمية للشخص المساعد و هي تخص العاجزين الذين لا يقدرون القيام بعمل اخر و في نفس الوقت يحتاجون الى اشخاص أخريين لمساعدتهم و يشترط الاستفادة من تامين العجز تحقيق احد الشرطين

---

[1] زراردة صالحي الواسعة ،راشد راشد ، **المخاطر المضمونة في قانون التأمينات الاجتماعية دراسة مقارنة بين القانون الجزائري و الفرنسي**،شهادة دكتوراه(جامعة منتوري قسنطينة :كلية الحقوق 2007- 2006)،ص153-156 .

[2] رحيم سعيد، شيخي بلال، "اعتماد الدراسة الاكتوارية في: التأمينات الاجتماعية دراسة حالة تامين الامومة بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للأجراء و الغير اجراء و حالة ضم السنوات السابقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الاجراء"، مجلة معارف علمية و دولية محكمة ،م12، ع 22(1جوان (2017،ص363.

ان يكون عمل على الأقل 60 يوما او 400 ساعة خلال الاثني عشر شهرا التي سبقت الانقطاع عن العمل او عمل على الأقل 180 يوما او 1200 ساعة خلال ثلاث سنوات التي تسبق التوقف عن العمل او المعاينة الطبية للعجز و تحول منحة العجز الى معاش تقاعد عند بلوغ سن التقاعد أي 60 سنة و يمكن ان نتحول الى ذوي الحقوق بعد الحقوق بعد وفاته

ثالثا : تامين الوفاة:

لقد بنى المشرع الجزائري في نص المادة 53 من قانون التأمينات الاجتماعية حق الاستفادة من منحة الوفاة المقرر لذوي الحقوق المتوفى ان يكون هذا الأخير قد عمل خمسة عشر يوما او مائة ساعة اثناء الثلاثة أشهر التي سبقت تاريخ الوفاة دون ان يفرق المشرع بين العامل في القطاع العام او الخاص اذ يفترض ان حق الاستفادة من منحة الوفاة يفتح منذ استلام العامل لوظيفته لاعتباره من الاخطار المؤكدة الوقوع لكن تاريخ وقوعه غير محدد [1]

رابعا : التامين عن الامومة:

بهدف التامين عن الولادة الى ضمان تمتع المرأة العاملة بفترة حمل مريحة وظروف ولادة حسنة وضمان الحفاظ على صحتها وصحة مولودها سواء تعلق منها بنفقات العلاج والرعاية الصحية للمرة العاملة او ما تعلق منها بالتعويض عن دخلها الذي فقدته نتيجة لانقطاعها من العمل بسبب الحمل والولادة حيث تلقى تعويضية يومية وعليه تستفيد المرأة العاملة التي انقطعت عن العمل بسبب الولادة مع الاداءات النقدية والمتمثلة في تعويضية يومية تقدر ب 100 من الاجر اليومي بعد انقطاع اشتراك الضمان الاجتماعي [2]

---

[1] زرارة صالحي، الواسعة راشد، **المخاطر المضمونة في قانون التأمينات الاجتماعية** ،شهادة دكتوراه ،(جامعة منتوري قسنطينة :كلية الحقوق،2007 –2006 (،ص363 .

[2] باديس كشيدة ، **المخاطر المضمونة و اليات فض المنازعات في مجال الضمان الاجتماعي**، شهادة ماجستير، (جامعة الحاج لخضر باتنة كلية الحقوق و العلوم الساسية، 2009– 2010)،ص31 .

المطلب الثالث: دور مؤسسات المجتمع المدني في إرساء الرعاية الاجتماعية

ظهرت سمات المجتمع المدني بين الجزائريين بخصوصية معينة، وتجلت النقابات والحزبية والجمعيات في العصور المتأخرة من الاستعمار الفرنسي، لكنهم كانوا يحاربون بشكل كبير السياسة الاجتماعية التي استفادت من سمات الفن الجزائري. خصوصيتها، وفي ظل الدولة الجزائرية المستقلة حديثاً، كان تكوين هذه الجمعيات شبه في ظل غياب الهوس بمرحلة بناء الدولة وترسيخ معالم سيادتها، وبمجرد الموافقة على تعددية الأحزاب. إنشاء جمعيات أصلية، بدأ تشكيل جمعيات المجتمع المدني، لكن هذا الأمر فتح المجال لظهور خلافات أيديولوجية ظلت مكبوتة على أرض الأمان وتكررت في أحداث ما جاء باسم العقد الأسود.

ليس هناك اتفاق على تنميط معين لمكونات المجتمع المدني الجزائري، و قد اختلفت الدراسات التي اهتمت بهذا المجال على قلتها في وضع تقسييم منطقي موحد او متقارب لبنى المجتمع المدني الجزائري، و على العموم يمكن الإشارة الى البنى المؤسساتية الرئيسية المشكلة للمجتمع المدني ،و بعد اصدار قانون الجمعيات90 31/الصادرة سنة 1990 ظهرت العشرات من الجمعيات الاجتماعية و المهنية و الثقافية و قد بلغ عددها خلال فترة وجيزة اكثر من اثني عشر الف جمعية ليبلغ في سنة2000 حوالي

56500 جمعية محلية و 1000جمعية وطنية و حسب جرد 31 ديسمبر2010 قد بلغ عددها 1005

جمعية وطنية و 88700 جمعية محلية و تضم الجمعيات الوطنية 208 جمعية تنشط في تنظيم المهن و 146في قطاع الصحة ام الجمعيات التي تمثل مصالح الاسرة الثورية فلا تشكل الا 9 جمعيات قط[1]

<u>العمل الجمعوي:</u>

بالرجوع إلى القانون 09-13 المتعلق بالجمعيات وفي مادته الثانية" ، تم تعريف الجمعية بأنها هي عبارة عن اتفاقية يتولى إبرامها أشخاص سواء كانوا طبيعيون أو معنويون بكل حرية، بهدف تحقيق غرض مشترك غير ربحي يشمل مختلف مجالات الحياة الاجتماعية المختلفة، فنجد مثال الاهتمام بالمعوقين أو مساعدة اليتامى أو والذي تم إلغاؤه بموجب المادة 13 ترقية بعض الأنشطة الاجتماعيةالخ من القانون رقم 31-90 المؤرخ في 31 يناير 1931 المتعلق بالجمعيات والذي بموجبه تم تعريف الجمعية بنص المادة الثانية ومن خلال التعريف نجد ان المشرع الجزائري يسعى دائما لوضع تعريف شامل للجمعية حتى يمزيها عما يشابهها و ما يلاحظ على القانون 06 12 الساري المفعول ان المشرع وسع من

[1] شاوش اخوان جهيدة، **واقع المجتمع المدني في الجزائر دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة انموذجا**، شهادة دكتوراه (جامعة محمد خيضر بسكرة : كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، 2015-2014)،ص118 -117.

دائرة عمل الجمعيات لتشمل المحافظة على البيئة و حماية حقوق الافراد في جميع المجالات التربوية و العلمية و العمل الخيري[1]

أنواع الجمعيات:

الحركة الجمعوية في الجزائر تنقسم الى:[2]

الجمعيات المحلية: وهي جمعيات تمارس نشاطها على مستوى البلدية او الولاية.

الجمعيات الجهوية: وتزاول هذه الأخيرة أنشطتها في جهة كاملة من جهات الوطن وتعاد ما تكون عبارة عن مجموعة من الولايات المتقاربة.

الجمعيات الوطنية: وتمارس نشاطها عبر كامل التراب الوطني، ولها حق الإنظام الى الجمعيات الدولية حسب الشروط المنصوص عليها قانونا.

الجمعيات ذات المنفعة العامة: تعد الجمعيات المعترف بها لها صفة المنفعة العمومية ضمن الجمعيات العادية التي اضفى عليها المشرع هذا الوصف نتيجة للدور الكبير الذي تقوم به في مجال نشاطها، والذي يغطي مساحة كبيرة فهي تهدف لتحقيق المصلحة العامة عن طريق تقديم خدمات المرفق العام دون السعي لتحقيق الربح ومن جهة اخرة تتضمن احترام النظام العام، وفي مقابل ذلك تستفيد الجمعية من مشروعية ومصداقية أكثر من الجمعيات الأخرى التي لا تتوفر على صفة المنفعة العمومية، وهذه الصفة تمكنها من الاستفادة من اعانات.

الجمعيات الدينية:

لم يخص المشرع الجمعيات الدينية بتعريف خاص فهي كباقي الجمعيات الأخرى عبارة عن تجمع اشخاص طبيعيين او معنويين على تعاقدي يشتركون في تسخير معارفهم تطوعا لبلوغ اهداف مشروعة ،و لا تسعى لتحقيق الربح و ترتبط الجمعية الدينية ارتباطا، وثيقا بالمسجد الذي يحتل مكانة متميزة في قلوب و مشاعر المسلمين نظرا لأهميته ووظائفه المتعددة التعبدية و التربية الروحية فهو مكان التلاقي و الاجتماع

---

[1] محمد ايسغلي، "الموارد المالية للجمعيات الخيرية في التشريع الجزائري"، **مجلة الاجتهاد القانونية للدراسات القانونية والاقتصادية الجامعة الافريقية ادرار**، م 07، ع 04، (2018/10/01)، ص176.

[2] سلمى كوندة، **المجتمع المدني والعمل التطوعي في الجزائر، دراسة ميدانية على عينة من الجمعيات الخيرية بولاية سطيف**، شهادة دكتوراه ،2020 (جامعة محمد لمين دباغين سطيف :قسم علم الاجتماع 2019- 2020)، ص147-146.

- **جمعيات حماية حقوق الإنسانLADDH:** أسسها المحامي علي يحيى عبد النور وهو وزير سابق في عهد بن بلة وتعتبر جمعية سياسية معارضة للنظام.
- **الرابطة الجزائرية لحقوق الانسان:** وتضم مجموعة عناصر مثقفة وقد عارضت التجاوزات التي ارتكبت خلال احداث أكتوبر 1988 كما سعت للدفاع عن المعتقلين

جمعية المساواة اما القانون والمرصد الوطني لحقوق الانسان.

مخطط يوضح مجالات العمل الخيري

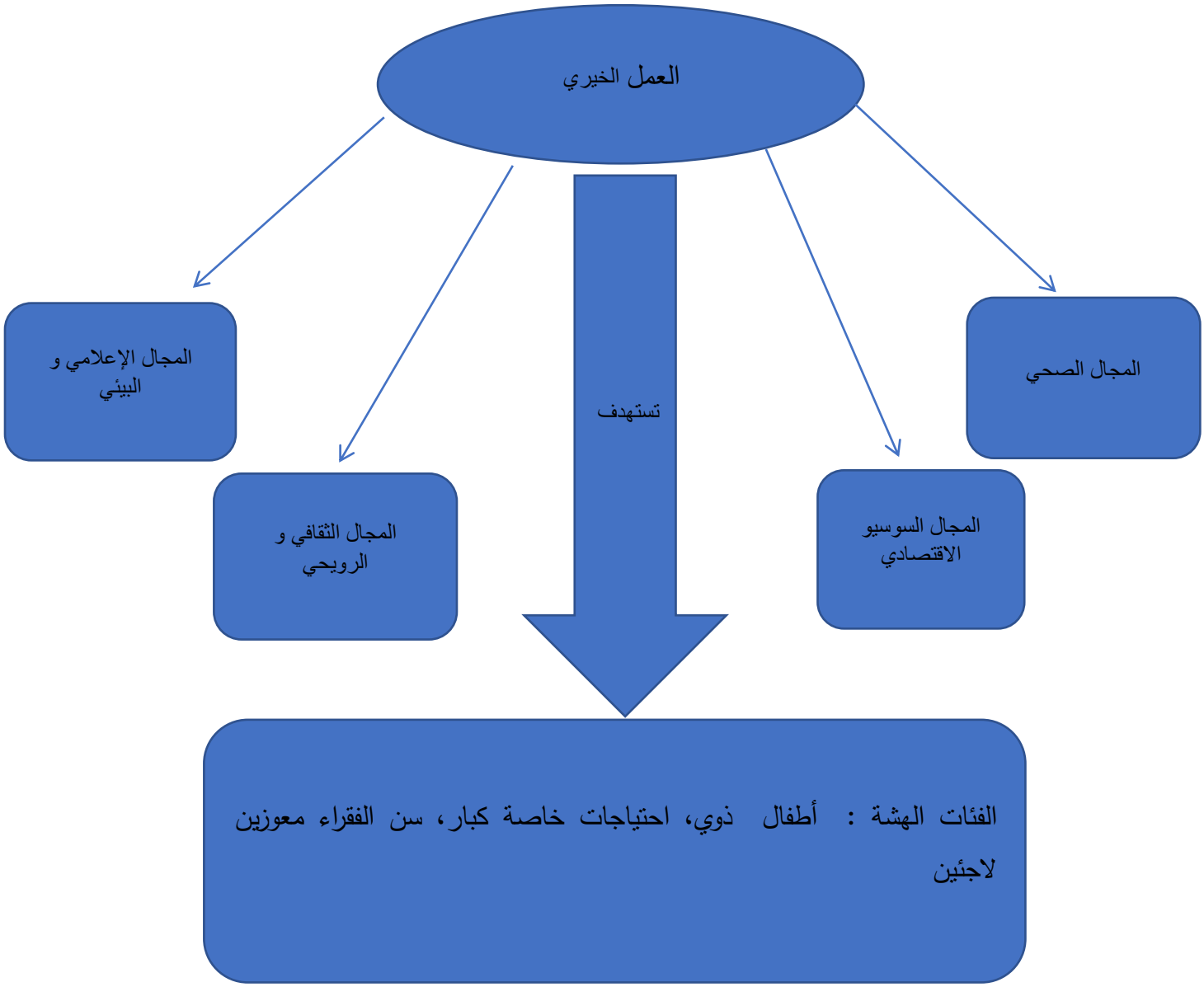

المصدر: من اعداد الباحثة

العمل الخيري

جمعية جزائر الخير هي جمعية حديثة تأسست في جانفي 2012 واعتمدت خلال نفس السنة كثنائي جمعية وطنية في إطار قانون الجمعيات الجديد حيث أصبح لها وجود في أكثر من 40 ولاية من خلال مكاتبها الولائية والبلدية واستطاعت في هذه الفترة ان تباشر معظم المشاريع التي تضمنتها رسالتها وفي نفس الوقت استطاعت ان تؤسس تقاليد جديدة للعمل الخيري في الجزائر مثل الأسابيع الاجتماعية[1]

اعمال الجمعية:

- اطلقت الجمعية الوطنية جزائر الخير مشاريع شهر رمضان بعد تنسيق مع مكاتبها الترابية الوطني بما فيها على الحدود الجنوبية مع مال للتكفل بحوالي الف عائلة من المهاجرين و اللاجئين بالتنسيق مع السلطات الأمنية حول الكثير من الجالية الأجنبية و العربية خاصة السوريين و تجند الجمعية الكثير من المتبرعين من التجار و رجال الاعمال و ارباب المؤسسات و المستوردين و هم اكثر المتبرعين الجزائريين و استكلفو بألاف الصائمين في رمضان بمختلف وضعياتهم سواء مهاجرين شرعيين او غير شرعيين و ذلك بالتنسيق م ع الجهات الأمنية وسيكون التكفل بهم من الجانب الإنساني وقد كانت الجمعية قد فتحت لها أيضا مكتبا على الحدود الأجنبية مع مالي في مدينة تين زاوتن تابع لولاية تمنراست للتكفل بالمهاجرين الماليين المقدر عددهم لألف عائلة تقريبا مهددة بالجوع والعطش بسبب الظروف المناخية و الحرب[2]
- استمرار قافلة الشتاء الدافئ التي تنظمها جمعية جزائر الخير في مسعاها الخيري لرسم الابتسامة على وجوه العائلات المعوزة من خلال توزيع الملابس، و الافرشة و المواد الغائية الأساسية وهذه المرة القافلة جابت بلديات وقرى ولاية المدية خلال ها الشتاء، و قد تمثلت المساعدات في الاغطية و البقوليات و مواد غائية عامة ،و ملابس و احذية و افرشة كما طالب أعضاء الجمعية المسؤولين بضرورة الانتقال الى مطالبهم و تحسين ظروف معيشتهم [3]

---

[1] الطيب سعد الله ، "العمل الجمعوي الخيري في الجزائر رهينة العشوائية مجلة الحوار "،في https://www.elhiwar.dz/featured/123248/19)/19 / /05 2018) ،(6 /03/ 2022).

[2] "جزائر الخير تجند الف متبرع في رمضان"، في: https://www.echoroukonline.com/ ،(07/07 / 2013)، (3/02/2022) .

[3] امنة السماتي، "جمعية جزائر الخير تجوب ولاية المدية "، في: https://www.elhiwar.dz ،(28/01/2020)،(3 /01/2022).

المبحث الثالث: البرامج الاجتماعية لمحاربة الثالوث الاسود

بحثا وراء نجاعة اكثر في التكفل ببرامج التنمية الاجتماعية و الاقتصادية للفئات الهشة خاصة و سعيا منها لدعم الشباب و وفقا لالتزامات انشات الحكومة الجزائرية و كالة التنمية الاجتماعية بمقتضى مرسوم تنفيذي رقم 26 232 المؤرخ في 1996 06 29 و تتمتع بالاستقلالية في ممارسة نشاطها وضعت منذ فترة تأسيسها حتى سنة 2005 تحت سلطة رئيس الحكومة و تحت وصاية وزارة العمل لحماية الاجتماعية و التكوين المهني تأسست في 1996 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 232/ 96من 29يونيو1996 وكالة التنمية الاجتماعية عززت الترتيبات المؤسسية التي وضعتها الدولة للتدخل الاجتماعي للتخفيف من الفوائد الاجتماعية و الاقتصادية الناتجة عن تنفيذ خطة التكييف الهيكلي في العقد 1990 تحت نظامها الأساسي و الوكالة هي هيئة عامة ذات طابع خاص ذات شخصية اعتبارية انها تتمتع بالاستقلال الإداري و المالي في البداية تحت سلطة رئيس الحكومة ADS هي منذ عام 2008 تحت اشراف وزارة التضامن الوطني و الاسرة المرسوم الرئاسي رقم 09_08 الصادر في 27يناير 2008[1]

<u>ظروف انشاء الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية:</u>

- تأثيرات ظاهرة البطالة حيث انها لم تعد مشكلة اقتصادية وقتية أو اجتماعية عابرة، بل أصبحت مشكل عويص ينخر الفئات الاجتماعية.
- ضعف النمو الاقتصادي والاجتماعي والانعدام التام لمواكبة عجلة التنمية.
- قياس الابعاد الثلاثة للفقر الصحة، والتعليم ومستوى المعيشة وتأثيرها الاجتماعي والاقتصادي.

ولأداء مهامها على احسن وجه على 11فرع جهويا تقع كل في من الجزائر عنابة ورقلة مستغانم تيارت بشار سيدي بلعباس غرداية بجاية باتنة تبسة و مدية و 254 خلية تقارب للتضامن موزعة على48 ولاية [2] تنشط الوكالة في سياق معقد وحتى نتمكن من فهمه و تحديده اجتماعيا بدأت تنفتح على عالم البحث تحسبا لشراكة بينها و بين المؤسسات الجامعية و مراكز البحث في الميدان الاجتماعي دعت الوكالة كخطوة أولى الأستاذ عبد الغني مغربي عالم اجتماع و باحث الذي نشط حصة التفكير حول المحاور المتعلقة بالأنثروبولوجيا الاجتماعية و علم النفس الاجتماعي للفقر و التنمية الجماعية الخاصة بالجزائر و كذا سياسة النشاط الاجتماعي للجوار[3]

---

[1] يخلف عبد الله، **اثر برامج وكالة التنمية الاجتماعية في دعم تشغيل في الجزائر دراسة حالة وكالة مستغانم**، شهادة ماستر،(جامعة عبد حميد بن باديس :كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية 2020 –2019)، ص46.

[2]

[3] ADS , 2004, la lettre de l ADS , N°«0»janvier 2004

تتعاون الوكالة مع كل المؤسسات و الهيئات الحكومية الوطنية و الدولية القادرة على تقديم مساهمة بما فيها هيئات ممنوحة لفائدة البرامج الرامية الى مكافحة الفقر و البطالة و الاقصاء الاجتماعي لقد استفاد جزء من برامج الوكالة من قرض البنك العالمي bird المقدر ب 5 مليون دولار امريكي في ايطار المشروع النموذجي لدعم الشبكة الاجتماعية الذي التي تم تنفيذه سنة 1997 لمدة ثلاث سنوات [1] و في سنة 2003 استلفت من الاتحاد الأوروبي للوكالة قرضا يقدر ب 50 ملية يورو في ايطار برنامج MEDA و ذلك لتمويل مشروع PEDSEL [2]

تتعاون الوكالة كذلك مع المجتمع المدني بالشراكة في نشاطاتها و برامجها الميدانية اذ يضم مجلسها التوجيهي اربع جمعيات ذات طابع وطني ومن المتوقع ان تتسع الشراكة مع الحركة الجمعوية لاسيما في ايطار مشاريع التنمية الاجتماعية و النشاط الاجتماعي2004 ASD تهميش

المطلب الثاني: برامج الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية

<u>برامج الدعم والمساعدة الاجتماعية</u>

اتى هذا البرنامج في اطار جهاز الشبكة الاجتماعيةالتي تمولها وكالة التنمية الاجتماعية، وينقسم بدوره إلى برنامجين تتمثل من المنحة الجزافية للتضامن الذي أنشأته السلطات العامة منذ نهاية عام 1994، فضلاً عن استحقاق التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة، والذي تم إنشاؤه أيضًا في نهاية عام 1994 [3]

<u>برنامج الشبكة الاجتماعية</u>

يعد نظام المنحة الجزافية للتضامن من أهم برامج الدعم الاجتماعي التي أنشأتها الدولة في اطار (الشبكة الاجتماعية) عام 1994 من أجل رعاية الفئات الاجتماعية الضعيفة والمعوزة الذين ليس لديهم دخل وغير لائقين للعمل ، على غرار كبار السن ، والمعاقين ، والنساء المعيلات لأسر من دون دخل ، وكذلك الأشخاص الذين يعانون من ظروف اعتيادية تولد الإعاقة تم إدراج هذه الفئات بموجب المراسيم التنفيذية الآتية المرسوم التنفيذي رقم 94-336 المؤرخ في 24أكتوبر1994،المعدّل والمتمم

المرسوم التنفيذي رقم 96-470 المؤرخ في 18 ديسمبر 1996، المتبوع بالقرار الوزاري المشترك رقم 006المتضمن توسيع المنحة الجزافية للتضامن لذوي العاهات، المسنين، المرضى العضال و المكفوفين [4]

---

[1] Thaminy M , 2000 « LADS , mission et programmes », janvier 2000

[2] ADS , 2004, la lettre de l ADS , N°«0»janvier 2004

[3] زكريني فروجة ،**النظام القانوني لعقد ما قبل التشغيل**، (جامعة مولود معمري تيزي وزو: كلية الحقوق و العلوم السياسية قسم القانون 2016 - 2015)،ص27 .

[4] المنحة الجزافية للتضامن ، في :https://www.ads.dz/afs.html ،(01/02/2022).

ويهدف هذا البرنامج الى:

- محاربة كافة أشكال التهميش والرفض الاجتماعي للفئات المحرومة
- استعادة البعد الاجتماعي للدولة كقاعدة
- اعانة ودعم الفئات المحرومة اجتماعيا من خلال منح الدخل في شكل منحة

برنامج التنمية الجماعية التساهمية

تعريف التنمية الاجتماعية

التنمية الاجتماعية في أي مجتمع من المجتمعات وفي أي صورة من الصور فهي تهدف الى تنمية الانسان أولا وأخيرا فهدفها الأول والأخير هو الانسان وفي سبيل ذلك تستخدم الانسان كوسيلة أداة و بدونه لا يمكن ان تحقق التنمية المنشودة و التنمية بأنواعها سواء الاقتصادية او الاجتماعية فهي تعتمد بالدرجة الأولى على الانسان و يكون ذلك من خلال تعليمه حيث ان تعليم الانسان يعتبر كمدخل للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية[1]

يساهم هذا البرنامج في مكافحة الفقر والحرمان وتحسين الظروف المعيشية للفئات السكانية المعوزة والريفية البطالين والعنصر النسوي من خلال انجاز مشاريع اقتصادية اجتماعية تستجيب لحاجياتهم قصد نشر الوعي الاجتماعي في وسط هؤلاء الفئات برنامج التنمية الاجتماعية لا يتعدى المبلغ الإجمالي و يستفيد منه :[2]

بشكل مباشر

التجمعات السكانية الجمعيات لجان القرى الجماعات المحلية المبادرة بالمشاريع

بشكل غير مباشر

مقدمو الخدمات و المتدخلون في مراحل الدراسات الإنجاز و سير المشاريع و مكاتب الدراسات

[1] عيشة علة ، "مستوى طموح المرأة العربية و دورها في: عملية التنمية الاجتماعية المرأة الجزائرية نموذجا"، **مجلة التمكين الاجتماعي جامعة زيان عاشور الجلفة**، م 01، ع04 ،15)/ 12 /2019)،ص196 .

[2] برنامج التنمية الجماعية ،في: https://www.ads.dz/page7 ،(22/02/2022)

المنحة ذات المنعة العامة : هي عملية تشغيل ضمن الشبكة الاجتماعية في ورشات البلدية مقابل تعويض محدد لكل شهر يستفيد منه شخص واحد في كل عائلة وطريقة تشغيلهم تتم وفق القوانين الخاصة بالتشغيل العادي ان هذا البرنامج و على الرغم من انه ساهم في التخفيف من حدة البطالة و لو بنسبة ضئيلة إلا أنه سجل قصورًا متعلقًا بشكل كبير بالأهداف المسطرة و الجوانب التنظيمية و القانونية لتحقيقها و تتمثل في طبيعة العمل المقترح غي المحدد بما انها تعتبر تدخل في اطار نشاطات ذات المنفعة العامة فهي مفهوم غامض مبهم كذلك. كما أن المهن في الوظائف المقترحة ضمن إطار هذه الهيئة لا تشكل علاقة عمل وفق قانون العمل المعمول به حابس مروة يتم القبول في هذه المنحة على أساس مبادرة شخصية من المعني نفسه الذي يطلب ادماجه في ورشات الاشغال الخاصة بالنشاطات ذات المنفعة العامة او المساهمة في النشاطات ذات المنفعة العامة[1]

برنامج الخلايا الجوارية:

الادارة الجوارية تهدف الى تلبية احتياجات المواطنين و تحقيق تطلعاتهم بسرعة و كفاءة و بالجودة التي ينتظرونها كما تتضمن اشراك المواطن في تسيير الشؤون العمومية من خلال الانصات اليه و استشارته و مشاورته في القضايا التي تهمه ما يسمح له بمشاركته في صناعة و بلورة القرار المحلي في اطار ما يسمى بالديموقراطي التشاركية التي تعتبر دعامة أساسية من دعائم الحكم الراشد[2]

ان الخلية الجوارية للتضامن المسيرة من قبل وكالة التنمية الاجتماعية والتي يصل عددها الى 296 خلية منصبة عبر كافة التراب الوطني تعد وسيلة فعالة لتسهيل مهمة القطاع في اتخاذ التدابير الازمة للتكفل بالفئات الهشة، وشريحة خاصة من المجتمع التي تتواجد في مناطق الظل، والمناطق المعزولة وتتمثل مهمة الخلايا الجوارية في:[3]

- قيام الخلايا الجوارية للتضامن بمرافقة 032،15 من العائلات الفقيرة في مجال انشاء أنشطة إنتاجية والترويج لها علاوة على مساعدتهن في مجالات أخرى اجتماعية وطبية.
- القيام بنشاطات مختلفة لفائدة ازيد من 000،57 ينتمون الى اسر فقيرة بمرافقتهم في مجالات طبية ونفسية الى جانب مرافقة أطفال من عائلات معوزة يعانون صعوبة في التمدرس.

[1] مكاك ليلى، **دور وكالة التنمية الاجتماعية في تحسين ظروف الاسرة الجزائرية**، شهادة ماجستير،(جامعة باتنة: كلية العلوم الاجتماعية،2012 -2013)،ص60 59.

[2] بلحسن رضوان، **الإدارة الجوارية في القانون الجزائري** ،مذكرة ماجستير، 2020(جامعة جيلالي اليابس :كلية الحقوق و العلوم السياسية2019- 2020)،ص17 .

[3] "استراتيجية جديدة لضمان تكفل امثل بالفئات الهشة" ،في:https://www.elbilad.net ، 05/08/2018)).(11/03/2022).

- تأكيد السيدة الوزيرة غنية الدالية واجب الخلايا الجوارية مدعوة للقيام بحملات تحسيسية لمحاربة ظاهرة التسول، واجراء إحصاء لتحديد عدد المتسولين بالأطفال التي يعاقب عليها القانون الى جانب نشاطاتها في مجالات المرافقة والمساعدة.

برنامج الجزائر البيضاء:

لقد تم وضع برنامج الجزائر البيضاء في مارس 2005، و هو يهدف الى تحسين الاطار المعيشي للمواطنين و خلق مناصب شغل يوجه هذا البرنامج اهتمامه بالخصوص للأحياء الصعبة ذات المحيط المتدهور و التي تمسها البطالة بنسبة عالية مما قد يساهم في احراف شبابها وزيادة نسبة الاجرام فتوفير مناصب عمل بهذه الصورة يعد وسيلة وقائية لحماية المجتمع من الانحراف، يقوم هذا البرنامج بإقحام سكان هذه الاحياء في النشاطات المنظمة حيث تمنح الأولوية لأرباب الاسر اذ بلغت نسبة التشغيل لدى الاسر من السكان النشطين 73،78 ،وقد تم الوصول الى هذه النسبة من خلال التوعية التي يقوم بها منتخبي الاحياء المعنية و الجمعيات الناشطة فيها و مواطنيها و يستفيد من خدمات هذا البرنامج الأشخاص البطالين الذين لم يسبق لهم ان تحصلوا على سجل تجاري او على بطاقة حرفي [1]

[1] قالعي سميرة، **دور مديرية النشاط الاجتماعي و التضامن في حماية الاسرة و الطفل**، شهادة ماجستير، (جامعة وهران: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2013- 2014 ،ص25 .

خلاصة الفصل

وبناءا على ما تناولناه في الفصل الثاني نستنتج ان الجزائر كرست مجموعة من الاليات لتلبية الحاجات الاجتماعية للأفراد في كل مرحلة من المراحل الحياتية، و التي تترتب على اشباع مشكلات كثيرة و متعددة ولأجل ذلك جندت اجهزت الرعاية كل امكانياتها المادية والبشرية من اجل كفالة الجماعات البشرية بما فيها الاسرة الاطفال الشباب لان هذه الفئات تعتبر الدعامات الأساسية لاي مجتمع ولذلك تسعى الدولة على تزويدها بالمهارات الاجتماعية الازمة للحياة في المجتمع و التعامل معها عن طريق البرامج و الأنشطة والخدمات الاجتماعية .

الفصل الثالث: دراسة نقدية لسياسة الدعم الحكومي في الجزائر

المبحث الأول: ماهي الدعم الحكومي

المبحث الثاني: واقع الدعم الحكومي في الجزائر

المبحث الثالث : آليات رفع الدعم الحكومي في الجزائر

تمهيد :

يمثل النمو الاقتصادي هدف أعظم تسعى اليه جميع الشعوب والأمم بمختلف ثقافاتها و ايدولوجياتها للعمل على تحقيقه و البحث عن الوسائل و العوامل التي من شانها الرفع من معدل المستوى المعيشي للفرد و التمتع به ككل و النمو الاقتصادي يكون بزيادة الدخل الفردي للسنة الحالية مقابل السنة الماضية و يعبر هذا المؤشر من اهم المؤشرات التي تفرق بين الدول. و في هذا الفصل سنتطرق الى نقد و تحليل سياسة الدعم الحكومي المنتج في الجزائر باعتبارها من أدوات تحقيق التنمية ، حيث قامت الدولة الجزائرية منذ الاستقلال و بغض النظر على مستوى معدلات النمو بضخ اعانات و دعم مالي تكون في بند نفقات التسيير تحت مسمى الدعم الحكومي و التحويلات الاجتماعية ، و يعرف البنك الدولي الحكومي على انها الإعانات المالية و المنح و المنافع الاجتماعية و الخرى و جميع التحويلات غير المعوضة و الغير القابلة للسداد على الحسابات الجارية المقدمة لمؤسسات العامة و الخاصة ، و يقدر الدعم الحكومي و التحويلات الاجتماعية في الجزائر ما نسبته حوالي عشر بالمئة من الناتج المحلي و ما نسبه اكثر من عشرون بالمئة من ميزانية الدولة و هذا ما سوف نفصل فيه في هذا الفصل .

المبحث الأول: ماهية الدعم الحكومي

المطلب الأول: مفهوم الدعم الحكومي

الدعم هو امدادات والمساعدات المالية او الإعانات المقدمة الى قطاع اقتصادي او مؤسسة او عمل تجاري او افراد بهدف تعزيز السياسات الاقتصادية، والاجتماعية حيث ان تاريخيا بدأت سياسات الدعم الحكومي بالظهور من خلال تقديم الإعانات للقطاع الزراعي في بداية القرن التاسع عشر، وتم تطويرها على نطاق واسع في أوروبا والولايات المتحدة الامريكية خلال الحربين العالمتين بهدف حماية الإنتاج المحلي من الأغذية و لا تزال هذه السياسات تطبق في جميع انحاء العالم.[1]

الدعم الحكومي مساهمة مالية تقدمها الحكومة او أي هيئة عامة تتحقق منها منفعة لمن يحصل عليها وذلك لتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية. ويمثل الدعم الحكومي احدى الأدوات التي تستخدمها الدولة للتأثير في الحياة الاقتصادية يطلق بعض الاقتصاديين على مصطلح الدعم الحكومي مصطلح الإعانات والإعانات أو نفقات التحويل. الإعانات والإعانات هي تلك النفقات العامة التي تدفعها الدولة نقدًا أو عينيًا، مثل توفير بعض السلع والخدمات مجانًا أو بأسعار منخفضة لجميع أفراد الشعب أو للفئات الفقيرة دون أن تحصل الدولة على أي شيء في مقابلها مادة من مستحضر النفقة.[2]

ويحدد كافة الإجراءات التي تتخذها الحكومة لمنح أسعار صرف تفضيلية لشراء الأنظمة الاصطناعية من الخارج تشمل هذه المشتريات إما مدخلات المنتج أو تجهيزات رأس المال، والخدمات التي تشحذ عمل التصميم، مثل خدمات الحفظ والاسترداد وغيرها.[3]

أولا : معايير تحديد الفئات المستهدفة من الدعم:

هناك مجموعة من المعايير التي يتم على أساسها تحديد الفئات المعنية بالدعم:[4]

---

[1] مازن ارشيد ، ما هو الدعم ،في: https://www.alaraby.co.uk/-، 14)/ 2015/10 (،11/02/2022))

[2] هيفاء نجيب مهودر، "الدعم الحكومي في الفكر الاقتصادي"، مجلة الخليج الاقتصادي جامعة البصرة ، م 29،ع 23 (31 ديسمبر (2012 ،ص254 -252 .

[3] احمد حافظ الطائي، "سياسات الدعم الحكومي في العراق بين الرفض والقبول"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، م 12 ،ع 40(2014)،ص66 .

[4] نسرين محمد الكوني عرفة ،**دراسة تقييمية لسياسات الدعم السلعي في ليبيا و استبداله بالدعم النقدي** ،،شهادةالماجيستير ،(جامعة الزاوية: كلية العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم التجارية و الاقتصادية، 2021-2020)،ص30- 29 .

1- **الية المتوسطات:**

يرتكز هذا النظام على تحديد حد أدنى لخط فقر الدخل، ويتم تقديم الدعم للأفراد الذين تقل تدفقاتهم الداخلة عن هذا الحد. تُستخدم هذه الوسيلة مع برامج الدعم النقدي، لكن يحتاج هذا النظام إلى تقديم بيانات دقيقة و محدثة عن مستويات الدخول،و الأجور للأفراد في المجتمع لذلك تنتشر هذه الالية في الدول المتقدمة اكثر منها في الدول النامية.

2- **الية المؤشرات التقريبية:**

تقوم هذه الطريقة على تحديد مؤشرات تقريبية لمستوى دخول الافراد مثل الوظيفة نوع السكن وغيرها يتم جمع البيانات عن طريق تصميم استمارات الاستبيان،و يستخدم النظام في أنظمة الدعم النقدي والعيني وهو مناسب للتشغيل في البلدان النامية.

3- **الية خصائص الفئات المستهدفة:**

ترتكز هذه الوسيلة على ربط المجموعات المستهدفة بالدعم القائم على الخصائص الاجتماعية والجغرافية للأفراد وتتمثل العوامل في:

العمر: تحديد الفئة المستهدفة التي تنتمي الى فئة عمرية معينة مثل الأطفال ومن تجاوزو عمر الستين

نوع عائل الاسرة: تحديد الاسر التي تعولها امرأة

الحالة الاجتماعية: تقديم المساعدات للنساء المطلقات والارامل

الحالة الصحية: تحديد الفئات المستهدفة و فقا لدرجة الإعاقة

ثانيا: اهداف الدعم الحكومي:

للدعم الحكومي عدة اهداف يمكن رصدها في:[1]

- تحقيق مجموعة من الأهداف لتعزيز السياسات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد
- توفير المواد الاستهلاكية الأساسية لتكون أسعارها في متناول الفئات الاجتماعية الأقل دخلا
- تحقيق المصلحة العامة للدولة ومصلحة الفرد خاصة من خلال قيام الدولة بدعم فئات معينة
- تقديم الإعانات والسلع و منتجات الطاقة و كفالة الدولة للفقراء

[1] عبد الله الغسرة،" الدعم الحكومي أهدافه و دوره"، في: https://albiladpress.com/news ، (2018/ 01/ 26) ، (04/02/2022) .

- تقديم الخدمات الاجتماعية كمجانية التعليم والعلاج في الجزائر

المطلب الثاني: أنواع الدعم الحكومي

1- **برنامج الدعم العيني**

هذا الشكل من الدعم هو الشكل الأنيق للدعم من وجهة نظر المسؤولين عن القرار السياسي، وهو أحد الأساليب التي تستخدمها حكومات الدول عندما يعاني اقتصادهم من معضلة التضخم التي تقلل من قيمة عملتهم الوطنية تأخذ برامج الدعم العيني ثلاثة أشكال:[1]

2- **برامج دعم الغذاء:**

و يتم تقسيمها الى اربع أنواع رئيسية و هي دعم بطاقات التموينية ،و التي تتضمن توزيع حجم معين من السلع بأسعار تقل عن الأسعار السائدة في الأسواق، و يتناسب حجم هذه السلع مع عدد افراد الاسرة و أيضا كوبونات الغذاء حيث تحصل الفئة المستهدفة على كبونات ذات قيمة نقدية محددة تمكنها من الحصول على مجموعة من السلع بالسعار السائدة في الأسواق بالإضافة الى كل برامج التغذية المكملة، و تأخذ شكل وجبات مدرسية و أغذية للأطفال، و تستهدف فئات معينة يعينها مثل تلاميذ المدارس و الأطفال الرضع و الأمهات في فترة الحمل و دعم أسعار الغذاء، و الذي يهدف الى توفير السلع لكل فئات المجتمع بأسعار مناسبة، و بكميات كبيرة و بأسعار اقل من الأسعار السائدة في السوق.

3- **برامج دعم الطاقة :**

يتم دعم أسعار الطاقة من قبل الحكومة ،ويتم تسعيرها بأقل تكلفة للمنتج من تكلفة المنتج للطبقات الفقيرة.

4- **برامج دعم الإسكان :**

وقد تكون اما في شكل تخفيض الفائدة على قروض الإسكان او تخفيض مستوى الإيجارات او قد تأخذ شكل دعم مباشر للمساكن التي توفرها الحكومة او دعم لصيانة المساكن التي تقيمها الحكومة.

5- **برامج الدعم النقدي:**

ادمجت التحويلات النقدية منذ امد بعيد في السياسات الاجتماعية للبلدان المتقدمة الا ان السنوات الأخيرة شهدت تنفيذ برامج التحويلات النقدية في جميع مناطق العالم و لا سيما في أمريكا

[1] مها محمود أبو زيد ، "نظام الدعم النقدي المشروط و عدالة توزيع الدخول"، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية جامعة الإسكندرية** ،م 56 ،ع 03 (ماي 2019) ، ص 158 -157 .

اللاتينية و افريقيا و جنوب اسيا و تستهدف عدة برامج للتحويلات النقدية هذه افقر الاسر المعيشة و الجماعات السكانية الضعيفة مثل المسنين و ذوي الاعاقة بو الأطفال و قد تشمل التحويلات دفع معاشات الشيخوخة للمسنين دون ان يدفعوا اشتراكات كما في الهند او منحة العجز كما في جامايكا او منحة لإعاقة الطفل كما في جنوب افريقيا او علاوة الارامل كما في بنغلاديش او تحويلات نقدية للأسر المعيشة التي تعيش في حالة فقر مدقع كما في الصين و قد يطبق اكثر من برنامج واحد لأمن برامج التحويلات النقدية في عدد من البلدان كما في جنوب افريقيا حيث تقدم التحويلات معا في شكل معاشات شيخوخة لا تقوم على دفع اشتراكات و منح إعاقة الأطفال و منح حالات العجز[1]

المطلب الثالث: المفاضلة بين الدعم النقدي والدعم العيني

أولا : مزايا الدعم النقدي:

تتمثل مزايا الدعم النقدي في مجموعة من النقاط التي سنوجزها في ما يلي:[2]

- وصول الإعانة لمن يستحقها من دخل محدود ولا دخل له، وعدم تحويله لمن هو مناسب. إنه السبب الذي تستدعيه الحكومة لتحويل الدعم العيني أو السلعي إلى نقد، أو من دعم السلعة إلى دعم المواطن. إنها حقًا ميزة غير متوفرة في الدعم العيني، حيث تجد السلعة المدعومة طريقها إلى الشخص المناسب، الذي يتشبث ببطاقة الجزئية، في حين تم حرمان العديد من العائلات الفقيرة والمتزوجة حديثًا من الحصول على بطاقات الجزئية منذ عام 1989، مع أطفالهم.
- سهولة تقدير قيمة الدعم النقدي برقم ثابت في الموازنة العامة للدولة. أما بالنسبة للدعم العيني، فإن قيمته حساسة للتنبؤ بها حتى نهاية الوقت المالي. تتغير قيمته مع التغير في سعر القمح مادة صنع تشاك، من وقت لآخر في الطلب عبر الوطني، وهو ما ينعكس بشكل مباشر في تكلفة تشاك. تعد مصر أكبر مستورد للقمح في العالم، حيث تستورد 75 من احتياجاتها من الخارج بنحو 13 مليون طن. تتغير قيمة إعانة تشاك أيضًا مع التغيير في الإعانات للطاقة والديزل والغاز الطبيعي، المستخدمة في تشغيل المخابز، والتي تتغير تكلفتها وفقًا لأسعار القماش في الطلب عبر الوطني أيضًا.

[1] ماجدلينا سيولفيدا كارمونا، " تقرير الخبرة المستقلة المعنية بمسالة حقوق الانسان و الفقر المدقع"، مجلس حقوق الانسان ،الدورة الحادية عشر،ص06 .

[2] عبد التواب بركات، "دعم العيش النقدي افضل ام العيني"، في:https://mubasher.aljazeera.net (20/01/2022)، (04/ 02/ 2022) .

التكلفة المنخفضة لتقديم الدعم النقدي للمستحقين، من خلال التحويلات المصرفية المباشرة في حساب البطاقة الذكية للمواطن، وبالتالي يمكن زيادة الدعم النقدي للمواطن بنفس قيمة تكلفة تقديم الدعم العيني. يمكن إلغاء وزارة التموين بالكامل، وتقتنع لجنة في الحكومة بمراجعة قيمة الدعم النقدي والمانحين، كما هو الحال في العديد من البلدان.

ثانيا : مزايا الدعم العيني:

ان للدعم النقدي مزايا و عيوب تتمثل في تتمثل في

1- **مزايا الدعم العيني**

- تحقيق اهداف معينة خاصة اذا كانت موجهة لتحسين نوعية الغذاء مثلا الصحة و الكساء
- استفادة الجميع منه الأجانب و التجار الأغنياء ثم الفئات التي تعاني الفقر المدقع
- الدعم العيني لا يبحث عن تحقيق مزيد من ظروف المعيشة عن طريق المفاضلة بين سلع يشتريها وانما يبحث اساسيات الحياة

2- **عيوب الدعم العيني**

- عدم وصول الدعم لمستحقيه حيث يحصل عليه المستحق وغير المستحق حيث ان دعم الغذاء لا يعود بالضرورة يعود على الفقراء
- الحصص التموينية لتغطية احتياجات الاسر و الافراد غير كافية لان الدولة ترى انها مسؤولة فقط عن توصيل الحد الأدنى من الغذاء
- عدم وجود تصنيف واضح يمكن الاعتماد عليه في تحديد طبقات الاستهداف طبقا لمستويات دخول الافراد سواء في القطاع الحكومي او الريفي او القطاع الخاص
- تهريب السلع التموينية احد ابرز عيوب الدعم العيني

عيوب الدعم النقدي

رغم ما اتى به من اثار إيجابية الا ن الطبعة الغالبية للدعم النقدي هي ما يلحقه من اثار سلبية:[1]

- أحد العيوب الرئيسية للدعم المالي هو أن مخصصات الدعم النقدي للأفراد لا ترتبط بحالات التأثر وتقلبات الأسعار. ماذا لو مرت رؤوس عالمية دفعت أسعار الغذاء للارتفاع أو ارتفعت قيمة الدولار بشكل ملحوظ مقابل الجنيه كما حدث في أعقاب التعويم؟ هل سترتفع

[1] " الدعم النقدي المشروط مساوئ محتملة و تخوفات مشروعة" ،في: https://fj-p.biz/336843 ، (07 /03/ 2022)،2022 /02 /04)).

مخصصات الدعم أم ستبقى على حالها؟ وهذا يؤدي بشكل تلقائي إلى تآكل هذه المخصصات بشكل سريع ، وإخلاء معنى الإعانة باعتبارها مسؤولية اجتماعية على الدولة من محتواها والادعاءات التي تقف وراءها والمتعلقة بحماية الفقراء من الجوع. والنتيجة هي المراجعة الدورية للكميات المخصصة للدعم المالي وربطها بحالات التأثر وتقلبات أسعار السلع.

- تآكل القيمة المالية للدعم، في ظل انخفاض القدرة الشرائية للجنيه إلى النصف ، وزيادة معدلات التأثير ، وتخلي الحكومة عن دعم مزارعي القمح الأصليين ، المادة الأساسية المستخدمة في مجهود الظرف ، والاعتماد على الخارج لتأمين 80 من القمح في العظام ، ومع احتكار خمس شركات لأهمية القمح ، من المتوقع أن يرفع الدعم النقدي أسعار تشاك إلى أوضاع فعلية ، والكمية المخصصة لدعم تشاك غير صالحة للشراء الحجم اللازم للمواطن مما يجهد ميزانيته ويزيد من معاناته اليومية. ينذر هذا بتفشي رؤوس تشاك وكشف المخابز ، وعودة حوادث قتل مجموعات تشاك التي انتشرت قبل ثورة يناير ، على غرار رؤوس جرد المواد الغذائية والسكر والأرز والقماش.

- - الدعم النقدي عملياً لزيادة الاستهلاك، وبالتالي رفع أسعار السلع التي ستشهد زيادة في الطلب عليها، تزامناً مع ارتفاع معدلات التأثر. من مساوئ هذه الخطوة أنه مهما كانت أهمية ارتفاع سعر رغيف تشاك، سواء كان ذلك بسبب تكاليف التصنيع المتقدمة، أو ارتفاع سعر القمح ، أو انخفاض سعر الجنيه ، فإن حصة سيتم تقليل تشاك ، ولن تتخذ الحكومة الإجراء لزيادة حجم الدعم المالي. في الوقت نفسه، هناك مؤسسات تدور حول إطلاق الحكومة العنان لنفسها في تحرير أسعار جميع السلع ، على غرار مخزونات تشاك والأغذية ، وبالتالي تآكل قيمة الإعانات. في هذه الحالة ، تخسر الدولة الشركات المندمجة مع الشركة القابضة للعناية بالطعام وسيتم بيعها كشركات خاسرة بدعوى الخصخصة كما حدث أصلاً مع شركة نفط القاهرة.

المبحث الثاني: واقع سياسة الدعم الحكومي في الجزائر

المطلب الأول: أنواع الدعم الحكومي في الجزائر

يغير الريع بشكل جذري طبيعة الدولة و دورها من دولة إنتاجية الى دولة تحصيصية و بدلا من اتيح الثروة النفطية فرصا حقيقية للتراكم الرأسمالي و للتنمية الاجتماعية لما تمثله هذه الثروة من موارد مالية ضخمة غالبا ما افضت الى نشوء اقتصاديات مشوهة تقوم على الاستهلاك المسرف ،و لعل تراجع أسعار النفط في النصف الثاني في سنة 2014 اعتبر مرآة كاشفة للازمة التي تعيشها الجزائر بعد ان اتضحت العلاقة الطردية بين الارتفاع النسبي للعائدات الريعية في الجزائر من جهة و تدني مستوى

الأداء الاقتصادي من ناحية أخرى [1] وهذا ما يجعل الدولة في محل الوظيفة التوزيعية، و ليس الإنتاجية الموفرة لمناصب العمل

ومازالت الجزائر تعيش عقدة الإقلاع و تحقيق التنمية المستدامة بسبب منوالها التنموي الذي لم يتغير منذ الاستقلال فهي الى الان تسيطر ميزانيتها و تصنع سياستها المالية بناء على توقعات انتعاش السوق العالمية و ليس على قدراتها الإنتاجية الأخرى[2]

وبتسليطنا الضوء على سياسة الدعم الحكومي التي تتبناها الجزائر نجد انها سياسة إنفاقيه تعاني من الارتهان الطاقوي المحدد لميزانية الدولة ،و طريق رسم سياساتها العامة

تعتمد الدولة الجزائرية على منهجين رئيسين في الدعم الحكومي يتمثلان في :[3]

تقوم الحكومة بدعم العديد من السلع والخدمات اما بصورة ظاهرة او ضمنية لتوفر الاحتياجات الأساسية للفقراء ومحدودي الدخل بأسعار مناسبة، و يقصد بالدعم الظاهر الانفاق العام الذي يتم تسجيليه بصورة واضحة و صريحة في جانب النفقات بالموازنة العامة كدعم مباشر للسلع و الخدمات الأساسية و دعم غير مباشر لتمويل عجز الهيئات الاقتصادية العامة

اما الدعم الضمني فهو يمثل إيرادات عامة ضائعة لا تظهر بشكل صريح في الموازنة العامة لكنها تسهم في زيادة العجز بها مثل دعم أسعار المنتجات البترولية و الكهرباء و بعض الخدمات كالتعليم و الصحة

---

[1] سامية معتوق، غنية بن حركو، حراث محمد، "معضلة الريع في الجزائر"، **مجلة جديد الاقتصاد** ، م15، ع 01 (31 ديسمبر 2020)، ص185 .

[2] انيس العرقوبي، "الاقتصاد الجزائري من الريع الى الإقلاع تحديات و فرص"، في:، https://www.noonpost.com/ (25/10/2021) ، (/02/ 042022).

[3] امينة حلمي ،"كفاءة و عدالة سياسة الدعم في مصر" ،في:https://www.eces.org.eg/cms/NewsUploads/Pdf المركز المصري للدراسات الاقتصادية ،ورقة عمل رقم 105 .

أنواع الدعم الحكومي في الجزائر

نوع الدعم		شكل الدعم
مواد الطاقة	المازوت	دعم نقدي من خلال خفض أسعار المازوت
	البنزين	دعم غير نقدي من خلال خفض أسعار البنزين
	الغاز الطبيعي	دعم غير نقدي من خلال تخفيض الاسعار
	الكهرباء	دعم موجه لمستخدمي غاز الطبخ والكهرباء في 13 ولاية في شكل أسعار تفضيلية حيث يستفيد الاسر و الذين يعملون في الزراعة في 10 ولايات من ولايات الجنوب من خصم 50 بالمية على استهلاك طاقة بحد قدره 10 .500 كيلو واط في سنة
دعم السلع الغذائية الأساسية	القمح و مشتقاته	دعم نقدي من خلال موازنة عامة لمادة الصلب واللين و الشعير لفائدة المزارعين المحليين من خلال شراء بأسعار مجزية مقارنة بأسعار الاستراد
	السكر	تم دعم الواردات من السكر البيني و الأبيض من خلال الغاء الرسوم الجمركية و الضريبية على القيمة المضافة و تحديد السعر السوقي
	الزيت الغذائي	يتم دعم الواردات منه من خلال الغاء الرسقم الجمركية ة الضريبية على القيمة المضافة و تحديد السعر السوقي
	الحليب	يوجه الدعم لاكياس الحليب المنتجة من طرف الديوان الوطني للحليب و ذلك من خلال استيراد مسحوق الحليب و بيعه للمحولين بأسعار مقننة
دعم الخدمات	النقل	دعم نقدي من خلال ميزانية الدولة

الاجتماعية	التربية و التعليم العالي	المتمثل في مساعدات مالية تمنح للتلاميذ حول الاطوار الثلاث الابتدائي المتوسط الثانوي و تقدر ب 300 دينار دج الدعم الموجه للخدمات الاجتماعية المطاعم الايواء النقل المنح المالية كل ثلاثي منح التكوين والتربصات مجانية الكتب المدرسية للتلاميذ المعوزيين يشمل الدعم التعليم وبشكل رئيسي التحويلات المباشرة من ميزانية الدولة المنح المدرسية الاطعام نقل الطلاب المنح الجامعية
	الصحة بخلاف الرعاية الصحية	دعم نقدي من خلال الموازنة العامة
	الادوية البشرية	دعم نقدي من خلال خفض الضرائب
	أخرى معاشات المتقاعدين معاشات المجاهدين	دعم نقدي من خلال الموازنة
دعم النتاج الحيواني و الزراعي	الصادرات الزراعية	دعم نقدي من خلال الموازنة العامة
	مدخلات النتاج الزراعي	دعم نقدي من خلال الموازنة العامة
	الأسمدة و الخصبات	دعم نقدي من خلال الضرائب و الرسوم الجمركية

المصدر: زروقي فاطمة الزهراء، دراسة تحليلية لتطور الدعم الحكومي في :الجزائر خلال 2020- 2010 مجلة الدراسات الاقتصادية،م6 ،ع1(15مارس (2022،ص129 .

جدول يظهر تطور الدعم الحكومي الصريح في الجزائر

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	2018	2019	2020	2021
دعم السكن	396 107	396978	360 165	420947
دعم العائلات	414 373	445282	446488	468987
• التعويضات العائلية	36 354	35 368	41822	45131
• دعم التعليم	113 059	112 65	124516	130439
دعم أسعار الحبوب الحليب	183 215	208 411	198232	197232
• دعم الكهرباء و الغاز	81 745	88848	81918	96185
دعم المعاشات	270 912	281975	288379	290752
دعم الصحة	331 710	336922	338262	340645
دعم المجاهدين	200 446	198895	198395	196600
دعم المعوزين المعاقيين ذوي الدخل الضعيف	146 470	154268	165889	209568
مجموع التحويلات الحكومية	1763 817	1820 767	1 847 516	1 977 499
التحويلات الاجتماعية ميزانية الدولة	20,4	2,13	23,6%	23,8%
التحويلات الاجتماعية اجمالي الناتج المحلي	8,7	8,8	9,8%	9,4%

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات،

(MINSTERE DES FINANCES ،Rapport de Présentation du Projet de la Loi de Finances pour

المطلب الثاني: الدعم الحكومي في مختلف القطاعات

أولا : دعم السكن:

تبذل الدولة قصارى جهدها من اجل النهوض بقطاع السكن ساعية لتحقيق اليات الدعم السكني على أكمل وجه، حيث يعتبر نوع من أنواع الدعم الموجه سواء كانت تساهم بشكل مباشر او غير مباشر فان الدولة تستمر في تدبير اليات دعم هذا المجال بأدوات تنظيمية ،و ايقاعات و منظومات تخطيط و عمل و مشاريع تواكب و تسد الاحتياجات السكنية ،فان لازالت هناك مشكلات و معيقات تتعكس وجود ازمة سكن، و في ظل هذه الوضعية اتخذت الدولة عدة رؤى و استراتيجيات طبقت على ارض الواقع تمثلت في :

1- **صيغة السكن العمومي الايجاري**

يقصد بهذا السكن العمومي الايجاري هو السكن الممول من طرف الدولة او الجماعات المحلية والموجه فقط للأشخاص الذين تم تصنيفهم حسب مداخيلهم ضمن الفئات الاجتماعية المعوزة والمحرومة والتي لا تملك سكنا او التي تقطن في سكنات غير لائقة او لا تتوفر لأدنى شروط النظافة[1]

2- **صيغة السكن الترقوي المدعم**

هو كل سكن جديد ينجزه متعهد بالترقية العقارية وموجه للطالبين المؤهلين للحصول على المساعدة المباشرة التي تمنح في إطار احكام هذا المرسوم رقم 10 235

3- **السكن الريفي**

هو كل سكن ينجزه اشخاص مؤهلين للحصول على مساعدة الدولة بعنوان السكن الريفي

4- **السكن الترقوي العمومي**

هو مشروع عقاري ذو صالح عام و يستفيد من اعانة الدولة و يخصص للأشخاص الذين دخلهم يفوق ست مرات او يساوي اثني عشر مرة الدخل الوطني الأدنى المضمون و تتكفل الدولة بإنجازه و تضمن الاستفادة من هذه الصيغة لكل طالب مؤهل [2]

[1] المرسوم التنفيذي رقم 8 142 المؤرخ في في 11 ماي 2007 المادة الأولى صفحة 18

[2] مرسوم تنفيذ تنفيذي رقم 14- 203 مؤرّخ في 17 رمضان عام 1435 الواف الوافق 15 يوليو سنة r2014 يحدد شروط وكيفيات شراء السكن الترقوي العموم

5- **السكن التساهمي الاجتماعي**

حسب القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2000 11 15 يعتبر السكن التساهمي الاجتماعي أحد برامج السكن الموجه للفئات ذات الدخل المتوسط الذي يقل او يساوي دخلهم 5 مرات الاجر الوطني ولا يمكن الحصول عليه الا إذا كان المستفيد او زوجه لا يملكون سكن اغو يقطنون في سكنات غير لائقة و لم يستفيد و من مساكن في اطار الأملاك العمومية او اعانة موجهة للبناء كما يرتكز على تركيبة مشتركة بين المستفيد و اعانة الدولة [1]

عندما نلقي الضوء على دعم وتمويل قطاع السكن في الجزائر نجد ان السياسة المنهجية لدعم وتنمية القطاع تعاني من عدة نقائص وتفتقر للعديد من الاستراتيجيات المواكبة للدولة الحديثة وكذلك تعاني من ثغرات و فجوات اثرت سلبا على الجانب المقولاتي نظرا للقرارات الغير مدرسة بطابع منهجي و اكاديمي في تمويل المشاريع السكنية

على الرغم من مبادرة الحكومة في تجسيد حينها ما سمي بالإصلاح المؤسساتي للبنوك ومحيطها لتذليل صعوبات تطبيق النظام الجديد للتمويل السكني و يهدف الى تسهيل تدخل هذه الأخيرة في التمويل السكني شهدت هذه الإصلاحات ميلاد مؤسستين جديدتين الأولى إعادة تمويل الرهني و الثانية لضمان القروض العقارية إضافة الى الية التامين التعاضدي و منظمة لتسيير مساعدة الدول في السكن[2]

يتم ذلك على بناء على طلب من وزارة السكن لبنك إسلامي يطرح صكوك استصناع سكن بناء على عقد الاستصناع بينهما لتمويل عملية انجاز بناء السكنات طبقا للصيغة المخطط لها من قبل الوزارة ويقوم البنك الإسلامي بدوره بالدخول في استصناع اخر بالتعاقد مع شركة انجاز و بناء عن طريق مناقصة دولية او وطنية من اجل تنفيذ المشروع و يكون عائد الربح الذي سيحصل عليك البنك الإسلامي هو الفارق بين ثمن المبيع في عقد الاستصناع الأول الدولة و البنك الإسلامي و الثمن في عقد الاستصناع الثاني البنك الإسلامي و الشركة بناءا و انجاز[3]

---

[1] سلمى مميش ،" اقتصاد السكن في الجزائر بين الواقع و الطموح ،"**مجلة العلوم الادارية والمالية جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي**. ار، م 01 ،ع 01 ،(31 ديسمبر 2017)،ص466 .

[2] عمران محمد، "استراتيجية التمويل السكني في الجزائر الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و السياسية"، **الاكادمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية** ،م03 ، ع02 (01 جويلية2011)،ص08.

[3] فؤاد بن دحو ، "الصكوك الاستثمارية و الأدوات المالية غير التقليدية البديلة لتمويل عجز الميزانية العمومية في الجزائر"، **مجلة العلوم الإسلامية و الحضارة ،المركز الجامعي احمد زبانة غليزان الجزائر**، م 4 ،ع02 (23جوان 2019)،ص401 .

ثانيا : التوريق كألية تمويل القروض الرهينة:

يرتبط نظام التوريق بالرهن العقاري ارتباطا وثيقا و هو ما ينطق به التطور التاريخي لهذا النظام فعندما اشتدت ازمة السكن في الولايات المتحدة الامريكية و عجزت مؤسسات الإقراض المالي عن الوفاء باحتياجات السوق من القروض العقارية تم التنسيق مع مؤسسة freddie mac و هي سوق للرهن العقاري تتبع الجهات الاتحادية لا تخضع لقوانين الولايات و لا لتشريعاتها الضريبية ومن ثم فقد امكن الاستفادة من الإعفاءات الضريبية التي تتمتع بها هذه المؤسسة في اصدار سندات قابلة للتداول و أصبحت ول ستريت قادرة على توزيع هذه السندات على نطاق واسع من خلال الأوراق[1] شركة إعادة التمويل الرهني في الجزائر هي شركة ذات اسهم تخضع للقانون الخاص وقانون النقد و القرض بمساهمة رئيس الخزينة العمومية البنوك و شركات التامين اعتمدت في بداية 1998 من بنك الجزائر تتعامل الشركة مباشرة مع البنوك التجارية و المؤسسات المالية التي تقدم قروض عقارية للأفراد سواء للشراء او الترميم او البناء مضمونة برهن عقاري على ان لا يتجاوز القرض تسعين بالمية من القيمة التقديرية للعقار المرهون بإعادة تمويل حافظتها من القروض العقارية و اصدار سندات طويلة و متوسطة الاجل لتشجيع المنافسة بين البنوك و المؤسسات المالية في منح قروض عقارية [2] و نظرا لهذا يجب

- الاعتماد على هذه الالية من اجل احداث التغيير في الإجراءات الازمة في اخذ السكن
- مواكبة الإجراءات التي تتخذها جل دول العالم
- تفادي مشاكل و الازمات التي تحدث مع الاليات التقليدية في الحصول على سكن

[1] سعيد سيف السبوسي، "نظام التوريقء كمصدر من مصادر التمويل في الاقتصاد الحديث "،**مجلة الاقتصاد الجديد** م 10 ،ع01،ص09- 10 .

[2] صليحة بن طلحة ، "التوريق أداة حيوية لتنشيط السوق المالية مع قراءة لقانون توريق القروض العقارية في الجزائر"،م12 ،ع 01 (20جانفي 2008)، **مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة** ،ص96 -97 .

جدول يظهر توزيع 201.508 وحدة سكنية على المواطنين خلال سنة 2020

السكن العمومي الايجاري	السكن لترقوي المدعم	السكن البيع بالإيجار	السكن الترقوي العمومية	اعانات للبناء الذاتي السكن الريفي
47.950	461. 13	69.928	3.053	116. 67

المصدر: الاعتماد على موقع https://www.mhuv.gov.dz /

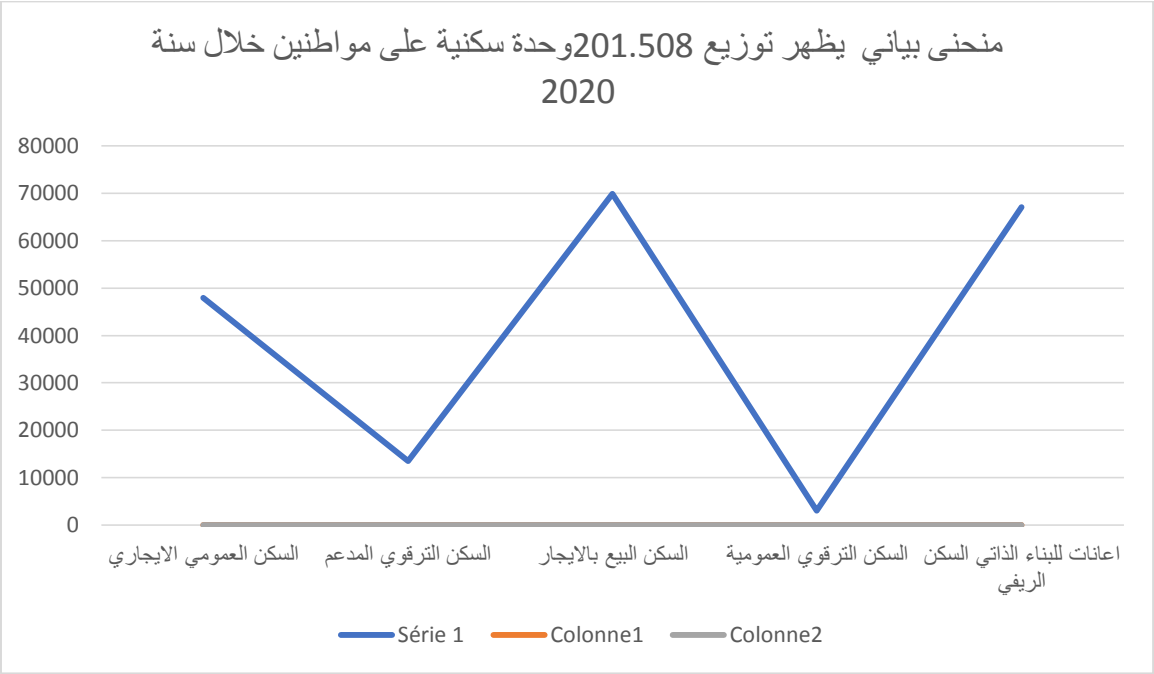

المصدر من: اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول

التعليق على الجدول والشكل :

ان توزيع السكن البع بالايجار ينال الحصة الأكبر حيث قدرت ب 69.928 و يعتبر اكبر نسبة مقارنة بالبرامج السكنية الأخرى احدى برامج السكن الموجه للفئات ذات الدخل المتوسط من اجل الحيازة على ملكية و ذلك بتنويع مصادر التمويل و يستند على تركيبة مالية بين المستفيد و تخصص الاستفادة من هذه المساعدة الاسر الميسورة ثم يأتي في المرتبة الثانية اعانات البناء الذاتي الدعم الريفي حيث استفاد منه المواطنين بنسبة 67.116 يندرج في اطار سياسة تنمية المناطق الريفية و تثبت السكان و تشجيعهم لإنجاز سكن لائق بمحيطهم عن طريق البناء الذاتي حيث مشاركة المستفيد تكمن في توفير قطعة ارض و تشارك الدولة عن طريق اعانة مالية لدعم الريفي بقيمة 700 الف دج ثم في المرتبة اللثالثة السكن العمومي الايجاري قدر التوزيع بنسبة 47.950 و المرتبة الرابعة السكن الترقوي المدعم بنسبة 13. 461 واخير في المرتبة الأخيرة السكن الترقوي العمومي بنسبة3. 053

دعم قطاع الصحة:

كان ينظر للقطاع الصحي والى غاية وقت قريب على انه غير منتج وان الاستثمار او الانفاق عليه يعد من قبيل النفقات التحويلية او الاستهلاكية غير انه ومنذ بداية العقد الأول من الالفية الثالثة تغيرت النظرة الى الصحة حيث اصبح قطاع الصحة كقوة محركة لإحداث التطور الاقتصادي و الاجتماعي و ان الصحة هي بمثابة راس مال وجب الانفاق و الاستثمار فيها لذلك أعطيت له الأهمية البالغة من قبل العديد من الدول و قد ترجم ذلك في حجم النفقات العامة المخصصة لهذا القطاع ضمن موازنتها العامة ان الانفاق العام على قطاع الصحة يحدد بدرجة كبيرة شكل و نوعية الخدمات الصحية بالإضافة الى ان الدعم المقدم لقطاع الصحة يساهم بالنهوض بالرعاية الصحية وادراكا لأهمية الانفاق ودعم قطاع الصحة فقد خصصت العديد من الدول غلاف مالي لدعم القطاع الصحي و على غرار هذه الدول الجزائر[1]

جدول يظهر تطور الدعم الصحي في الجزائر خلال الفترة 2021- 2017

الوحدة: مليار ينار

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
الدعم الصحي	186 330	21 330	873 336	678 354	645 340

المصدر:من اعداد الباحثة بالاعتماد على احصائيات

MINSTERE DES FINANCES Rapport de Présentation du Projet de la Loi de Finances pour (2017 ، P35) ،(2021 ،P36)

[1] مجدوب بحوصي ، عريس عمار، يدروج نضال "الانفاق العام على قطاع الصحة و اثره على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال فترة2013 -1995 ، **مجلة نور للدراسات الاقتصادية** ،م 04 ، ع 02 (28 سبتمبر2019)، ص154 .

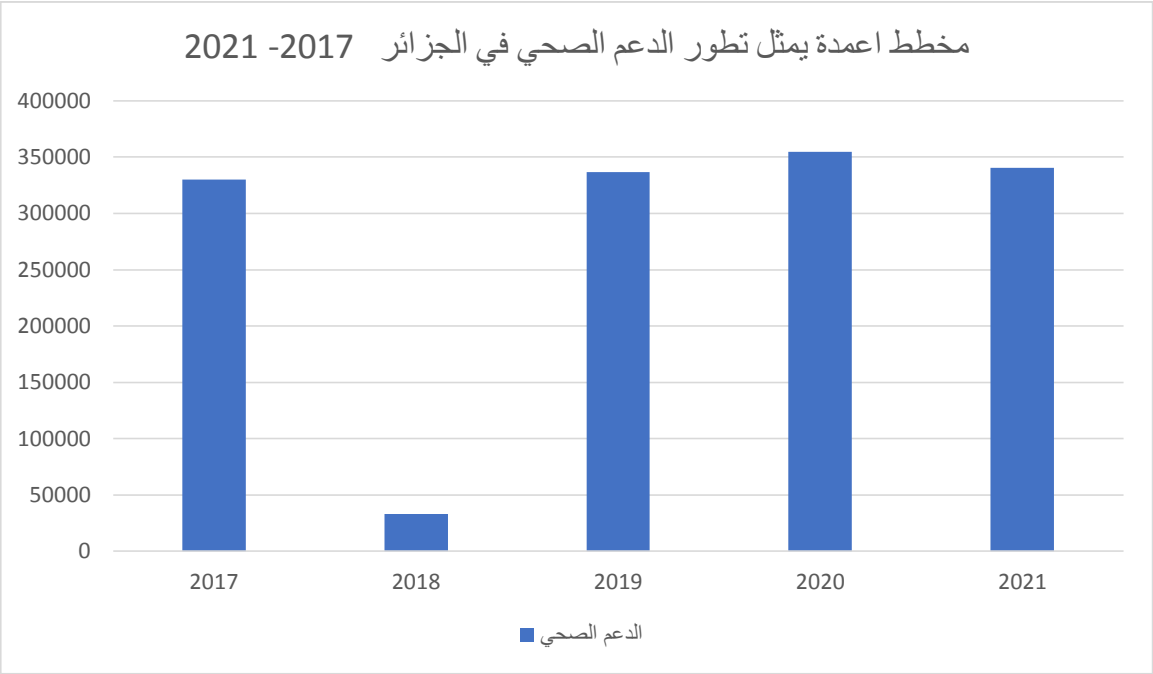

التعليق على الجدول و الشكل :

نلاحظ من الشكل أعلاه ان حصص الدعم الصحي مبالغ معتبرة من التحويلات الاجتماعية بحيث شهدت سنة 2019 اعلى قيمة قدري ب 336 873 نظرا لما الحق بالجزائر بجائحة كوفيد حيث خخصصت مبالغ مالية و أعطت أولوية للجيش الأبيض من اجل النهوض و التغلب على الجائحة و تليها في المرتبة الثانية سنة 2020 حيث خصصت لها 354 678 حيث ان تهتم الحكومة الجزائرية بتطوير نظم الخدمات الصحية من اجل ضمان مستويات اعلى من صحة المواطنين و تجنب مشكلات انتشار الامراض و عوامل هدر الطاقات الإنتاجية للموارد البشرية و هي عماد الإنتاج و الثروة الوطنية في المجتمع و لهذا تسعى على الانفاق من اجل تعزيز الرعاية الصحية بشكل عام ووجود رعاية صحية خاصة مع الاصطدام بوباء كوفيد 2019

ونجد ان رغم ماتخصصه الدولة من اعانات الا انها شهدت نقص في بعض الخدمات فرغم مجانية الصحة في الجزائر و ما تنفقه الدولة من دعم الا ان المستشفيات خاصة في المناطق المعزولة تفتقد لادنى الخدمات الصحية و هذا راجع للفساد و ما يتجلى عنه من اثار ناخرة للمنظومة المجتمعية و لهذا يجب العمل على المراقبة بصرامة من اجل تفادي هدر النفقات في المستشفيات العامة و لمحاربة معوقات الحصول على الخدمة الصحية وزيادة التمويل الازم خاصة في البرامج التي تخص إدارة الامراض المزمنة فهي غير فعالة و تستلزم التمويل الكافي

دعم قطاع التعليم العالي:

تتنوع مصادر تمويل التعليم العالي ما بين الحكومي والخاص الا ان ما يطغى على نوعية تمويله هو التمويل الحكومي بما نيبته 98 اما القطاع الخاص فلا يشكل سوى 2 حيث تحتمل الدولة جميع نفقات التعليم العالي الرأسمالية والجارية ولقد درجت الحكومة المركزية على تخصيص مبالغ محددة سنويا من الميزانية العامة للتعليم العالي حيث ترتبط هذه المخصصات ارتباطا مباشرا بالدخل القومي للدولة و بأوضاعها السياسية و الاقتصادية و بالتالي نجد ان التعليم العالي في الجزائر يتميز بالتدخل الكبير للدولة و بشكل مركزي[1]

ميزانية التعليم العالي بالجزائر تقترب من 2 بالمئة من الناتج الداخلي و ميزانية البحث العلمي لا تزيد عن 01 بالمئة و نموذج النمو الجديد يفرض علينا تصحيح منظومة البحث العلمي قال كاتب الدولة الأسبق لدى وزير الأول للاستشراف و الإحصاء بشير مصطفى بان ميزانية التعليم العالي في الجزائر للعام 2016 تمثل 4 بالمية من اجمالي الموازنة العامة للدولة و 19 بالمئة من الناتج الداخلي الخام مايعني وضعا يتطلب تصحيحا لتلبية احتياجات نموذج النمو الجديد للبلاد [2]

التوجه نحو تقيل الانفاق و تبني الخصخصة

ان التوسع العام للطلب على التعليم بالجزائر في الستينات كان راجع الى الاهتمام و عمل الحكومة التي عرفت أهمية التعليم فوجهت مصادر حكومية نحوى هذا القطاع بحيث تعتبر الميزانية الموجهة للتعليم من الأولويات التي تصنعها الحكومة و التي هي في تصاعد و هذا التصاعد استمر الى غاية السبعينيات فمنذ بداية هذه الفترة حدث نقص في الموارد الممنوحة للتعليم كذلك في الدول المتقدمة انخفضت نفقات التعليم من 1:66 في المئة الى 58.2 في المئة من نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي و يعتبر هذا الانخفاض عن رغبة الدول في تقليل الاستثمار في التعليم او عجزها عن الاستثمار بنفس المستوى السابق [3].

---

[1] كياري فطيمة الزهرة، "تمويل التعليم العالي في الجزائر بين الواقع و التحديات النخبة الجزائرية للمالية العامة"، م04، ،ع 01 (10ديسمبر 2014)،ص116- 115 .

[2] عبد الله عياشي، يونس بن حسين، "إشكالية تمويل البحث العلمي في الجزائر"،**مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع** م01،ع 4،(16 ديسمبر 2017)،ص137 .

[3] فضيلة بوطورة، همام سعودي، "إشكالية تمويل التعليم العالي في الجزائر في ظل الإصلاحات الراهنة" ، **مجلة دراسات في الاقتصاد و إدارة الاعمال**، م 02،ع 01(5جوان 2019) ،ص23

جدول تطور ميزانية الدعم الحكومي لقطاع التعليم العالي

الوحدة: مليار دينار

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
دعم التعليم العالي	313336878000	317336878000	132000 283 364	370000000000	735000 596 370

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على ميزانية التعليم العالي لسنة في الجريدة الرسمية 2017)، 2018 2019، 2020 ،2021)

التعليق على الجدول :

نلاحظ من الجدول أعلاه ان ميزانية التعليم العالي في كل سنة هي في تزايد نظرا لأهمية القطاع و ماينتجه من ايطارات تدير المجمتع و توجهه حيث ان صحيح ان مجانية التعليم في الجزائر تعود بالفائدة و بالإيجاب على المجتمع لكن نجد ان من يتجه من الطلاب نحو التعليم العالي يفكر في تحقيق عائد جيد على استثماره في تعليمه تطلعا الى الحصول على وظيفة بعد التخرج و نظرا لمجانية التعليم في الجزائر يجد نفسه الطالب في الجامعات الحكومية في الغالب الانتظام في التخصص المتاح فقط و ليس ما يتطلع اليه و هذا بسبب الكم و لهذا يجب توجيه الدهم الحكومي لقطاع التعليم العالي و ربطه بتوظيف و جود مخرجات في سوق العمل حتى تكون الجامعات تحمل في طياتها النخبة و ليس الكم ولهذا يجب استثمار الدعم الحكومي الموجه للتعليم العالي في المنح و تكوين الأساتذة في الخارج ليس بناء جامعات في مناطق معزولة لا تحضى بحصص في سوق العمل.

المبحث الثالث : التوجه نحو رفع الدعم في الجزائري

المطلب الأول: عيوب الدعم الحكومي في الجزائر

تحرص الحكومة على دعم وتمويل مختلف القطاعات بما فيها القطاعات المنتهجة والمستثمرة لزيادة الإنتاج الوطني المحلي وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية الرامية بظلالها للتنمية الاجتماعية وبالتالي استفادة الفئات الهشة والمعوزة من التنمية الا ان وجدت الحكومة نفسها في دوامة مفرغة حيث ان الدعم أصبح يصب بأثار سلبية ناخرة لخزينة الدولة نظرا لاستفادة واستغلال البعض الغير اهل للمسه بالدعم الحكومي الموجه للطبقات الاجتماعية الضعيفة

حيث ان الانفاق الحكومي المقدر ب 17 مليار دولار الموجه لسياسة الدعم الشامل يحمل الدولة ميزانية الدولة مبالغ كبيرة بالعملة المحلية و العملة الصعبة على حساب الانفاق على البنى التحتية و الصحة و التعليم و الزيادة في الأجور مما ينتج عنه عجز مالي ان انفاق الحكومة الجزائرية على الدعم الشامل يصل تقريبا الى بالمية10 من الناتج المحلي الإجمالي مقابل THZG31 في الدول النامية و هنا ما يجعل سياسة الدعم مدمر للمنتجين و المزارعيين حيث ان لا يمكنهم الصمود في هذه الحالة الشرسة التي تفرضها السلع المستوردة و المدعومة[1]

أدى الافراط في الدعم الى الاصطدام بمجموعة من المعضلات و العراقيل المتمثلة في:[2]

- زيادة الأعباء المالية على الموازنة العامة
- زيادة فاقد الإيرادات الحكومية بسبب الإعفاءات الضريبية الممنوحة الى بعض القطاعات خاصة قطاع الطاقة اذ يقدر الفاقد الضريبي على استهلاك الطاقة في ثمنيعتشر دولة عربية 27 مليار دولار بينما يبلغ THZG50 مليار دولار في الدول الغير نفطية ان هذا الدعم الكبير الموجه للطاقة و المواد الغذائية قلص من حجم الدعم المقدم للتنمية و قلل من حصة النفقات الرأسمالية من الدعم مقارنة بالموارد العامة
- اللجوء للاقتراض من صندوق النقد الدولي في حال تازم الوضع و البحث عن خطط بديلة و هي اصلاح منظومة الدعم

[1] محمد قحش," نعم للدعم الموجه"، في : , https://www.echoroukonline.com/) 2021/ 12 / 05) ، (02/2022/ 04) .

[2] نصر عبد الكريم ،" دعم السلع الأساسية في المنطقة العربية" في :https://www.annd.org (02/2022/ 04) .

و فيما يتعلق بالمؤسسات الاقتصادية العامة المصنعة للمنتوجات المحددة أسعارها إداريا فمعظمها تعاني عجزا و خير دليل على ذلك:[1]

- المؤسسة الوطنية لإنتاج وتوزيع الغاز والكهرباء سونلغاز حيث نجد ان الحكومة الجزائرية تدعم أسعار كل من الكهرباء والغاز بصفة جد معتبرة جعل أسعارها اقل 20 مرة من المعدل المتوسط عن الدول الأخرى بالسبة للغاز وهذا ما نجم عنه مجموعة من الاثار السلبية اثرت بشكل كبير على التوازنات المالية لهذه الشركة اين جد ان سعر واحد كيلوواط من الكهرباء في حدود 04 دج للوحدة في حين نجد ان تقديرات سعره الحقيقي تفوق 50?10 دج للوحدة والتي تعتبر كخسائر تتحملها المؤسسة
- حيث ان أصبحت مداخيل السون لغاز سنويا في حدود 230 مليار دينار غير انها بحاجة لفرق قدره 178 مليار دينار لضمان توازناتها المالية ما حتم على الدولة الجزائرية التدخل كل مرة لدعم هذه الشركة

صحيح ان سياسة الدعم التي تنتهجا الحكومة الجزائرية منذ الاستقلال بتبني النظام الاشتراكي استهدفت المواطن البسيط والمحدود الدخل الا انها احتوت على العديد من الثغرات السلبية التي افرزت جوانب فساد في شتى القطاعات والميادين حيث ان الدعم استهدف كل الطبقات الاجتماعية بدون مراعاة المستوى المادي لكل طبقة وحتى بدون تحديد نسبة الاستفادة منه فالأجانب والمقيمون يستفيدون بنفس النسب كذلك لا ننسى نسبة التضخم والعجز في الميزان التجاري التي كانت من مخلفات سياسة الدعم

ولهذا يجب على الدولة ان تنتهج سياسة الدعم في ايطار معتدل ضو توزيع يشمل الفئات حسب الاحتياجات ودون المساس او انتهاك السياسة الاجتماعية للدولة الجزائرية التي تنص على التوزيع العادل الثروات الطبيعة في ايطار ضمان الرفاهية الاجتماعية وتحقيق الرعاية الاجتماعية بشتى أصولها تطبيقا لمبادئ و أسس و ركائز الدولة الاجتماعية

[1] حنصال أبو بكر ،بن احمد سعدية ،" استراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفعالية الاقتصادية و تحقيق العدالة الاجتماعية "،**مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة** ،م 03، ع01 (01جانفي (2018ص118 .

توقع مشروع قانون الموازنة العامة للجزائر لسنة 2022 عجزا تاريخيا فاق مليار دينار نتيجة ارتفاع النفقات بأكثر من نمو الإيرادات وتشير الوثيقة الى:[1]

- الإيرادات الاجمالية للسنة المقبلة ستبلغ 5683 مليار دينار بينما النفقات الكلية 9858 مليار دينار
- توقعات نمو الاقتصاد في 2022 اشارت الوثيقة الى انه سيكون في حدود 33 بالمئة و ستبلغ نسبة نمو قطاع المحروقات 4 بالمية و الزراعة 45
- صادرات محروقات عند مستوى 27.9 مليار دولار بينما ستبلغ الواردات الكلية 31.5 مليار دولار بانخفاض قدره 5 بالمية 5 ،4 مقارنة بمستواها في 2021
- تطبق الجزائر سياسة الدعم منذ عقود و تتحمل الدولة الفارق بين سعر تسويق المنتجات الواسعة الاستهلاك و قيمتها الحقيقية إضافة لدعم قطاعات السكن و الوقود و ذوي الاحتياجات الخاصة و الاسر محدودو الدخل
- اعتبار عجز الموازنة العامة في الجزائر للسنة المقبلة في تاريخ الجزائر بعد ان كان في حدود 22 مليار دولار في موازنة السنة الجارية نتيجة جائحة كورونا و الازمة النفطية
- معاناة اقتصاد الجزائر من تبعية مفرطة لإيرادات المحروقات نفط و غاز اذ تمثل 93 بالمية من مداخيل البلاد من النقد الأجنبي

[1] حسان جبريل، "الجزائر تتوقع عجز ب 30مليار دولار في الموازنة العامة"، في : https://www.aa.com.tr/ar (2021/ 10/ 25) ، (04 /02/2022) .

المطلب الثاني: إجراءات رفع الدعم في الجزائر

تضمن مخطط عمل الحكومة الجزائرية الجديدة بقيادة ايمن عبد الرحمان و ترتى الحكومة في مخطط عملها الذي صدق عليه الرئيس تبون قبل ثلاثة أسابيع ضرورة الانتقال من نظام المساعدات الشاملة الى نظام المساعدات الاستهدافية لفائدة الاسر المعوزة ما يسمح بضمان العدالة الاجتماعية ورفعت الحكومة مخصصات الدعم في موازنة 2021 رغم مرور البلاد بوضع اقتصادي صعب يتميز بشح الموارد خاصة من قطاع النفط و انكماش الاقتصاد وسط الانفاق الحكومي حتى لا تثير الشارع الذي لا يزال منقسما بين مؤيدا للنظام و معارض له منذ انتخابه في 12 ديسمب 2019ر[1]

حافظت ميزانية الدولة لسنة 2022 على ما يعادل17 مليار دولار من الإعانات الاجتماعية التي تشمل الصحة و التعليم المجانيين و الإسكان و المساعدات المباشرة للأسر الفقيرة بينما كان مبلغ هذه الإعانات يصل الى مابين 30و 40 مليار دولار سنويا خلال السنوات الممتدة بين 2012 و 2017حيث ان توفر مداخيل تصدير المحروقات اكثر من 95 من دخل الجزائر الخارجي و حوالي 60 من تمويل ميزانية الدولة لكن مع انخفاض أسعار النفط لم يعد لدى الدولة الوسائل لمثل هذه السياسة الاجتماعية السخية و الغير التمييزية و فق ماقاله الخبير الاقتصادي عمر برقوق لوكالة فرانس برس و أضاف ان جميع الخبراء من البنك و صندوق النقد الدوليين و الاقتصاديين لفتو الانتباه الى الحاجة الى تقليل المساعدات من خلال استهداف المستفيدين منها بشكل افضل[2]

و في السياق رأى الباحث الاقتصادي في مجال إدارة الاعمال أنور سيكو ان سياسة الدعم الاجتماعي التي تعتبر في جوهرها تقليدا مقدسا في الجمهورية الجزائرية تعتبر غطاء واقيا لأساسيات العيش الكريم في المجتمع منذ أولى سنوت الاستقلال لكن المتابع للنمط المتبع في إدارة هذه السياسات حسب تسلسل الزمني السليم للأحداث يستطيع تحديد مواطن الضعف فيها على الرغم من جوانبها الإيجابية و مميزاتها من عدالة اجتماعية و استجابة لمعايير الكفاء الاقتصادية حيث أشار الى ان 20 بالمئة من الطبقة الغنية التي تستهلك ستة اضعاف ما يستهلكه غيرها من المنتجات المدعمة 61 بالمية من الكهرباء و 58 بالمئة من المياه و 18 بالمئة من المنتجات الغذائية من حبوب و حليب و سكر و زيت[3]

---

[1] حمزة كحال ،" حكومة الجزائر تخطط لمراجعة سياسات الدعم و الأجور"، في : https://www.alaraby.co.uk/) 2021/ 09/ 10) ،(2022/ 02/ 04) .

[2]" رفع دعم المواد الاستهلاكية يثير القلق في الجزائر"، في: https://www.alarabiya.net (2021 /11 /22) ،(2022/ 02/ 04).

[3] علي ياجي ,"التفاوت في الاستفادة من الدعم مطروكح على النقاش في الجزائر"، في :https://www.independentarabia.com/) 2021/ 05/ 04) ،(2022/ 02/ 04).

ان رفع الدعم في الجزائر الية حتمية وجب اتخاذها منذ زمن الا ان التطبيق وكيفية تسيير التوزيع صعب ويسبب معضلة وأزمات اجتماعية نظرا لعدم السيطرة على الوضع الكارثي نتيجة رفع الدعم وهذا ما حدث بالفعل بعد ان شرعت الحكومة الجزائرية بتطبيق أولى خطوات رفع الدعم عن المنتجات الغذائية المدعمة ازمة الزيت وادعاءات الرفع حيث تم رفع الدعم عن الزيت نظرا شراء المواطن الغني والمتوسط الدخل بنفس السعر ناهيك عن المعوز المنعدم الدخل وهذا ما أدى الى اتخاذ هذه الخطوى من اجل استهداف الدعم الطبقة الهشة

و في هذا الإطار اكد خبير الاقتصاد المالي عبد القادر بريش ان مراجعة الحكومة لسياسة الدعم المعمم يأتي تنفيذا لمخطط عملها المزكى من البرلمان بغرفتيه و واضحى في تصريحاته ان كل الخبراء و المؤسسات المالية الدولية صندوق النقد الدولي و البنك الدولي اوصو بضرورة التخلص من الدعم المعمم الذي يكلف الجزائر فاتورة كبيرة سنويا و اعتبر بريش عضو اللجنة المالية بالبرلمان ان التوجه الى سياسة الدعم الموجه من شانه عقلنة النفقات العمومية بحيث تؤكد تقديرات إمكانية تقليص الفاتورة الى النصف سيتم توجيه فائضها الى تحسين جودة المرافق العمومية و التعليم و الصحة و كشف ان المعدل الأدنى للمداخيل الخاضعة للضريبة الان هو 20 الف دينار جزائري شهريا 130 دولار بالإضافة الى الاعفاء الكلي للأجور الأقل من30 الف دينار من الضريبة على الدخل الإجمالي [1]

و ينص مشروع الموازنة على الرفع التدريجي للدعم عن المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع و خفض قيمة العملة المحلية بخمسة في المئة و تتجه الحكومة الجزائرية الى بناء قانون المالية الجديد على جملة من المؤشرات تنحصر في استقرار السعر المرجعي لبرميل النفط الخام عند 40 او 45 دولار للفترة 2023 2021 فضلا عن بلوغ سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي سقفا يقارب ال160 دينار حيث ان تتوقع مؤشرات الحكومة ان تصل عائدات المحروقات خلال الفترة 2023 2021 الى 23.21مليار دولار امريكي سنة 2021 و 28.68 مليار دولار امريكي عام 2023 على أساس 45 دولار للبرميل و في ,

المطلب الثالث: اليات رفع الدعم الحكومي

بعد اصدار قانون رفع الدعم الحكومي اكدات الحكومة على اتباع اليات ومشاريع جديدة لتعبئة الخلل الذي تتركه سياسة الدعم وذلك لسد ثغرات ويندرج هذا القرار ضمن سياسة الدولة

[1] عبد الحكيم حذاقة , "تحرير الأسعار في الجزائر من الربحون و الخاسرون".في :https://www.aljazeera.net/) 2021/ 11/ 03) (04/ 02 /2022).

الاجتماعية الرامية الى حماية القدرة الاجتماعية للطبقات الاجتماعية المحتاجة والفقيرة والهشة بعد التأكد من فشل الأجهزة الموجهة لإعانات المباشرة والغير مباشرة[1]:

- استفادة العائلات ذات الدخل الضعيف والمتوسط من تعويضات مالية نقدية عن المنتوجات الغذائية المصنفة في خانة واسعة الاستهلاك التي سيرفع عنها اعتبارا من السنة المقبلة بعد تحديد قائمتها وتحديد قائمة الاسر المؤهلة لذلك وبموجب قانون المالية لسنة2022 الذي عمل على الغاء صندوق النفقة واستبداله بصندوق التضامن الوطني الذي سيمول من عدة رسوم مفروضة.

- استحداث جهاز وطني خاص لتعويض الاسر الفقي حيث ان اكدت الحكومة على أهمية خلق جهاز وطني للتعويضات النقدية لصالح الاسر المؤهلة حيث يدخل هذا الجهاز حيز التطبيق في اعقاب مراجعة وتعديل أسعار المنتوجات المدعمة والذي يتجسد في تحويلات نقدية مباشرة لصالح الاسر سالفة الذكر وبعد تحديد قائمة المنتوجات المدعمة المعنية بمراجعة الأسعار والفئات الاسرية المستهدفة ومعايير التأهيل للاستفادة من هذا التعويض وكذا كيفيات التحويل النقدي.

- منع النازل عن المساكن الاجتماعية بداية من 31 ديسمبر 2022 حيث ان اكدت السلطات العمومية الايجارية LPL او السكنان الاجتماعية اعتبارا من تاريخ واحد وثلاثين ديسمبر من سنة 2022 وذلك من اجل القضاء على جميع اشكال المضاربة في مجال العقار بعد التنازل عن هذا النوع من السكنات المنجز بتمويل نهائي عن هذا السكن وكلي من ميزانية الدولة.

- 5800 مليار سنتيم لدعم مؤسسات اونساج في 58 ولاية تقرر انشاء صندوق استثماري في كل ولاية من ولايات الوطن يكلف بالمساهمة بالراس المال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي ينشئاها الشباب المقاولون و يخصص له غلاف مالي يقدر قيمته ب 58 مليار دينار بما يعادل خمسمئة الاف و ثمانمائة مليار يوزع حسب احتياجات كل صندوق و تسير هذه الصناديق بموجب اتفاقيات من طرف شركة راس المال الاستثمارية و كذا النوك ممثلة في بنك الجزائر الخارجي و البنك الوطني الجزائري تقوم هذه الصناديق بدعم مالي للشباب المقاول الذين ليهم ما يكفي من الأموال لإنشاء او توسيع نشاطهم.

[1] حبيبة محمودي ،"تعويضات مالية مباشرة ل الزوالية لرفع الدعم من الأسعار"في :(https://www.ennaharonline.com/ 2021/ 10/ 11)،(2022/ 02/ 04).

تتمثل الاليات و الإجراءات التي تساعد استهداف رفع الدعم و توجه نحو دعم موجه في:[1]

- توعية المجتمع بالأثار السلبية للدعم من تبذير و هدر للمال العام و توصيل هذه الصورة عن طريق وسائل الاعلام
- انشاء لجنة خاصة بمراقبة اين يتم صرف نفقات الدعم والاعتماد التدريجي لركب سلم الدعم الموجه
- تغير عجلة الاقتصاد و تنويعه و عدم الاتكال على عائدات الريع فقط الى جانب اصلاح نظام الأجور بتوازي مع اصلاح منظومة الدعم الحكومي
- الاعتماد على الإدارة الالكترونية و نظام الرقمنة من اجل اصلاح و مراقبة جل عمليات الدعم
- التعهد بالعمل وإيصال الدعم لمن يحتاجه
- وضع مخطط استراتيجي للاستفادة من النفقات التي توفرها سياسة الدعم لتحسين معيشة الافراد
- التكاتف للحد من تمدد الاقتصاد الموازي والسعي لانتهاج سبل للحدد من انتشاره مثل سجل التجايونسري الالكتروني الذي استحدثته وزارة التجارة

[1] يونس مراد،"واقع الدعم الحكومي المعمم في الجزائر و ضرورة الانتقال الى الدعم الموجه "،مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية م06 ،ع02، 5)ديسمبر2021)، ص134.

خلاصة الفصل :

من خلال الدراسة النقدية التي تطرقنا اليها في تحليل موضوع اثر و التقديرات السلبية و الإيجابية للدعم الحكومي في الجزائر على النمو الاقتصادي الذي يرمي بضلاله على الجانب الاجتماعي استخلصنا انه رغم الجهود التي بذلتها الجزائر من سياسات الدعم الحكومي من اجل إرساء مبدا تحقيق العدالة الاجتماعية ، الا ان نسبة كبيرة من الدعم تذهب الى غير مستحقيه و هذا ما يزيد نسبة الفوارق الاجتماعية و الاقتصادية بين افراد المجتمع و بالرغم من التراجع الملحوظ في قيمة التحولات الاجتماعية الا ان هذا لم يمنع الحكومة من الحفاظ على نفس السياسة الاجتماعية .

الخاتمة

الخاتمة :

مرت الرعاية الاجتماعية في الجزائر بمراحل عديدة حتى وصلت الى ما وصلت اليه من الان منذ الاستقلال الى يومنا هذا، فأصبحت تعتمد على قواعد ومبادئ علمية ومهارات وطرق للعمل الاجتماعي وبذلك أصبحت عنصرا أساسيا في دراسة المشكلات والازمات التي تعترض الفئات الهشة في المجتمع، وأصبحت عامل مهما في وضع أسس علاجها والتخفيف من حدتها. واصبح لسياسة الرعاية الاجتماعية في الجزائر ثلاث طرق وهي خدمة الفرد و المجتمع و الجماعة وبهذا أظهرت الحاجة الماسة الى سند مختلف الجهات والهيئات الرسمية و الغير الرسمية لتغطية مخاطر الرعاية الاجتماعية في الجزائر بهدف مساعدة الافراد والجمعات والمجتمعات على مواجهة المشكلات و الصعوبات التي تعترضهم لبلوغ اقصى درجات الرفاهية و التقدم ، ومن خلال دراستنا هذه التي استعرضنا فيها الاليات التي انتهجتها الجزائر في تحقيق الرفاهية الاجتماعية حيث ان استعرضنا تحليل و نقد سياسة دعم الحكومة المطبقة في الجزائر و توضيح انعكاسات هذه الاخرة على الخزينة العامة و هذا بسبب كثرة أنواعها حيث ان يستفيد كافة افراد المجتمع من الدعم بدون استثناء أي الغني و الفقير من اهم دعم استنفاذا للنفقات مثل دعم الأسعار دعم التعليم والدعم الصحي ما أدى الى مزاحمة الدعم الحكومي للنفقات و برامج التنمية الاقتصادية ورغم تراجع مداخيل الدولة في آونة الأخير الى انه بقيت محافظة على نصيب الدعم الحكومي من موازنة العامة للدولة .

وبعدما قمنا بتحليل سياسة الدعم الحكومي المعمم في الجزائر ،الذي يظهر في نفقات التسيير تحت مسمى الدعم الحكومي والتحويلات الاجتماعية ،يمثل اكثر من 20% من نفقات الميزانية ،وحوالي 8% من الناتج المحلي الإجمالي ، وفي ظل ارتفاع نفقات الدعم اصبح من الصعب الاستمرار في تمويل التكلفة المرتفعة لمختلف برامجه خاصة في ظل الوضعية المالية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري الى جانب استفادة الأغنياء و الفقراء من الدعم على السواء لذلك و لأسباب أخرى ازدادت الحاجة للمطالبة بإعادة النظر في نظام الدعم و ذلك بضرورة إصلاحه من خلال التوجه نحو نظام الدعم الموجه مما يسمح باستهداف مستحقيه

التوصيات

من اهم التوصيات التي خرجنا بها عند معالجتنا لهذا الموضوع هي :

- ❖ ينبغي على الحكومة الجزائرية إعادة النظر في سياسة الدعم الحكومي المطبقة و هيكلتها في اطار استراتيجية وطنية لها اهداف محددة، من خلال تحسين اليات الاستهداف و التي تضمن وصول الدعم الى مستحقيه كخطوة مرحلية أولى في الاجل القصير و المتوسط، و هو ما يصطلح عليه الدعم الانتقائي او الموجه . ثم التحول تدريجيا من سياسة الدعم العيني الى

سياسة الدعم النقدي المشروط (التحويلات النقدية المباشرة للمستحقين). فمن شان وجود نظام جيد للتحويلات النقدية ان يكون وسيلة اكثر كفاءة و فعالية من حيث التكلفة لتوفير الحماية الاجتماعية .و تحقيق التنمية الاقتصادية و من ثم ينبغي ان يكون هذا الامر عنصرا رئيسيا في استراتيجية الجزائر لإصلاح الدعم .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا الكتب :

احمد امين، **فيض الخاطر**،مصر: دار التقوى للطبع والنشر والتوزيع، ط01

احمد عبد الفتاح ناجي، **سياسة الرعاية الاجتماعية**، مصر، دار السحاب للنشر و التوزيع، 2008

محمد سيد فهيمي ، **الرعاية الاجتماعية و الامن الاجتماعي** ،الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، 1998.

محمود حيدر، **الدولة فلسفتها و تاريخها من الاغريق الى مابعد الحداثة** ،العتبة العباسية المقدسة : المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية ، الطبعة 01 ، 2018

مدحت أبو النصر، **فن ممارسة الخدمة الاجتماعية**،مصر: دار الفجر للنشر و التوزيع، الطبعة 01 ،

حسين أنور جمعة، عبد المعبود محمد عبد الرسول، **السياسات الاجتماعية الأسس النظرية والمعاصرة**، المنيا: دار التيسير، ط 01، 2007،

دريد السيد حافظ، **السياسة الاجتماعية و متغيرات المجتمع المعاصر** ،الإسكندرية ، دار المعرفة للنشر و التوزيع ،الإسكندرية ،2007

كتب باللغة الاجنبية:

De Laubier Patrick **La politique sociale dans les sociétés industrielles 1800 à nos jours** France : ، . Economia , 1984

Jame Med Gly ،**Social Welfar in Global Context** ،sage publication ،26marche 1197.

HANOUZ MOURAD ET KHADIR MOHAMED ،**PRECIS DE SECURETE SOCIALE** ،O.P.U EDIT 1996

ثانيا الرسائل و المذكرات :

خليل زغدي، **دور الدولة في تفعيل السياسات الاجتماعية دراسة مقارنة في البناء المؤسساتي بين الجزائر و الأردن بين 2024 -2014** ، أطروحة دكتوراه ،جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي: كلية الحقوق و العلوم السياسية،1920 / 2020

غرداين حسام ،**الامساواة الية الحماية و إعادة التوزيع دراسة تحليلية و قياسية لحالة الجزائر**،اطروحة دكتوراه ، جامعة ابي بكر بالقايد تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير2019/ 2020

احمد إبراهيم الخصاونة، **استخدام المرأة في الحصول على الإعلانات التلفزيونية التلفزيون الأردني و قناة رؤيا انموذجا**، أطروحة ماجيستير، جامعة البترا: كلية الاعلام للدراسات العليا، 25ماي2015

حشماوي مختارية، **تكوين الإطارات المسيرة الجزائرية**، شهادة ماجستير،جامعة وهران: قسم علم الاجتماع، 2011/ 2012

داودي سهيلة، قرفي سمية، **الاقتصاد الجزائري من الاشتراكية الى اقتصاد السوق الواقع الاهداف التحديات**، شهادة الماستر، جامعة 8 ماي 1955 قالمة: كلية العلوم الاقتصادية والتسيير،2011/ 2010

قواسمية عبد الكريم، **ا لثورة الجزائرية و مسالة بناء الدولة ما بين 1978- 1962**، اطروحة الدكتوراه ،جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس: كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية، 2018 /2017 .

زير مي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق**، شهادة ماجيستير في التسيير الدولي للمؤسسات تخصص المالية الدولية،جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية و التجارية 2010 / 2011

هوارية بن دمهة ،**الحماية الاجتماعية في الجزائر دراسة تحليلية لصندوق الضمان الاجتماعي دراسة حالة صندوق الضمان الاجتماعي تلمسان**، مذكرة ماجستير،جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان:كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، 2015/2014

باديس كشيدة،**المخاطر المضمونة وآليات فض النزاعات في مجال الضمان الاجتماعي**، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة : كلية الحقوق 2009 /2010

زرارة صالحي، الواسعة راشد، **المخاطر المضمونة في قانون التأمينات الاجتماعية** ،شهادة دكتوراه ،جامعة منتوري قسنطينة :كلية الحقوق،2007 /2006.

شاوش اخوان جهيدة، **واقع المجتمع المدني في الجزائر دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة انموذجا**، شهادة دكتوراه جامعة محمد خيضر بسكرة : كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، 2014/2015

سلمى كوندة، **المجتمع المدني والعمل التطوعي في الجزائر، دراسة ميدانية على عينة من الجمعيات الخيرية بولاية سطيف**، شهادة دكتوراه ،2020 جامعة محمد لمين دباغين سطيف :قسم علم الاجتماع 2019/ 2020

يخلف عبد الله، **اثر برامج وكالة التنمية الاجتماعية في دعم تشغيل في الجزائر دراسة حالة وكالة مستغانم**، شهادة ماستر، جامعة عبد حميد بن باديس :كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية 2019/ 2020

زكريني فروجة ،**النظام القانوني لعقد ما قبل التشغيل**، مذكرة ماستر،جامعة مولود معمري تيزي وزو: كلية الحقوق و العلوم السياسية قسم القانون 2016 /2015

مكاك ليلى، **دور وكالة التنمية الاجتماعية في تحسين ظروف الاسرة الجزائرية**، شهادة ماجستير،جامعة باتنة: كلية العلوم الاجتماعية،2012/ 2013

بلحسن رضوان، **الإدارة الجوارية في القانون الجزائري** ،مذكرة ماجستير، 2020(جامعة جيلالي اليابس :كلية الحقوق و العلوم السياسية2019/ 2020

قالعي سميرة، **دور مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن في حماية الاسرة و الطفل**، شهادة ماجستير، جامعة وهران: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2013/ 2014

نسرين محمد الكوني عرفة ، **دراسة تقييمية لسياسات الدعم السلعي في ليبيا و استبداله بالدعم النقدي** ،شهادة الماجيستير ،جامعة الزاوية: كلية العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم التجارية و الاقتصادية، 2021/2020 .

Baldschun, A. (2010, December). OCCUPATIONAL WELL-BEING OF FINNISH AND GERMAN SOCIAL WORKERS WORKING WITH FAMILIES AND CHILDREN. Master's Thesis, Program of International Social Work

المقالات :

ميسون علي حسين الليلة، "الحكومات المحلية و دورها في تنفيذ السياسات العامة و تقديم الخدمات :دراسة حالة لمجلس محافظة بابل"، **مجلة جامعة بابل العلوم الصرفية و التطبيقية"**، م 24 ، ع 4 (2012)

اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي اسيا،" السياسة الاجتماعية والحماية الاجتماعية التحديات في منطقة الاسكوا "،

مجلة الأمم المتحدة الاسكوا م 2، ع8 (2009) .

عبد المجيد رمضان، "الدولة العميقة و الدولة القائمة و إشكالية التضارب و التوافق في المصالح" ، **مجلة الناقد للدراسات السياسية** ، م 4 ، ع 01 (25افريل2020)

كمال صالح، "مؤشرات قياس الرفاه الإنساني محاولة لنموذج عربي"، المعهد العربي لتدريب البحوث الإحصائية،(أكتوبر 2014).

رابح زغوني، " السياسة الاجتماعية كسياسة عامة :نماذج متعددة لمفهوم متغير"، **حوليات جامعة قالمة للعلوم الإنسانية و الاجتماعية** ، م 15 ،ع01(30جوان2021)،

طالب محيبس الوائلي، "الإصلاحات الاجتماعية في بريطانيا"، **مجلة كلية التربية جامعة واسط قسم التاريخ**، م01، ع 10 (2011)،

شريفي مسعودة، دولي سعاد، مداخلة بعنوان الازمة المالية العالمية الراهنة وازمة الكساد الكبير أوجه التشابه والاختلاف، الملتقى الدولي الثاني متطلبات التنمية في اعقاب افرازات الازمة المالية العالمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير جامعة بشار،(20 افريل 2010)

خميس خليل، "الازمات الاقتصادية والمالية وأثرها على مسارات التنمية"، **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**،م 03، ع 05 (ديسمبر2016)

معيزي قويدر، "تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في ضل اقتصاد السوق"، **مجلة الاقتصاد الجديد**، ع (08ماي 2013)

احمد سبع، "دور الدولة في الاقتصاد بين الضرورة و الحدود"، **المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية** ، م 07 ا،ع 01(01جوان 2017).

معتصم دحو، زياد محمد، "دراسة قياسية لعلاقة جودة الحياة و المحددات الاقتصادية الاجتماعية للرفاهية في الجزائر"، **مجلة مجاميع المعرفة** ،م،07 ،ع 03 (ا27كتوبر2021)

بن حسان زينة،" الرعاية الاجتماعية الصحية: المفهوم وسيرورة التطور"، **مجلة المعيار**، م25، ع 65، (15 جوان 2021)

أبو بكر حبوسة،" دعم الوقف لخدمات الرعاية الاجتماعية "، **مجلة الابراهيمي للعلوم الاجتماعية** ، ع 08 (30 مارس2021

محمد لبوخ ،"عملية بناء الدلة دراسة في المفهوم: الغايات و المرتكزات"، **مجلة باحث جامعة تلمسان**،م05 ،ع01 (15 مارس (2014

عبد الاوي سيد احمد، الدولة الإنمائية المفهوم و المعالم ، **مجلة معارف مجلة علمية محكمة**، م 11، ع21،

مختاري نصر الله ، "الاقتصاد الجزائري بين إشكالية بناء دولة و غياب مشروع مجتمع" ، **مجلة الباحث في العلوم الإنسانية و الاجتماعية**،م10،ع03 (15سبتمبر2018)،.

منال كواش، "إشكالية بناء الدولة و المجتمع في الجزائر: قراءة نقدية مجلة تحولات"، م 01،ع 0213) جوان 2018).

احمد بن مرسلي، "مفهوم الاشتراكية لفي التجربة التنموية الجزائرية: دراسة تحليلية لخطاب الرئيس بومدين1978 1965"، م6، ع13،(1 جانفي (1996 .

وهيبة بشرير،" نظرة تقييمية و نقدية لمؤتمر طرابلس 1962 "، **مجلة تاريخ المغرب العربي**، م01 ،ع03 (10 جوان (2016،ص135.

سفيان لوصيف ، "الهوية الوطنية في النصوص و المواثيق الجزائرية" ،مجلة دراسات كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية ، م09، ع 08 (12 جولية2018) ،ص102.

سليم عبد الوهاب، "مؤتمر المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس ماي جوان 1962 :الأسباب المجريات القرارات، م06،ع01 (01سبتمبر2013).

هيفاء نجيب مهودر، "الدعم الحكومي في الفكر الاقتصادي"، مجلة الخليج الاقتصادي جامعة البصرة ، م 29،ع 23 (31 ديسمبر (2012) .

احمد حافظ الطائي، "سياسات الدعم الحكومي في العراق بين الرفض والقبول"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، م 12 ،ع 40(2014)،

حنصال أبو بكر، بن احمد سعدية ،استراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفعالية و تحقيق العدالة الاجتماعية الاقتصادية"،مجلة الدراسات الاقتصادية ،م 3،ع)1 1 جانفي 2018)

دعاس عميور صالح ،" مواثيق الثورة التحريرية الجزائرية و إشكالية البناء"، **مجلة العلوم الإنسانية**، م32 ،ع 01(6جوان 2020)، .

بلعالية ميلود، "مؤتمر جبهة التحرير الوطني الجزائر 16 21 ابريل 1964 قراءة في: التفاعلات و الصعوبات"، **الحوار المتوسطي جامعة الشلف**، م10، ع02 (18 جويلية 2019) .

قواسمية عبد الكريم ، "أسس و مبادئ الدولة الجزائرية من خلال بيان اول نوفمبر 1954"،**المجلة الجزائرية للبحوث و الدراسات التاريخية جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس**، م 02،ع04،

عرقوب نبيلة ، "مسيرة التنمية في الاقتصاد الجزائري و اليات انجاحها"، **مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية**، م5 ،ع01(1 افريل 2011)

كربالي بغداد، "نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر"، **مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر بسكرة** ،م 5،ع 8 (1 سبتمبر2005) .

عبد الرحمن تومي ،"الجزائر بين محاولتين من اجل التنمية شروط النجاح و أسباب الإخفاق" ، **مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية**، م 25 ،ع 31(13 جويلية 2019) .

وردة عويسي، "البطالة و اتجاهات النمو الاقتصادي و الاستثمار العمومي و أسعار النفط"، **مجلة التواصل في الاقتصاد و الإدارة و القانون جامعة باجي المختار عنابة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية**، م39 ،ع30(3 سبتمبر2019) .

سيد علي ، موسى فاطمة ملياني ، "دور الضمان الاجتماعي في التماسك الاجتماعي "، **مجلة دراسات في علم الاجتماع المنظمات** ، م 01 ، ع 09 ، (27سبتمبر 2021).

عبد الرحمان شداد ، "التأمينات الاجتماعية كنظام اجتماعي في :التنظيمات من خلال نظرية الانساق الاجتماعية"، **مجلة سوسيولوجيا الجزائر**، م 03، ع2(1 اكتوبر 2019).

محمودي حسين ،غجاتي الهام،" واقع الحماية الاجتماعية في :الجزائر دراسة حالة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الاجراء ولاية سطيف "،**مجلة البشائر الاقتصادية** م 06 ،ع 01 (30 ماي (2020).

شوقي جدي ،الحاج عرابة،" دور نظام المعلومات الالكترونية في تحسين أداء صندوق الضمان الاجتماعي لغير الاجراء لولاية تبسة"، **مجلة الباحث** ، م 16،ع 16 (1جوان2016) .

مها محمود أبو زيد ، "نظام الدعم النقدي المشروط و عدالة توزيع الدخول"، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية جامعة الإسكندرية** ،م 56 ،ع 03 (ماي 2019) .

ماجدلينا سيولفيدا كارمونا، " تقرير الخبرة المستقلة المعنية بمسالة حقوق الانسان و الفقر المدقع"، مجلس حقوق الانسان ،الدورة الحادية عشر، .

سامية معتوق، غنية بن حركو، حراث محمد، "معضلة الريع في الجزائر"، **مجلة جديد الاقتصاد** ، ، (م15، ع 01 (31 ديسمبر 2020

سماي علي، مزيود إبراهيم ، "تحليل المتغيرات المتحكمة في إيرادات و نفقات مؤسسات الضمان الاجتماعي في: الجزائر دراسة حالة الصندوق الوطني للتقاعد "، **مجلة الاقتصاد الجديد**، م6 ، ع2 (1جوان2015

بوحفصي عبد الله، "هيئات دعم التشغيل في :الجزائر مساهمة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI في الفترة 2017- 2002" ، **جامعة ادرار**، م 13 ،ع15 (14 جوان 2018)، .

اوبختي نصيرة، "بوجنان التوفيق ،دور المرافقة المقاولتية في انشاء المؤسسات الصغيرة في الجزائر: دراسة حالة الصندوق الوطني للتامين عن البطالة لولاية تلمسان" ، **مجلة الريادة للاقتصاديات الاعمال** ،م13 ،ع15 (14جوان 2018)، .

زراردة صالحي الواسعة ،راشد راشد ، **المخاطر المضمونة في قانون التأمينات الاجتماعية دراسة مقارنة بين القانون الجزائري و الفرنسي**،شهادة دكتوراه(جامعة منتوري قسنطينة :كلية الحقوق 2007- 2006)،ص153-156 .

رحيم سعيد، شيخي بلال، "اعتماد الدراسة الاكتوارية في: التأمينات الاجتماعية دراسة حالة تامين الامومة بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للأجراء و الغير اجراء و حالة ضم السنوات السابقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الاجراء"، مجلة معارف علمية و دولية محكمة ،م12، ع 22(1جوان 2017)

محمد ايسغلي، "الموارد المالية للجمعيات الخيرية في التشريع الجزائري"، **مجلة الاجتهاد القانونية للدراسات القانونية والاقتصادية الجامعة الافريقية ادرار**، م 07، ع 04، (2018/10/01).

سلمى مميش ،" اقتصاد السكن في الجزائر بين الواقع و الطموح ،"**مجلة العلوم الادارية والمالية جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي**. ار، م 01 ،ع 01 ،(31 ديسمبر 2017) .

عمران محمد، "استراتيجية التمويل السكني في الجزائر الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و السياسية"، **الاكادمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية** ،م03 ، ع02 (01 جويلية2011).

فؤاد بن دحو ، "الصكوك الاستثمارية و الأدوات المالية غير التقليدية البديلة لتمويل عجز الميزانية العمومية في الجزائر"، **مجلة العلوم الإسلامية و الحضارة ،المركز الجامعي احمد زبانة غليزان الجزائر**، م 4 ،ع02 (23جوان 2019).

سعيد سيف السبوسي، "نظام التوريقء كمصدر من مصادر التمويل في الاقتصاد الحديث "،**مجلة الاقتصاد الجديد** م 10 ،ع01 .

صليحة بن طلحة ، "التوريق أداة حيوية لتنشيط السوق المالية مع قراءة لقانون توريق القروض العقارية في الجزائر"،م12 ،ع 01 (20جانفي 2008)، **مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة** ،

يونس مراد،"واقع الدعم الحكومي المعمم في الجزائر و ضرورة الانتقال الى الدعم الموجه "،مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية م06 ،ع02، (5 ديسمبر2021).

المقالات باللغة الأجنبية

Graham, J., Bradshaw, C., Surood, S., & Kline, T. (2014). Predicting Social Workers' Subjective Well-Being. Human Service Organizations Management, Leadership & Governance Graham , J., Shier, M., Newberry , A., & Esina, E. (2014). Aligning Perspectives of Subjective Well-Being: Comparing Spouse and Colleague Perceptions of Social Worker Happiness. The Qualitative Report

Centre for Comparative Welfare Studies (CCWS) ،**Welfare States and Welfare State Theory** ،Jørgen Goul Andersen ، Department of Political Science

" the paradox of redistrubution and strategies of equality welfar state instutition inequality and ،Walter korpi joakim palmi (Article in American Sociological Review ·(03/ 03/ 2015،poverty in western countries"

النصوص القانونية:

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، "مرسوم رقم 70-116 المتعلق بالتنظيم الإداري لهيئات الضمان الاجتماعي" المؤرخ في:(08 جانفي 1970) ،**الجريدة الرسمية**، ع86 الصادرة بتاريخ (08 نوفمبر1970).

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، "مرسوم رقم 124-08 الذي يحدد قواعد منح السكن العمومي الايجاري "المؤرخ في (11 ماي2008 (، الجريدة الرسمية ، ع 27الصادرة بتاريخ (28 ماي2008).

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية مرسوم رقم 203-14الذي يحدد شروط و كيفيات شراء السكن الترقوي العمومي المؤرخ في(15 جويلية2014 (،الجريدة الرسمية ، ع 54الصادرة بتاريخ (1 اكتوبر2014)

المواقع الالكترونية

سلمى الزميل، "الرعاية الاجتماعية"، في: https://shms.sa/authoring ، (02 /2016/10)، (03/02/2022

بندر عبد الله العنزي،" السياسة الاجتماعية والتخطيط" ،في: https://qawaneen.blogspot.com ، (23/02/2022) ، (06/03/2022).

مولاي عبد الصمد صابر, "مفهوم الدولة ", في : https://www.mominoun.com ،(2014 /09/11) ، (20/03/2022)).

محمد عبد الجبار الشبوط، "التكافل الاجتماعي وجائحة كورونا"،في: https://m.annabaa.org ، (26/ 04/ 2021) ، (11/04/2022)).

الضمان الاجتماعي باعتباره حقا من حقوق الانسان"، دائرة الحقوق ، الوحدة رقم 11، http://hrlibrary.umn.edu/arab/M11.pdf

حميد الهاشمي،" أهمية برامج الرعاية الاجتماعية و محددات تطبيقها في العالم العربي"، https://elaph.com ، (11/12/2009)، (11/04/2022).

ضحى حماده،" النظرية الاجتماعية تعريفها وأهميتها"،في: https://www.almrsal.com ، (2020/11/30) ، (11/04/2022).

هديل العتوم، "نظرية السمو بعمليات الفكر و التلازم في الرعاية الاجتماعية" ، في:https://e3arabi.com/، (20/10/ 2020) ، (11/04/2022).

وجدي حلمي عبد الظاهر،" نظرية فجزة المعرفة"، https://elaphblogs.com، (2010 /10/ 20) ، (11/04/2022).

رحمة خالد ، النظام الرأسمالي و الاشتراكي و المختلط في الاقتصاد، https://tijaratuna.com ،(06 /2021/02) ، (11/02/2022)

جعفر طالب ، احمد الخزعلي خصائص النظام الاشتراكي ، https://almerja.ne ،(20/ 02/2020)، (2022/03/24)

الصندوق الوطني للتامينات الاجتماعية للعمال الاجراء CNAS خصائصه و كيفية التوظيف داخله،في: https://www.jobdza.com (2022/ 03/ 11) ،(2022/ 02/ 12)

الطيب سعد الله ، "العمل الجمعوي الخيري في الجزائر رهينة العشوائية مجلة الحوار"،في https://www.elhiwar.dz/featured/123248/19 (19 / 05/ 2018) ،(2022/ 03/ 6).

"جزائر الخير تجند الف متبرع في رمضان"، في: https://www.echoroukonline.com/ ،(07/07/ 2013) ،(3/02/2022) .

امنة السماتي، "جمعية جزائر الخير تجوب ولاية المدية "، في: https://www.elhiwar.dz ،(28/01/2020)،(01//202203).

المنحة الجزافية للتضامن ، في :https://www.ads.dz/afs.html ،(01/02/2022).

برنامج التنمية الجماعية ،في: https://www.ads.dz/page7 ،(22/02/2022)

"استراتيجية جديدة لضمان تكفل امثل بالفئات الهشة" ،في:https://www.elbilad.net ، (05/08/2018)،(11/03/2022).

مازن ارشيد ، ما هو الدعم ،في: https://www.alaraby.co.uk/- ،(2015/10/14)، (11/02/2022) .

عبد الله الغسرة،" الدعم الحكومي أهدافه و دوره"، في: https://albiladpress.com/news ، (26 /01 /2018) ، (04/02/2022) .

عبد التواب بركات، "دعم العيش النقدي افضل ام العيني"، في:https://mubasher.aljazeera.net (20/01/2022)، (04/ 02/ 2022) .

احمد طلب ،"الدعم من العيني الى النقدي مخاوف مميزات و عيوب" ، في https://masralarabia.net/: ،(23/ 10(2016/ ، (2022/02/04).

" الدعم النقدي المشروط مساوئ محتملة و تخوفات مشروعة" ،في: https://fj-p.biz/336843 ، (07 /03/ 2022)، (04/ 02/ 2022)).

انيس العرقوبي، "الاقتصاد الجزائري من الريع الى الإقلاع تحديات و فرص"، في:، https://www.noonpost.com/ (25/10/2021)) ،(04/02/ 2022).

امينة حلمي ،"كفاءة و عدالة سياسة الدعم في مصر" ،في: https://www.eces.org.eg/cms/NewsUploads/Pdf المركز المصري للدراسات الاقتصادية ،ورقة عمل رقم 105 . ،(04/02/ 2022).

محمد قحش," نعم للدعم الموجه"، في : , https://www.echoroukonline.com/ / 05/12/2021)) ، (04 /02/2022) .

نصر عبد الكريم ،" دعم السلع الأساسية في المنطقة العربية" في: https://www.annd.org (04 /02/2022) .

حسان جبريل، "الجزائر تتوقع عجز ب 30مليار دولار في الموازنة العامة"، في : https://www.aa.com.tr/ar 25/10/2021)) ، (04 /02/2022) .

حمزة كحال ،" حكومة الجزائر تخطط لمراجعة سياسات الدعم و الأجور"، في : https://www.alaraby.co.uk/ /2021)/09/ 10) ، (04 /02/ 2022) .

" رفع دعم المواد الاستهلاكية يثير القلق في الجزائر"، في: https://www.alarabiya.net (22/ 11/ 2021) ،(04 /02 /2022).

علي ياحي ,"التفاوت في الاستفادة من الدعم مطروكح على النقاش في الجزائر"، في: https://www.independentarabia.com/ (2021/05/04) ،(04/ 02 /2022).

عبد الحكيم حذاقة , "تحرير الأسعار في الجزائر من الربحون و الخاسرون"،في: https://www.aljazeera.net/ /2021/11)/ 03) ،(04/ 02 /2022).

حبيبة محمودي ،"تعويضات مالية مباشرة ل الزوالية لرفع الدعم من الأسعار"في: https://www.ennaharonline.com/ (2021/10/11))،(04/02 /2022).

المراجع اللاتينية

" Steven Melendez ،Differences Between Residual and Instituation in Social " ،https://pocketsense.com/ (،)2018/11/02((2022/04/22)

Md " Mohinuddin ،what is welfare state?،(https://www.sweducarebd.com/)" ،2017/02/28 (2022/ 02/22) .)

LES LETTRES DE L ADS

.ADS,2004 (2), La lettre de l ADS ,N°«2»juillet 2004-1

Les articles parus dans la lettre de l ADS

.Thaminy M.,2000,«LADS ,mission et programmes »,Janvier 2000-15